

سلسلة ابحــاث



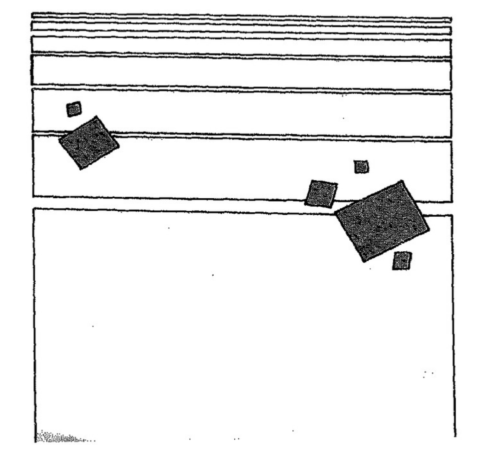
كارل ماركس ـ هِلموت رايش

نمط الإنتاج الآسيوي

في فكر ماركس وأنغلز

ترجمة:

بوعلي ياسين



★ كارل ماركس - هلموت رايش :
نمط الانتاج الاسيوي في فكر ماركس وانغلز
★ ترجمة بو علي ياسين

★ الطبعة الأولى ١٩٨٨
★ الناشر : دار الحوار للنشر والتوزيع .
سورية - اللاذقية - ص.ب ١٠١٨ هاتف ٢٢٣٣٩

كارل ماركس / هلموت رايش

نمط الانتاج الاسيوي في فكر ماركس وانغلز

ترجمة

بوعلي ياسين

مقدمة المترجم

تُعد نظرية «نمط الانتاج الآسيوي» من الانجازات العظيمة لماركس ورفيقه انغلز ، رغم أنها نالت حيّزاً ضيقاً نسبياً ضمن مجال فكرهما ، ورغم أنهما لم يطّلعا ، وما كان بإمكانهما أن يطّلعا كفاية على التاريخ الاجتماعي الاقتصادي للبلدان أو الشعوب المعنية، باستثناء الهند والصين . وتتجلى عظمة هذين الرجلين - فيما تتجلى - في أننا حتى الآن مازلنا إلى حد بعيد أسيرين في نقاشاتنا للأفكار التي أوردها ماركس وانغلز بصدد هذا الموضوع ، نقلّبها على جوانبها من أجل فهمها ، فإما أن نرفضها بشتى التعليلات والتبريرات ، أو نقبلها بعد الكثير من التأويلات والقليل من الاضافات الجوهرية . إن الضعف النسبي الملحوظ في تقدم هذه النظرية ، - وهي في الحقيقه مازالت إلى حد معين مشروع نظرية أو مقدمات نظرية - ، يعود من جهة أولى إلى أن الفريق المعارض لها قوي مادياً ، وبالتالي ذا سلطة فكرية . من جهة ثانية يسيطر الفكر الاوربي ، بورجوازياً واشتراكياً على الفكر العالمي ، مما يعيق تطور نظرية لا أوربية أصلاً . ومن جهة ثالثة مازالت المبادرات العلمية لوضع هذه النظرية على محك التجربة التاريخية الملموسة قليلة جداً نسبياً ، سواء من قبل مثقفي البلدان الرأسمالية المتطورة ، وهذا طبيعي ، أو من مثقفي البلدان المعنية ، وهذا هو غير الطبيعي .

في وطننا العربي بدأ الاهتمام بنظرية نمط الانتاج الآسيوي منذ حوالي ثلاثة عقود فقط ، مع أنها تعود في أصلها الماركسي إلى عام ١٨٥٣ . يؤكد السيد

رفعت السعيد : «والأمر الذي لا شك فيه ، هو أن الفكر الماركسي قد وصل إلى مصر في وقت مبكر جداً ، بل إن «المؤيد» قد نشرت ما يشبه التلخيص للأفكار الأساسية للنظرية الماركسية في عام ١٨٩٠ . وتتابعت بعد ذلك مقالات وكتب عديدة تناقش النظرية الماركسية وتدافع عنها»[١] . لكن بصورة مباشرة ، أي دون وساطة ، لم يتعرف العالم العربي على ماركس وانغلز إلا متأخراً . فكان أول كتاب ماركسي قُدّم كاملاً للقارىء العربي هو «الدولة والثورة» للينين في عام ١٩٢٢ ، بالتحديد : في مصر من قبل مترجم غير ماركسي باسم أحمد رفعت[٢] . بهذا الصدد يقول رفعت السعيد : «والحقيقة أن تأسيس الحزب الاشتراكي المصري في عام ١٩٢١ كان بداية لحملة واسعة ومنظمة لنشر أفكار اللينينية في مصر . فإن عدداً من كتب لينين قد ترجمت لأول مرة إلى اللغة العربية ، كذلك ترجم محمد رفعت كتاب «الدولة والثورة» بالاشتراك مع هايام شتيرن ، وترجم حسني العرابي كتاب بوخارين»[٣] . أما في دمشق فقد قام خالد بكداش في عام ١٩٣٣ بنقل «البيان الشيوعي» لماركس وانغلز إلى العربية . وفي عام ١٩٣٥ ترجم مصطفى حسني «مبادىء الشيوعية» لانغلز . في عام ١٩٣٧ نُشر بالعربية خطاب جورج ديمتروف في مؤتمر الأممية الشيوعية (تموز – آب ١٩٣٥) بعنوان «الفاشستية عدوة الشعوب» ، ترجمة نقولا شاوي . و«في أوائل سنة ١٩٣٩ نُشرت في دمشق أربعة أبحاث لستالين وبحث لموريس توريز مغفلة من اسم المعرب ، مع مقدمة لخالد بكداش بعنوان «العرب وأبحاث ستالين في

---

(١) رفعت السعيد · لينين والحركة الوطنية المصرية ، في مجلة · الطليعة (القاهرية) ، عدد أبريل ١٩٧٠ ، ص ١٢٤ .

(٢) عبد الله حنا : الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان ١٩٢٠ – ١٩٤٥ ، دار التقدم العربي ، دمشق ١٩٧٣ ، ص . ١٣٠ .

(٣) رفعت السعيد ، المصدر المذكور ، ص . ١٢٥/١٢٦ .

المسألة الوطنية» . ثم في عام ١٩٤٥ قام بكداش بتعريب كتاب ستالين : المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية [٤] . في الستينات ، مع اشتداد صراع البلدان العربية المتحررة مع الامبريالية وتقاربها مع الاتحاد االسوفييتي ، اقتحمت كتب دار التقدم الموسكوفية السوق الثقافيةالعربية في تلك البلدان ، وعن طريقها تعرف القارىء العربي على لينين أكثر بكثير مما تعرف على ماركس وانغلز . وكان من أكثر الكتب الماركسية قبولاً وانتشاراً لدى الأحزاب الشيوعية والاشتراكية العربية وكذلك لدى المثقفين اليساريين العرب هو «ما العمل ؟» للينين .

بالمقابل لم يُترجم - حسب علمي - كتاب «أسس نقد الاقتصاد السياسي» لماركس حتى الآن ، إنما في عام ١٩٧٤ نقل منه إلى العربية فصل «الأشكال السابقة للانتاج الرأسمالي» [٥] . قبل سنتين من ذلك (أي ١٩٧٢) أمكن للقارىء العربي أن يأخذ لأول مرة فكرة مُعَمّقة ومستفيضة عن نمط الانتاج الآسيوي ، من كتاب مترجم جُمعت فيه مساهمات : لـجان سوريه - كانال ، وجان شينو ، ويوجين فارغا ، ونغوين لونغ بيش ، وموريس غودولييه [٦] . منذ أواسط السبعينات ، وخاصة في الثمانينات ، كثرت نسبياً الكتب المترجمة والمؤلفة في هذا الميدان وبرزت أسماء لكتاب عرب يتبنون هذه النظرية ولآخرين يدحضونها .

لكن هذا الاهتمام ، وإن جاء متأخراً ، ليس غريباً فالمسألة بالنسبة للمواطن العربي ليست بأي حال مجرد تاريخية ، رغم أهمية الجانب التاريخي .

(٤) عبد الله حنا ، المصدر المذكور ، ص . ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٢ .

(٥) ضمن كتاب : كارل ماركس ، نصوص حول أشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية ، ترجمة لجنة باشراف الدكتور صادق جلال العظم ومراجعته ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٤ . في هذا الكتاب يجد القارىء ترجمة جديدة لهذا الفصل .

(٦) صدر الكتاب بعنوان : حول نمط الانتاج الآسيوي ، ترجمة جورج طرابيشي ، عن دار الحقيقة في بيروت ١٩٧٢ . قبلئذ ، في عام ١٩٦٨ ، قدم الياس مرقص عرضاً لآراء ماركس وانغلز بهذا الصدد ، وذلك في كتابه «الماركسية والشرق» .

هذا يعني أننا لسنا بحاجة إلى فهم تاريخنا الاجتماعي الاقتصادي فحسب ، بل حاجتنا أمسّ إلى فهم واقعنا واستكشاف مستقبلنا . ولا يكون هذا إلا بذاك ، أي بفهم أصل هذا الواقع الذي هو تاريخنا الاجتماعي الاقتصادي ، ليس باعتبار واقعنا ابناً شرعياً لذلك الأصل أو التاريخ ، بل باعتبار التاريخ عاملاً من العوامل الأساسية لتكوين الواقع . في موضوعاته عن فويرباخ قال ماركس : «كل مافعله الفلاسفه أنهم فسروا العالم تفسيرات مختلفة ، لكن المعوّل عليه هو تغييره» (٧) . وماركس لم يغيّر العالم ، إنما فسّره تفسيراً سمح بتغييره . ونحن في الوطن العربي يتغيّر الواقع أمامنا ، ولا نعرف لهذا التغيير تفسيراً ولا مآلاً . لاشك أن المادية التاريخية القائمة على مفهوم الطبقات الاجتماعية كانت المفتاح الرئيسي لفهم تاريخنا وواقعنا ، لكننا مع ذلك فهمنا شيئاً وغابت عنا أشياء . ذلك لأننا تعلمنا في المدرسة الرسمية للمادية التاريخية أن المجتمع البشري تطور من المشاعية البدائية إلى العبودية فالاقطاعية ليصل إلى الرأسمالية ويتابع طريقه إلى الاشتراكية والشيوعية . وعندما طبقنا ذلك على أنفسنا ، لم نتبيّن ملامحنا في هذا التطور ، شعرنا بالغربة . لهذا ، عندما تعرفنا إلى نظرية «نمط الانتاج الآسيوي» بدت لنا بارقة أمل في أن نحل أخيراً معضلة الفهم تلك . وقد استطعنا حقاً أن نفهم أكثر من ذي قبل ، لكن النظرية بقيت عند مقدماتها تقريباً ، وتطبيقها بشكلها الحالي قد يعيدنا إلى المأزق السابق . من هنا توصل بعض الباحثين العرب – وأنا منهم – إلى الاستعانة بابن خلدون ، لسد ثغرات النظرية عند تطبيقها على التاريخ العربي الاسلامي . لكن نظرة ابن خلدون سكونيه بشكل ما ، تتألف من دورات ، كل دورة مستقلة بذاتها ، إذن تفتقر إلى تلك الحركة اللولبية الصاعدة التي يتسم بها التطور العام للبشرية . هذا لا يعني

---

(٧) موضوعات حول فويرباخ ، ص . ٤٠ من مختارات ماركس / انغلز ، دار التقدم ، موسكو ، دون تاريخ . الترجمة من قبلي عن الأصل الألماني . – ب . ع .

رفضاً لابن خلدون ، كما لا يعني أنني أطالب بتوليف ماركس على ابن خلدون أو ابن خلدون على ماركس . بل أرى من الضروري تطوير نظرية نمط الانتاج الآسيوي من خلال دراسة الواقع التاريخي من أجل العودة لفهم هذا الواقع ، وليس تفصيل الواقع على مقاس النظرية . لقد توصل كل من ابن خلدون وماركس إلى نظريتهما تأسيساً على الوقائع التاريخية والعيانية في زمنيهما . وعلينا أن نحذو حذوهما ، مستفيدين مما كتباه .

كمساهمة أولية متواضعة من قبلي أقدم في هذا الكراس نصين مترجمين ، الغاية منهما تدعيم أرضية البحث والنقاش الناشطين حالياً على المستوى العربي من أجل فهم أفضل لتاريخ العرب الاجتماعي الاقتصادي . النص الأول لهلموت رايش ، يستعرض فيه تطور آراء ماركس وانغلز بخصوص نمط الانتاج الآسيوي ، وهو دراسة صدرت عام ١٩٧٧ عن جامعة غوتنغن الألمانية الغربية ضمن سلسلة مساهماتها في نظرية المجتمع . بالطبع تصطبغ هذه الدراسة بفهم الكاتب للنصوص المستعرضة ، وهو - على أي حال - فهم جدير بالاهتمام . النص الثاني لكارل ماركس نفسه ، وهو - برأيي - أهم مساهمة له في هذا المجال . النص مترجم سابقاً ، كما ذكرت أعلاه . وقد قمت بالترجمة الجديدة لعدة اعتبارات ، ليس من بينها رفض الترجمة السابقة . فأنا لا أرى بأساً في تعريب النصوص الماركسية الأساسية أكثر من مرة ، رغبة في الوصول إلى أفضل ترجمة لها . من ناحيتي قمت بالترجمة عن الأصل الألماني ، وبذلت جهداً مضاعفاً لتقديم صيغة أقرب ما تكون إلى الأصل ، بحيث يمكن اعتمادها من قبل الباحثين العرب ، وأقرب ماتكون إلى فهم القارىء العربي الملم بلغتي الاقتصاد والماركسية .

ب . ع .
اللاذقيه ، ١٩٨٦/٢/٢

هلموت رايش

حول مفهوم نمط الانتاج الآسيوي

مدخل

إن أي انشغال بـ «نمط الانتاج الآسيوي» يطمح إلى تقديم مساهمة في فهم علاقات اجتماعية اقتصادية لا رأسمالية معينة ، يبدو ضرورياً ، ذلك لأنه إلى الآن مازال يسود في أواسط واسعة غموض حول طابع التطور في الانتاج لبلدان العالم الثالث ، وخصوصاً آسيا . فمع أن الحركة الطلابية العالمية - إلى جانب غيرها - قد وجدت منطلقها وكذلك ازدهارها في الحرب الهند - صينيه ، وأنه منذ ذلك الوقت عالج فيض من المساهمات التدخل الأميركي وجذوره التاريخية والأوضاع في ڤييتنام الشمالية الخ . - بتعبير عمومي : مشكلات الامبريالية والاستعمار والعالم المصّنع وغير المصّنع - ، مع ذلك يبدو أن هذا لم يقدم حتى الآن سوى القليل جداً من أجل فهم أفضل للخصوصيات الاجتماعية الاقتصادية .

بالتأكيد لم يخل الأمر من محاولات ، عن طريق دراسات عيانية [1] ، لجعل

(١) انظر بهذا الخصوص إ . ڤولف : المسائل الأساسية للطب النفساني الترانسكولتوري ، في مجلة . داس أرغومنت ، المجلد ٥٠ ، برلين ١٩٦٩ ، ص ٢٢٧ - ٢٦٠ ، وخاصة ص . ٢٣٤ وما بعدها . هذه الدراسة تتناول قبل أي شيء العلاقة بين نمط الانتاج والبنية اللغوية وأنا الجماعة في ڤييتنام . كذلك شينو : ڤييتنام ، تاريخ وايديولوجيا المقاومة ، فرانكفورت ١٩٦٨ ، خاصة ص . ٤٢ وما بعدها .

خصوصيات الأوضاع الآسيوية أكثر جلاء . غير أنه لا يمكن إذ ذاك القول إن هذه المعارف قد لقيت قبولاً في أوساط واسعة . هذا يعود بالتأكيد أيضاً إلى الازدواجية في ثورة اكتوبر ، إذ أودت الدوغمائية التي انتشرت سريعاً بالمضمون التحرري لهذه الثورة . فالنظرية لم تعد تجد تصحيحها في الممارسة ، بل الأغلب أن المرء أمسى يفهم الواقع من خلال مبادىء مقولبة فحسب . المعارضة والجدال العلمي خضعا لكبت متزايد . وفي عام ١٩٣٨ ، عندما صدر «تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي (البلشفيكي) - دروس موجزة» ، الذي ضمّنه ستالين فصلاً «حول المادية الجدلية والتاريخية» ، حصلت القوالبية على شرعيتها الرسمية . فالمفاهيم التي استقاها ماركس وانغلز من تاريخ اوربا الغربية وأميركا (مثل الاقطاعية ، مفهوم الثورة الخ .) لاقت توسيعاً تاريخياً شمولاً ، انتفت معه امكانية تعدد أشكال التطور الاجتماعية ، لاسيما للعالم غير الاوربي . لقد قيل بصورة إطلاقية : «عرف التاريخ خمسة نماذج أساسية لعلاقات الانتاج : المشاعية البدائية ، الرق ، الاقطاع ، الرأسمالية ، الاشتراكية»[2] . بذلك نشأت نظرية «التطور التاريخي الأحادي الخط» ، التي اختفت منها تعقيدات التاريخ البشري . وهكذا أمكن في عام ١٩٥٠ أن يُكتب في تقرير حول آخر الدراسات الآسيوية في الاتحاد السوفييتي ، أن أهم نتائجها «. . . القضاء على النظرية المشبوهة لنمط الانتاج الآسيوي»[3] .

---

(٢) ج . ستالين : حول المادية الجدلية والتاريخية ، في : تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي (بلشفيكي) - دروس موجزة ، موسكو ١٩٣٩ ، ص . ١٤٩ . أو : ج . ستالين ؛ حول المسائل اللينينية ، فرانكفورت ١٩٧٠ ، ص . ٢٧٢ .

ترجم الفصل حول المادية الجدلية والتاريخية إلى العربية ونشرته دار دمشق مع مقدمة بقلم خالد بكداش (دون ذكر لتاريخ النشر) ، ويقع هذا الاستشهاد على الصفحة ٨٢ من الطبعة العربية . - ملاحظة من المترجم ب . ع .

(٣) تولستوف · نقلاً عن ك . أ . ڤيفوغل : الاستبداد الشرقي ، كولونيا وبرلين ، ١٩٦٢ ، ص . ٥١١ .

مع أن هذا التطور السياسي والعلمي في الاتحاد السوفييتي خلّف تبعات ملموسة حتى اليوم على الشيوعية الدولية ، فانه من جهة أخرى بانتصار الثورة الصينية في عام ١٩٤٩ وكذلك بنشوء حركات التحرر فيما يسمى العالم الثالث وُضعت الأرضية الجديدة لرؤية مختلفة للمشكلات القائمة . مسائل حتمية الثورة ، امكانات تخطي تشكيلات اجتماعية تاريخية معينة ، السؤال عن حاملي الثورة ، عن التحالف الطبقي الذي لا بد أن يتأتى عن البنية الطبقية للمجتمعات المعنية وبالتالي يفترض مسبقاً وضوح الطابع الأساسي لنمط الانتاج السائد ، كل ذلك يتطلب إجابات جذرية . هذا ما دفع من ثم إلى إعادة النظر بجميع التصورات السابقة ، التي بطبيعة الحال كان منطلقها أعمال ماركس . وقد تبين أنه كان لكلاسيكيي الماركسية تصورات دقيقة عن العلاقات الما قبل - رأسمالية ، وأنهما كانا بعيدين عن النقل القوالبي للمفاهيم التي استقياها من التطور الاوربي الغربي . ولم يعد من الممكن تجاهل أن ماركس فهم العلاقات في آسيا من خلال نظرية نمط الانتاج الآسيوي .

بالتأكيد لا يمكن تعليل التقلّب في تاريخ «نظرية نمط الانتاج الآسيوي» من خلال التطور نحو الدغمائية والبيروقراطية في الاتحاد السوفييتي فقط ، بل من المؤكد أنه يعود أيضاً إلى أن المؤلَّف الرئيسي لماركس ، الذي كان موضوعه المعلن تحليل المجتمع البورجوازي ، لم يتضمن عرضاً مكتملاً وتحديداً ملموساً لأشكال أنماط الانتاج الما قبل - رأسمالية . وقد عزّى ماركس القارىء في الأسس بأنه . سيعود إلى كل ذلك بشكل أكثر عمقاً وتفصيلاً . . . »[٤] ، حيث قصد بـ «ذلك» : «الأشكال التي تمثل فيها الملكية العقارية والزراعة قاعدة النظام

(٤) ك . ماركس : أسس نقد الاقتصاد السياسي ، برلين ١٩٧٤ ، الطبقة الثانية ص . ٣٩٦ . حسب معلوماتي لم يُترجم من هذا الكتاب (المخطوط) سوى فصل «أشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية» ، صدر عن دار ابن خلدون ببيروت في عام ١٩٧٤ . - ب .ع

الاقتصادي» [٥] . وينحو هذا النحو أيضاً تصريح ماركس في فصل من الكتاب الثالث لـ «الرأسمال» حول تحول الربح المضاف إلى ريع عقاري : «تحليل الملكية العقارية إلى أشكالها التاريخية المختلفة يقع خارج حدود هذا المؤلّف» . على أنه سيكون من الخطأ تفسير هذا التصريح من ماركس ، كما لو أن أنماط الانتاج الما قبل - رأسمالية لم تكن تمثل بالنسبة لماركس موضوعاً مستقلا للبحث . فمؤلَّف ماركس بالكامل - كما سنتبين فيما بعد - هو نقاش مكثف للعلاقات التي أفرزت الرأسمالية ، حيث تتضمن الرأسمالية بدورها امكانية انبعاث علاقات بدائية على مستوى أعلى (ماركس) [٦] . بناء عليه لا يمكن الاحجام عن الانشغال بماضي الانسان بدعوى أنه مجرد نقاش توّاسي [*] ونظري ، كما يقال أحياناً بخصوص مسائل التصور الماركسي للمراحل التاريخية . بالعكس ، فمن خلال الأحداث المستجدة في العالم الثالث بالذات يشكل الانشغال بالأشكال الما قبل - رأسمالية للانتاج الأساس لفهم العلاقات الاجتماعية الاقتصادية هناك ، حيث تتشابك عناصر بدائية متبقية منذ مئات السنين مع ظرف ديموقراطي وتحرري . وهكذا تضع النظرية التي كُتت طويلاً ، نظرية نمط الانتاج الآسيوي ، من جديد في مركز الاهتمام ما حقّ له منذ نصف قرن أن يكون - إلى جانب مسائل الحركة العمالية في المتروبولات الرأسمالية - محوراً للانشغال النظري ، ألا وهو : «تحليل التحولات الاجتماعية في الدول الغير - رأسمالية تحت شروط الامكانية العالمية للشيوعية» [٧] .

بعد هذا العرض السريع للأهمية السياسية التي يمكن أن تتبوّاها نظرية نمط الانتاج الآسيوي ، من الضروري أن نوضح هدف وإطار هذه الدراسة . في

(٥) المصدر السابق ، ص . ٣٨٤ .

(٦) ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٥ ، ص . ٦٢٧ .

(★) توّاسي : متجه نحو الخلف . - ب . ع .

(٧) و . فوغل : حول نظرية الثورة الصينية ، فرانكفورت ١٩٧٤ ، ص . ٩ .

الحقيقة لا يمكن التحدث عن نظرية لنمط الانتاج الآسيوي قبل أعمال ماركس وانغلز ، إذ أنهما أول من قدم عرضاً شاملاً عن نمط انتاج يتميز بـ : آ) فقدان الملكية الخاصة للأرض في المشاعات ، ب) الارتباط الوثيق بين الزراعة والانتاج الحرفي ، ج) كون الري هو الشرط الأولي للزراعة ، لأسباب جغرافية ومناخية وغيرها ، د) وبذلك تشجيع قيام سلطة مركزية مبرر لها الاستئثار بقسم أعظمي من فائض الناتج الاجتماعي ، استناداً إلى وظيفتها الاقتصادية المتمثلة في القيام بـ «الأشغال العامة» من أجل الحفاظ على انتاج المجتمع . مع ذلك يبدو من المفيد أن نستبين في الفصل الأول مستوى البحث الذي أمكن لماركس وانغلز أن ينطلقا منه . مبرر ذلك أولاً ، أن ماركس وانغلز رأيا قاعدة النمط الآسيوي للانتاج في المشاعة القروية ، التي احتلت في ذلك الوقت مركز الاهتمام في التدوين التاريخي للأعراف بالارتباط مع «نظرية تعاونيات المارك»(**) ، التي كان لها على أعمال ماركس وانغلز ، المتأخر منها بشكل خاص ، تأثير بالغ تجلّى في دراستها عن المسألة الزراعية . من جهة أخرى احتوت الكتابات والتقارير المعاصرة لهما حول عالم الشرق إشارات وافرة تلقفها ماركس وانغلز وطوراها .

يتبع في الفصل الثاني استعراض تواريخي لملاحظات ماركس وانغلز حول نمط الانتاج الآسيوي ، وذلك من ناحية من أجل توثيق استمرارية أفكارهما . هذه

(★★) «المارك» لغوياً : تخم أو منطقة محددة . وكانت تعني في الأصل لدى الجرمان الكلمة العربية «ثغور» . أما هنا فتعني : تجمع سكني واقتصادي . «تعاونيات المارك» : شكل من أشكال الحياة الجماعية الاقتصادية والاجتماعية لدى الفلاحين في العصر الاقطاعي ، القائمة على أساس تعاوني . وتشمل التعاونية قرية أو عدة قرى . كانت التعاونية تضمن لأعضائها المراعي المشتركة والغابة والماء ، وتنظم الدورة الزراعية وتشارك على الصعيد المحلي في التشريع والادارة والقضاء . منذ القرن التاسع بدأت سيطرة النبلاء الاقطاعيين على هذه التعاونيات ، وبدأت تتفسخ منذ القرن الثالث عشر / الرابع عشر مع تنامي التفاوت بين الفلاحين بتأثير الانتاج السلعي في الريف . ب . ع .

الاستمرارية كانت لفترة طويلة موضع خلاف ، إذ أنه استناداً إلى فقدان إشارات صريحة إلى خصوصية العلاقات الآسيوية في المؤلفات المتأخرة لماركس وانغلز ، جرى الاستنتاج ، أن الامر لايعدو أن يكون فرضية وُضعت مرة ثم رُفضت بعد أبحاث مستفيضة (ولكن هذا لا يصح على مستخلصات ماركس التي مازالت جزئياً غير منشورة وبالتالي إلى حد بعيد غير معروفة) . بالاضافة إلى ذلك يُسهل هذا الاستعراض التاريخي تبيان تعديلات معينة طرأت على توصيف نمط الانتاج الآسيوي ، تتعلق على سبيل المثال بمسألة الشروط الطبيعية الخارجية لنشوء نمط الانتاج الآسيوي ، تأثير نظرية تعاونيات المارك ، أو مسألة نشوء ملكية خاصة في مجتمع يكون فيه الطاغيه هو المالك العقاري الأعلى .

في الفصل الثالث سنحاول بعدئذ أن نتناول من جديد بعض القضايا التي كانت قد طرأت لدى ماركس وانغلز ، ونواجهها مع نتائج أعمال ماركسية لاحقة ، ونستخلص من ذلك بعض الاستنتاجات .

ختاماً في الفصل الرابع سنوضح ما ذكرناه في المدخل حول أهمية نظرية نمط الانتاج الآسيوي ، التي يمكن تبينها بصورة أساسية في قضية حتمية تعاقب المراحل لجميع المجتمعات من خلال التشكيلات الاقتصادية التي سادت اوربا ، وبالارتباط مع ذلك في قضايا الحركة الثورية ، سواء بخصوص مسألة التحالف أو بخصوص مشكلة ما إذا كان المجتمع الاشتراكي لايمكن أن ينبثق إلا من المجتمع الرأسمالي ، أو ما إذا كان ثمة امكانات لجعل عناصر معينة من الماضي مفيدة للبناء الاشتراكي .

بالنسبة لسياق العرض مازال جديراً بالاشارة ، أن المؤلِّف قد صمم أن يتّبع في كتابه هذا ، بالدرجة الأولى ، التسلسل الزمني للمصادر ، بسبب أن ماركس وانغلز لم يقوما بدراسة متكاملة عن نمط الانتاج الآسيوي ، إنما توجد إشارات متناثرة في كامل أعمال كلاسيكيي- الماركسية ، حيث لاقت النظرة الى العناصر البناءة في نمط الانتاج الآسيوي بعض التعديل في تثقيلها ، على نحو

الانتقال من غلبة العوامل الجغرافية ومن ميسم الركود إلى دراسة المشاعة الزراعية و«الوسط التاريخي» . والباحثون ، الذين درسوا فقط بعض المصادر وفي نفس الوقت أسهلها تناولاً ، خضعوا بسهولة إلى عرض مشوه لنمط الانتاج الآسيوي (مثلا إعطاء أهمية مطلقة للري) ، إذ بالضرورة لم يستطيعوا أن يعتمدوا سوى على الملاحظات المتواجدة في هذه المصادر ولم يتمكنوا من فهم ملاحظات ماركس وانغلز في كليتها . هذا التوجه قاد من ثم إلى تضييق شديد ، بصورة غير مقبولة - برأي المؤلّف - ، لنظرية نمط الانتاج الآسيوي بالنسبة لبلدان العالم الثالث .

من هذا المتكأ يجب النظر أيضاً إلى المناقشات حول أنماط الانتاج الما قبل - رأسمالية ، وخصوصاً نمط الانتاج الآسيوي ، لوضع نظرية التخلف التي تجلت أهميتها في نتائج نظريات التبعية [٨] . فتبعاً لهذه النظريات لا تُعتبر علاقات التبعية في أصلها وتطورها نتيجة التغلغل الرأسمالي فحسب ، بل الأرجح أنها نتيجة الفعل المشترك لانماط انتاج غير رأسمالية ركودية مع تحركات السوق العالمية الرأسمالية في سياق توسعها . وكما هو معلوم فان أ . كوردوڤا نحت مفهوم «اللاتجانس البنيوي» من أجل تمييز الأوضاع الأميركو لاتينية الحاضرة [٩] . يمكن بصورة مبسطة التعبير عن المسألة الاشكالية بما قاله م . مارديني : «ليس لأنها استُغلت ، أصبحت البلدان غير المصّنعة ضعيفة

---

(٨) كمدخل إلى هذا الموضوع انظر مساهمة س . ليغيڤي ، في : هاندبوخ ٢ - التخلف ، اصدار ب . طيبي و ف . براندیس ، فرانكفورت ١٩٧٥ ، ص . ٨٧ وما يتبعها . وكعرض ممتاز للحوار حول التبعية انظر : ث . ايڤرس و ب . فون ڤوغاو ، «التبعية» - مساهمات اميركولاتينية في نظرية التخلف ، في مجلة : داس أرغومنت ٧٩ ، برلين ١٩٧٣ ، ص . ٤٠٤ وما يتبع .

(٩) أ . كوردوڤا : اللاتجانس البنيوي والنمو الاقتصادي ، فرانكفورت ١٩٧٣ .

اقتصادياً ، بل الأرجح أنها استُغلت لأنها كانت ضعيفة»[10] . غير أنه في إطار نظرية عن التخلف بمثل هذا التصور تصح إشارة س . ليغيفي ، بأنه عند هذه النقطة من البرهنة تظهر أهميّة النقاش حول نمط الانتاج الآسيوي ، «. . . إذا لم يرد المرء أن ينزلق في تبسيطية فرضيات الركود لسوسيولوجيا التطور»[11] .



(١٠) م . مارديني : جدلية التبعية ، في : الرأسمالية الهامشية ، اصدار د . زنغهاز ، فرانكفورت ١٩٧٤ ، ص . ١٠٩ .

(١١) س . ليغيفي ، المصدر المذكور ، ص . ٩٠ .

الفصل الأول

مستوى البحث الذي انطلق منه ماركس وانغلز [١٢]

١- تاريخ الأعراف الألمانية [*]

---

(١٢) إن توجه هذا العمل من حيث المضمون يستدعي اهمال بعض المسائل التي ماتزال تحتاج إلى ايضاح من أجل مناقشة مستفيضة لنمط الانتاج الآسيوي فالى أي مدى اتسمت منطلقات التفسير السوسيولوجية في القرن التاسع عشر بالمحاولة لاتخاذ موقف يستوعب كامل المجتمع؟ إذ ذاك يخطر في البال كونت ودوركهايم وسبنسر وكذلك الباحثون الاتنولوجيون . عندئذ يمكن للمرء أن يفهم ماركس وانغلز بالارتباط مع اتجاهات البحث في عصرهما ، باعتبارهما ممثلين متطرفين لها . وهذا يصح أيضاً على محاولتهما لبناء «علم وضعي» .

وثمة مسألة متميزة في هذا السياق ، وهي الى أي مدى كانت الأبحاث في تاريخ الأعراف خصوصية اوربية وسطى مشتقة من حيث السبب والوظيفة من المعطيات الاجتماعية . بهذا الصدد يمكن الاحالة إلى ماركس وانغلز وكيف كانا يفهمان نفسيهما سياسياً ، وكذلك كيف كان باحثو تاريخ الأعراف يفهمون أنفسهم . كما أنه يجب التحري في أبحاث تاريخ الأعراف عما إذا كانت هذه الأبحاث تتريخاً للحق الطبيعي أم احلالاً للتاريخ محل الحق الطبيعي .

(★) المقصود بالأعراف هنا : القوانين والأنظمة غير المكتوبة التي ترسم العلاقات الاجتماعية الاقتصاديه في هيئة اجتماعية معينة . - ب . ع .

كما نوهنا في المدخل ، يجب النظر إلى مراحل تطور البحث الماركسي الانغلزي بخصوص نمط الانتاج الآسيوي انطلاقاً من مستوى الأبحاث في ذلك الوقت ، كي يمكن التوصل إلى تقدير مناسب لأعمالها . لدى دراسته للأعراف الزراعية مع مكوناتها المشاعية التي تعتبر قاعدة لنمط الانتاج الآسيوي ، قدم ماركس في رسالة إلى انغلز بتاريخ ١٨٦٨/٣/١٤ رؤوس أقلام تلخص بايجاز التأريخ للأعراف الألمانية في القرن التاسع عشر ، كما انعكس في تفكير ماركس وانغلز . قال متأثراً بصورة مباشرة بما كتبه غيورغ لودفيش فون ماورر (١٣) : «في المتحف - على فكرة - أحدث كتابات العجوز ماورر . . . حول أعراف المارك والقرية الخ . في ألمانيا . وهو يبين بالتفصيل ، أن الملكية الخاصة للأرض قد نشأت فيها بعد الخ . بذلك يدحض تماماً وجهة النظر النبلائية الڤستفالية(**) التافهة(موزر وغيره ، بأن الألمان قد استوطن كل منهم لوحده وأنهم من ثم بعدئذ أقاموا قرى ومناطق) . . » (١٤) . بهذا النقد ليوستوس موزر تكون قد تحددت نقطة انطلاق ماركس من أبحاث تاريخ الأعراف في ألمانيا (١٥) . إن تصوير موزر للأعراف الساكسية (***)القديمة وتطورها التي انطبعت بطابع المنزل ونظامه المطبوع بطابع ربّ المنزل (١٦) ، شكل البداية لنظرية تعاونيات المارك التي تلقفتها

(١٣) غ . ل . فون ماورر : مدخل إلى تاريخ أعراف المارك والمزرعة والقرية والمدينة والسلطة العامة ، الطبعة الثانية ، ڤيينا ١٨٩٦ .

(★★) نسبة إلى ڤستفالن ، وهي مقاطعة ألمانية . - ب . ع .

(١٤) الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، المجلد ٣٢ ، ص . ٤٢ .

(١٥) انظر إ . ڤ . بروكنفورده : أبحاث تاريخ الأعراف الألمانية في القرن التاسع عشر ، برلين ١٩٦١ .

(★★★) نسبة إلى سكسونيا ، وهي مقاطعة ألمانية . - ب . ع .

(١٦) أرباب البيوت والمنازل يقومون إلى جانب بعضهم دون روابط ، فكل منزل هو بحد ذاته مشاعة سلام وحق ودفاع . ولم تتواجد رابطة عشائرية أو علاقة أتباع أو غزوات حربية كتعبير عن علاقة اجتماعية وعدوانية .

الأبحاث الأوربية بأجمعها وجعلتها مرحلة تاريخية شاملة للعالم في تاريخ الملكية العقارية ، والتي عُدت حتى منعطف هذا القرن حصيلة موثوقة للمعرفة التاريخية ومثّلت مفتاحاً لتاريخ الأعراف الألمانية . ومن أسباب الانتشار الأوسع لهذه النظرية كان بالتأكيد تبني هذه التصورات من قبل فريدريش أيشهورن [17] . فبينما كان في البداية مناصراً بقوة لموزر ، يرجّح أن الملكية الخاصة لدى الشعوب الجرمانية قد انتشرت باكراً ، عدّل فيما بعد نظريته فأبرز أهمية الملكية الجماعية [18] . ومحل مؤسسي مدرسة الحق التاريخية [*] – وقد كان لأيشهورن مكانة معتبرة فيها – حل المؤرخون الذين نالت في مؤلفاتهم نظرية تعاونيات المارك مكانة أعلى بكثير . مثال ذلك أعمال غيورغ هانسن [19] ، الذي على النقيض من موزر رأى أن الاستيطان الأصلي للبلاد قد جرى من قبل المشاعات القروية . ويضف عُرف المارك الذي نجم عن هذا الاستيلاء المشاعي على الأرض بأنه « . . . اتحاد من رؤساء عائلات متساوين في الحقوق ، لأنهم يتحملون واجبات متساوية . كل واحد منهم نال نصيباً متساوياً ، وبالتالي خصصت له أرض زراعية متساوية المساحة والجودة والبعد ، من أجل استخدامها لسنوات متساوية ، كما أمكن له أن يرسل عدداً متساوياً من المواشي إلى المراعي المشتركة . – إن الفكرة الأساسية لمشاعة الحقل تمثلت منذ البدء ولفترة طويلة في أن الفرد

---

(١٧) ك . ف . أيشهورن : تاريخ الحق والدولة الألماني ، القسم الأول ، غوتنغن ١٨٠٨ .

(١٨) ك . ف . أيشهورن ، المصدر السابق ، الطبعة الرابعة ، غوتنغن ١٨٣٤ ، الفقرة ١٤ ، ص . ٦١ و ٦٢ .

(*) يجدر الانتباه هنا إلى التناقض بين مدرسة الحق الطبيعي ومدرسة الحق التاريخي في تاريخ الفكر الاوربي . – ب . ع .

(١٩) غ . هانسن : وجهات نظر حول الزراعة في ما قبل – التاريخ ، دراسات تاريخية زراعية ، المجلد الأول ، لايبزيغ ١٨٨٠ .

ينتمع فقط بأراضيه الزراعية ، بينما الجماعة هي التي تملك حق الملكية لكامل الحقول . . . »[20]

وقد توصل إلى هذا الرأي قبل ست سنوات من ذلك اوغست فرايهرفون هاكستهاوزن ، إلا أن أهميته تجلت في «دراسات في الأوضاع الداخلية وحياة الشعب وخاصة المؤسسات الريفية في روسيا» التي نشرت ما بين ١٨٤٧ و١٨٥٢[21] . بهذه الكتابات توجهت الاهتمامات العلمية لأول مرة إلى العلاقات الزراعية الروسية ، وبذلك كانت الخطوة الأولى نحو توسيع نظرية تعاونيات المارك لتشمل تاريخ العالم[22] . وبينما كوّن هاكستهاوزن مدرسة في اوربا ، فان الاهتمام بمؤلَّف غيورغ لودفيش فون ماورر أخذ بالازدياد . وقد انطلقت نظريته عن تعاونيات المارك «الحرة بالأصل» من التصور بأن اتحادات أكبر قد شكلت وحدات اقتصادية مأهولة ومحددة مكانياً[23] ، ثم اكتسبت مجالاً أوسع فأوسع . لقد وضع ماورر هدفه في أن يكتب تاريخ المؤسسات المرتبطة بالارض ، حيث شكلت الماركات أسس تشريع الدولة . وبما أنه يعتبر تعاونية المارك حجر أساس شمولياً ، فانه يصل في بحثه إلى نتيجة هامة بصدد المسألة التي أمامنا ، تتناقض على كل حال مع موزر . قال ماورر : «إن أول استزراع

---

(٢٠) غ . هانسن ، المصدر السابق ، ص . ٢ و ٣ .

(٢١) أ . فرايهرفون هاكستاوزن . دراسات حول الأوضاع الداخلية وحياة الشعب وخاصة المؤسسات الريفية في روسيا ، المجلد الأول والثاني ، هانوفر ١٨٤٧ ، المجلد الثالث ، برلين ١٨٥٢ من أجل تقييم هاكستهاوزن انظر أيضاً ملاحظات انغلز على الطبعة الانكليزية من «بيان الحزب الشيوعي» ١٨٨٨ ، وعلى الطبعة الألمانية لعام ١٨٩٠ ، في : المؤلفات الكاملة ، المجلد الرابع ، ص . ٤٦٢ .

(٢٢) ستبقى هنا غير موضحة مسألة التوسع الذاتي لهذا المنطلق النظري . ولا يمكن البرهنة على عموميته وصحته إلا بادراك أن الملكية الخاصة ما هي إلا خصوصية تاريخية .

(٢٣) انظر س . ك . بادر · المشاعة القروية والجماعة القروية ، الجزء الثاني ، فايمر ١٩٦٢ .

للأرض لم يشرع به أفراد ، بل سلالات وعشائر كاملة . . .»[٢٤] ؛ وهذا ما اقتبسه ماركس في رسائله المذكورة إلى انغلز . وختاماً لهذا العرض التاريخي للمسألة ، نشير إلى أنه في روسيا وبتأثير من فون هاكستهاوزن جرى المزيد من المناقشات التاريخية الزراعية ، جمعت في سياقها ونشرت معلومات عن المشاعات المنزلية السلافية الجنوبية التي كانت وقتذاك في طور التحلل السريع[٢٥] . وقد وجدت عملية توسيع نطاق نظرية تعاونيات المارك على المستوى العالمي ، التي بدأها هاكستهاوزن ، انجازها النهائي في أعمال سومنرمين[٢٦] . إن هذا العرض السريع لمستوى البحث التاريخي للأعراف في القرن التاسع عشر يبدو مهماً ، لأنه يمثل نقطة الانطلاق للأبحاث والمعارف اللاحقة لماركس وانغلز . نذكّر هنا فقط بالرسالة المؤرخة في ١٨٦٨/٣/٢٥ التي تتضمن تقديراً لماورر : «على ذكر ماورر / إن كتبه على غاية الأهمية : ليس فقط العصر البدائي ، بل إن كامل التطور اللاحق لمدن الرايخ الحرة ، ولملاك الأراضي أصحاب الحصانة ، وللسلطة العامة ، والصراع ما بين الفلاحين الأحرار والأقنان يبدو في هيئة جديدة تماماً»[٢٧] . وإن الدراسات حول الأعراف الزراعية في تاريخ الحقوق والأعراف ذات أهمية ، من جهة لأن مقولة ماركس المتضمنة في «الادبولوجيا الألمانية» بأن «الشكل الأول للملكية هو ملكية القبيلة»[٢٨] وجدت بذلك إسناداً ميدانياً ، ومن جهة أخرى لأن المشاعة الزراعية شكلت القاعدة لنمط الانتاج

---

(٢٤) غ . ل . فون ماورر ، المصدر المذكور ، ص . ٣ .

(٢٥) انظر بهذا الخصوص دراسة عوهركة ، الذي يستعرض النقاش حول نظرية حيارة الجماعة انطلاقاً من رحلات هاكستهاوزن إلى روسيا . س . غوهركة . نظرية نشوء وتطور الـ «مير» – كتابات فريق العمل لأبحاث اوربا الشرقية ، ڤيسبادن ١٩٦٤ .

(٢٦) انظر أيضاً الفصل الثاني ، الفقرة ٥ – آ من هذا الكتاب .

(٢٧) الأعمال الكاملة ، المجلد ٣٢ ، ص . ٥١ .

(٢٨) الأعمال الكاملة ، المجلد ٣ ، ص . ٢٢ .

الآسيوي ، علماً أنه لا بد من إضافة عناصر أخرى ، كما سنبينّ فيما بعد ، من أجل الوصول إلى شكل مختلف عن الذي توصلت إليه الأبحاث الاوربية الغربية .

ومازال علينا ، حباً بالكمال ، أن نذكر أن نظرية تعاونيات المارك لم تسلم ، خاصة في الأبحاث المستجدة ، من النقد . قبل كل شيء نُبذت نظرية «الديموقراطية» و«الحرية» . . . الجرمانية باعتبارها وهماً [٢٩] . غير أن هذا لا يعتبر تصحيحاً لوجهات نظر ماركس ، لأن ماركس كان قد حذّر بصراحة من المطابقة في التاريخ (بالتحديد ما يخص المفاهيم الجديدة من أمثال الديموقراطية والحرية الخ .) [٣٠] ، بالاضافة إلى أن نقد نظرية تعاونيات المارك لم يصل إلى تناول المسألة ، «. . . كما لو أن تعاونيات المارك لم تكن تتواجد على الإطلاق» [٣١] .

وقد أكد ك . س . بادر [٣٢] مرة أخرى ، بالتحديد في مؤلفه الأخير المستند إلى أحدث الأبحاث في هذا المجال ، أن «الأعراف الزراعية الأكثر قدماً ، على الأقل للعالم المتأثر بالتصورات الحقوقية الجرمانية ، . . . لم تعرف مفهوم الملكية بمعناه الحقوقي المعاصر . فلم ينطلق الانسان من مفهوم مجرد للملكية ، بل من أشكال وامكانات ملموسة لاستثمار العقارات» [٣٣] . إذ ذاك

---

(٢٩) انظر بهذا الشأن بشكل خاص أ . دوبش : الماركات الحرة في ألمانيا ، بادن – ڤيينا – لايبزيغ – برونّ ١٩٣٣ .

(٣٠) انظر ص من هذه الدراسة .

(٣١) ك . س . بادر ، المصدر المذكور ، ص . ١١٧ .

(٣٢) ك . س . بادر . الأشكال القانونية لاستثمار العقارات ونوباته في القرية القروسطية ، مع إكمالات وملاحق الجزئين ١ و ٢ من الدراسات حول التاريخ الحقوقي للقرية القروسطية ، ڤيينا – كولونيا – غراتس ١٩٧٣

(٣٣) ك . س . بادر ، المصدر السابق ، ص ١ ومايليها .

تمثل استثمار العقارات في القرية القروسطية في نقيضين [٣٤] : مرة كعلاقة اجتماعية بين السادة والفلاحين ، وأخرى كتناقض بين الاستثمار الفردي والاستثمار الجماعي التعاوني ، وهنا كانت المشكلة الحقيقية لاستثمار العقارات في القرية القروسطية . إذ ذاك كان لكل فرد من القرية ، باستثناء المياومين المعدمين ، حصة في «الدوائر المركزية» الثلاث (بادر) للمارك القروي القابل للاستثمار . يعتبر بادر المنزل والحوش والحاكوره ، حيث غلب الاستثمار الفردي ، الدائرة الأولى والأضيق . ويمثل الحقل الدائرة الثانية ، حيث يجري الاستثمار الفردي في دورات زمنية معينة ، في فترة الزراعة ما بين الربيع والخريف . أما «العنصر التعاوني فيظهر خارج هذه الفترات الزمنية ، وذلك بشكل حق الرعي وغيره من حقوق الاستثمار المشترك للتعاونية القروية . فالدائرة المركزية الثالثة نجدها دائماً حيث كان يتواجد احتياطي للاستثمار ، في ألمنيده [*] (كشكل اقتصادي غير مكثف ، هـ . ر .)» [٣٥] . وتشترك «الدوائر المركزية» في أنه لا يمكن فيها الفصل التام بين الاستثمار الفردي والاستثمار الجماعي .

٢- صورة آسيا في القرن التاسع عشر

انطلاقاً مما أصبح «بديهية» ، وهو أن معارف ماركس وانغلز التاريخية تستند إلى المعارف التاريخية المتوفرة لعصرهما وامتداداتها ، سوف نعرض بخطوط عريضة نبذة عن صورة عالم الشرق في الجغرافيا التاريخية وصولاً إلى نقاط الارتباط الحاسمة لماركس وانغلز بهيغل والاقتصاديين الانكليز .

(٣٤) انظر ك . س بادر ، المصدر السابق ، ص ٤ وما يليها .

(★) ألمنيده Allmende قسم من أرض الجماعة القروية (عادة : مروج ، غابات ، مصادر مياه ، مراعي ، مستنقعات) التي لم تكن تقسم على أفراد الفلاحين ، بل يخص الجماعة ويستثمر بشكل مشاعي . - ب . ع .

(٣٥) ك . س . بادر ، المصدر المذكور سابقاً ، ص . ٥ .

حتى أواخر القرن الثامن عشر وجزئياً حتى أوائل القرن التاسع عشر كان علم التاريخ السائد يميّز بين المراحل التاريخية للعصر القديم والعصر الوسيط والعصر الحديث . في ذلك كانت أكثر المدارس الألمانية تقدمية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وهي غوتنغن ، رغم الانتقادات المتواصلة منذ وقت طويل للكتاب المقدس(*) ، تبني تصورها التاريخي للعصر القديم بصرامة وحرفياً استناداً إلى العهد القديم(٣٦) . حسب ذلك التقسيم وُضعت شعوب أفريقيا وآسيا الخ . بمجملها في مرحلة ما قبل التاريخ وعوملت في أفضل الأحوال كملحق للتاريخ القديم . هذه المعاملة ارتكزت بالدرجة الاولى على تقارير الكتاب القدماء وعلى أخبار العهد القديم . غير أن هذا قاد على الأقل إلى توسيع الدائرة التاريخية لتشمل الشرق الأدنى ، وبالتالي إلى إمكان أن يبدأ التاريخ العالمي بشعوب البحر المتوسط الشرقيين ، بالرغم من التخمين بأن هذه الشعوب قد قدمت من مناطق بعيدة في آسيا (هكذا جرى نقل جنة عدن المذكورة في الكتاب المقدس إلى ما بين النهرين)(٣٧) .

في منعطف القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر ، وذلك نتيجة السياسة الاستعمارية لانكلترا وفرنسا ، بدأت المعرفة بالشرق تقتحم العقل الاوربي بقوة متزايدة ؛ والتقارير المعاصرة حول الشعوب الآسيوية – للجزويت

(*) يضم الكتاب المقدس لدى الاوربيين والمسيحيين العرب : العهد القديم والعهد الجديد . العهد الجديد هو ما يسميه العرب : الانجيل . أما العهد القديم فيضم فيما يضم كتب موسى (التوراة) . – ب . ع .

(٣٦) انظر شولين : الفهم التاريخي العالمي للشرق لدى هيغل ورانكه ، غوتنغن ١٩٥٨ ، ص . ٣ . لم تتأت هذه التخيلات التاريخية عن تراث عتيد ، بل يجب فهمها كقناع لنماذج مجتمع بورجوازية .

(٣٧) انظر غ . غوهر : التشكيل الاقتصادي للمجتمع ، في : الكتاب السنوي لمتحف علم الشعوب في لايبزغ ، المجلد ٢٨ ، برلين ١٩٧٢ ، ص . ١٥٧ .

الفرنسيين مثلاً - في وصفها لقدم الامبراطورية الصينية وحضارتها الراقية لخبط مفكرة الأحداث التاريخية في صورة التاريخ التوراتية المسيحية . ثم إن عصر التنوير ، الذي مهد للمجتمع البورجوازي ، قام ، بتحوله من الاحساس الديني بالتاريخ إلى التصور العقلاني للتطور ، بما عليه كي يتخلصَ من التأويل اللاهوتي - الأخروي للتاريخ . غير أن تصورات الحق الطبيعي للبورجوازية العقلانية بالذات سمحت باستيعاب التقارير المشوشة في البدء لصورة التاريخ حول الشعوب الخارج - اوربية والاخباريات حول الملكية المشتركة للأرض وما يتعلق بها من الظواهر الاجتماعية التي لا ارتباط لها مع التصورات البورجوازية عن الملكية ، وبذلك التمسك بأن الملكية الخاصة للأرض هي سمة تكوين شمولية للمجتمع (٣٨) .

حدث هذا ، من جهة ، بالتأويل الغائي للمجتمعات الخارج - أوربية على أنها قد توقفت عن التطور نحو المجتمع البورجوازي ، أو أنها قد توصلت إلى أن تكونه ؛ ومن جهة أخرى بالتقليل من شأن الفروق بجعلها مجرد ظواهرية ، أو تفسير الفروق بعوامل جغرافية ، فيزيائية . هذا المنطلق مع تضمينه معارف عقلانية كان حاسماً بالنسبة لتشكيل ومتابعة تطوير فلسفة التاريخ ، الأمر الذي تمثل في فيض من التأملات العلمية الطبيعية حول الانسان والدولة والمجتمع (٣٩) . فحاول مونتسكيو تفسير الاختلافات بين الشعوب في

---

(٣٨) انظر المصدر السابق ، ص . ١٥٨

(٣٩) لا قيمة للتصورات الخيالية التي نشأت من خلال الجدل حول المجتمع الاقطاعي ، كما على سبيل المثال تمجيد ڤولتير للصين ، بسبب عدم وجود نظام اجتماعي اقطاعي فيها ، على أنها «أفضل العوالم» : لا يحتاج المرء لأن يكون متعصباً لفضائل الصين حتى يدرك أن دستور الامبراطورية الصينية أفضل الدساتير الموجودة على سطح الأرض» ، و«الوحيد الذي يعاقب والي المقاطعة إذا لم ينل تأييد الشعب» . ڤولتير : المعجم الفلسفي ، مقال «الصين» ، إصدار فلاماريون ، باريس (دون تاريخ) ، ص . ١١٢ . الاستشهاد نقلاً

البلدان الشمالية والجنوبية بالاختلافات المناخية ، ولذلك نعته ڤيتفوغل بأنه مادي جغرافي (٤٠) . كذلك استند تعليل ماركس وانغلز لعدم نشوء الملكية الخاصة في الشرق بصورة أساسية إلى الظروف الجغرافية التضاريسية والمائية الخ . الخاصة . فجاء في رسالةمن انغلز إلى ماركس بتاريخ ٦/٦/١٨٥٣ : «ولكن كيف حدث أن الشرقيين لم يصلوا إلى ملكية الأرض ، ولا حتى إلى الملكية الاقطاعية ؟ أنا أعتقد أن هذا يعود بصورة رئيسية إلى المناخ ،بالارتباط مع طبيعة الأراضي . . .» (٤١) . وهذا ما دعا ريازانوف إلى الملاحظة ، بأن ماركس وانغلز قد أعطيا لمعلومات «الظروف التضاريسية والمائية الجغرافية وغيرها من الظروف الطبيعية حيزاً كبيراً ، ولهذا ارتباط بحضورهما محاضرات الجغرافي كارل ريتر (٤٢) ، الذي عدّه ڤيتفوغل كذلك من بين الماديين الجغرافيين (٤٣) .

عن طريق هيغل ومحاضراته ما بين ١٨٢٢ و١٨٣١ عن فلسفة تاريخ العالم ، التي عدّت «وقتذاك ذروة مركزة وعلى مدى واسع معترفاً بها لفلسفة التاريخ» (٤٤) ، تم بصورة نهائية تثوير صورة التاريخ في القرن التاسع عشر . إن

عن ك . أ . ڤيتفوغل ، الجيوسياسة (**) ، المادية الجغرافية والماركسية ، الجزء الثاني ، في : تحت لواء الماركسية ، السنة الثالثة ، الدفتر رقم ٤ ، برلين ١٩٢٩ (الاستشهاد فيما بعد : ڤيتفوغل ١٩٢٩) .

(**) الجيوسياسة : علم يدرس تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية على سياسة الدولة ، الخارجية بشكل خاص السياسة الحكومية المبنية على أساس هذا العلم . - ب . ع .

(٤٠) انظر ڤيتفوغل ١٩٢٩ ، ص . ٤٨٥ وما يليها .

(٤١) الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٨ ، ص . ٢٥٩ .

(٤٢) ريازانوف : مدخل إلى مؤلف انغلز «الجدل والطبيعة» ، في : ريازانوف ، أرشيف ماركس / انغلز ، المجلد الثاني ، ريرنت ارلانغن ١٩٧١ ، ص . ١١٧ والتي تليها .

(٤٣) ڤيتفوغل ١٩٢٩ ، ص . ٤٩٢ .

(٤٤) غ . سوفري ، حول نمط الانتاج الآسيوي ، فرانكفورت ١٩٧٢ .

هيغل ، الذي استطاع أن يستند إلى فيض من المراجع المعاصرة حول المشاعة القروية الهندية ، في مقدمتها الفيلولوجيا السنسكريتيه التي شق طريقها الرومانسيون ، والذي تناول مسألة ملكية الأرض بشكل مستفيض ، مثل بالتأكيد الحلقة الهامة الأخيرة للتقدم المعرفي المبين أعلاه والذي أمكن لماركس وانغلز أن ينطلقا منه بصورة مباشرة لوضع نظرية نمط الانتاج الآسيوي . وليس صعباً أن مصدر تلك الملاحظات التي أبداها ماركس حول الاستبداد الشرقي (٤٥) ، وكذلك ليس انحرافاً أن نثبت ارتباطاً بين ماركس وهيغل ، لاسيما أن هيغل كان السباق في محاضراته إلى ذكر ما اعتبره ماركس وانغلز فيما بعد مكونات بنيوية مركزية لنمط الانتاج الآسيوي . كما أن مقولات هيغل بأنه «في أقدم الأزمنة . . . كانت الأملاك الزراعية ملكية عامة للدولة . . . » (٤٦) ، أو بأن «تنظيم مشاريع السقاية واحد من أهم أنشطة الحكومة (٤٧) ، لأن الحياة الفيزيائية للصينيين متعلقة بالزراعة - خاصة زراعة الرز - وبالتالي فان الحفاظ على السدود أهم مهام الدولة» (٤٨) ، يمكن اعتبارها أسساً لنظرية ماركس حول نمط الانتاج الآسيوي . ورغم وجود نقاط تماسّ أخرى بين ماركس وهيغل تشهد على وجد صلات اتفاق أو اختلاف بينهما - كما في مسألة نشوء المصفّات (٤٩)(★) - فانه

---

(٤٥) انظر الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، المجلد الأول ، ص . ٢٣٤ .

(٤٦) غ . ف . ف . هيغل : فلسفة تاريخ العالم ، المجلد الثاني ، العالم الشرقي ، إصدار جديد تماماً من قبل غيورغ لاسون ١٩٢٣ ، إعادة طبع دون أي تغيير في لايبزيغ ١٩٤٤ ، ص . ٣٠٦ .

(٤٧) المصدر السابق ، ص . ٢٨٦ .

(٤٨) المصدر السابق .

(٤٩) انظر غ . سوفري ، المصدر المذكور ، ص . ١٦ .

(★) ج . مصفّة ، مقابل العبارة الألمانية Kaste ، بالانكليزية : Caste . وتعني «الطبقة» في المجتمعات ما قبل الرأسمالية . ولم نستخدم عبارة «طبقة» لأن هذه تقابل .

لا يبدو لنا ذكر جميع هذه النقاط بصورة إفرادية ضرورياً لهذا العمل .

في ختام هذا الاستعراض لما قبل - تاريخ نظرية نمط الانتاج الآسيوي ، مازال علينا أن نتطرق باقتضاب إلى دراسة ماركس للاقتصاديين الانكليز ، إذ كان لها أيضاً بعض التأثير على تطور نظرية نمط الانتاج الآسيوي . لقد كان ماركس يجد باستمرار في مؤلفات الاقتصاديين الانكليز إشارات إلى الأشكال الخصوصية للانتاج والملكية في الشرق . جديرة بالذكر هنا مثلاً إحالات آدم سميث إلى الطابع الخاص للأشغال العامة - لاسيما مهام السقاية - ، إلى الأشكال الخاصة للضرائب ، إلى الطبيعة الراكدة واللاتقدمية لاقتصاد الصين ، ذلك البلد الذي تنبع ثروته الوطنية على الغالب من الاقتصاد الزراعي والذي يلاقي فيه تطور الحرفة اهمالاً شديداً . هذا الطابع الركودي لاقتصاد الصين الذي طلع به سميث يشير إلى جملة قضايا ذات أهمية مركزية ، ولذلك سوف نتطرق إليه ثانية في مكان آخر من هذه الدراسة . ويصح ما قلناه بصدد سميث على غيره من الاقتصاديين الانكليز الذين أخذ عنهم ماركس ، على جونس مثلاً في دراسته عن ريع «ريات» في الهند ، أو على جون ستوارت ميل الذي دعّم هذه الدراسة وشدّد على الدور المهيمن للحكومة وتحدث عن الطابع البيروقراطي للاستبداد الشرقي [٥٠] .

بهذا العرض المقتضب للخلفية التاريخية لنشوء نظرية نمط الانتاج الآسيوي ، تلك الخلفية التي كانت أيضاً نقطة انطلاق لابحاث ماركس حتى في

Klasseبالألمانية ، و Classe بالانكليزية التي يطلقها ماركس ومن بعده الماركسيون وغيرهم على الطبقة في المجتمع الرأسمالي . من جهة أخرى هناك اختلاف جوهري بين الطبقة والمصفة ، ليس المجال هنا لشرحه . - ب . ع .

(٥٠) انظر م . فاتانكاه : المادية التاريخية والثورة في البلدان غير الرأسمالية ، برلين ١٩٧٣ ، ص . ٣٠٤ والتي تليها ، الحواشي ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤

المواضع التي لم يشر فيها ماركس صراحة إلى مراجعه - إنما يمكن استخلاصها من تشابه المواضيع ومن اقتباس المفاهيم[٥١] - ، أردنا بهذا العرض تقديم فهم أفضل للحقولات الماركسية حول آسيا . وسوف نبيّن في سياق هذا العمل وبشكل أكثر دقة ، كيف اقتبس ماركس وانغلز العديد من التنويهات ونتائج الأبحاث لمعاصريهما وتابعا تطويرها في وجهة جديدة .



---

(٥١) مثل «المختمع الشرقي» الذي استخدمه ستوارت ميل ، و«المجتمع الآسيوي» الذي استخدمه جونس الخ . انظر ڤيتفوغل ، ١٩٦٢ ، ص . ٤٦١ . من المعلوم أن لك . ماركس استخدم عدة مترادفات لـ«آسيوي» . انظر مثلاً الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٣ ، ص . ٢٣ ، ٥١٤ ؛ الأسس ، ص . ٢٦ .

الفصل الثاني

نمط الانتاج الآسيوي في كتابات ماركس وانغلز

١- مقالات نيويورك ديلي تريبيون

إن المعلومات التي حصّلها ماركس من هيغل والاقتصاديين الانكليز الخ . حول اختلاف العلاقات الآسيوية عن الاوربية الغربية ، وجدها مؤكدة في اخباريات الرحالة المعاصرين . جاء في رسالة من ماركس إلى انغلز بتاريخ ٢ حزيران ١٨٥٣ : «في مسألة إشادة المدن الشرقية ليس ثمة أروع وأجلى وأبلغ من كتاب العجوز فرانسوا برنييه»[٥٢] ، الذي عمل بضع سنوات كطبيب في الشرق . ماركس يقارن هنا - في عرضه لوجهات نظر برنييه حول الشؤون العسكرية - تطور مدن الشرق مع أهمية المدينة في اوربا ، فيرى ذلك مرتبطاً بالعلاقات الاجتماعية ، إذ «. . . حيث يكون السلطان هو المالك الواحد الأوحد للأراضي والعقارات ، . . . يحدث بالضرورة أن عواصم برمتها مثل دلهي . . . تعيش على وجه الحصر تقريباً على حساب العساكر وتضطر بالتالي اللحاق

(٥٢) الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٨ ، ص ٢٥٢ .

بالسلطان ، عندما يزحف لبعض الوقت إلى ساحة الحرب . وهكذا فان هذه المدن لا تشبه باريس مطلقاً ، بل هي في حقيقتها بعض الشيء أفضل ومريحة أكثر من معسكر حربي مضروب في الفلاء» [٥٣] . فالحاسم في الأمر ، كما يبدو ، هو إشارة ماركس إلى علاقات الملكية في الشرق التي تفترق عنها في اوربا ، والتي تنجم عنها مجموعة من الخصوصيات الأخرى . ويقيّم ماركس وجهة نظر برنييه بأنه «محق عندما يرى أساس كافة ظاهرات الشرق - . . . - متمثلاً في عدم وجود الملكية الخاصة . فهذا هو المفتاح الفعلي حتى للسماء الشرقية» [٥٤] . وفي جواب انغلز على هذه الرسالة ثمة إشارة أخرى إلى خصوصية العلاقات الشرقية ، يذكر فيها عنصراً أساسياً من نظرية نمط الانتاج الآسيوي : «لكن ، ما علة أن الشرقيين لم يصلوا إلى الملكية العقارية ، ولا حتى للملكية الاقطاعية ؟ أعتقد أن مرد ذلك بصورة رئيسية إلى المناخ ، بالارتباط مع طبيعة الارض ، الري الاصطناعي هو هنا الشرط الأول للزراعة ، وهذا من شأن المشاعات او الأقاليم أو الحكومة المركزية» [٥٥] . وهذه الأخيرة كان لها «دائماً ثلاث ادارات فحسب : المالية (نهب الداخل) ، الحرب (نهب الداخل والخارج) ، والأشغال العامة» [٥٦] .

تبادل الرسائل هذا جرى في وقت كان فيه ماركس محرراً في نيويورك ديلي تريبيون ، لأنه وجد هنا - بعد القضاء على ثورة ١٩٤٨ / ١٩٤٩ - إمكانية لممارسة بعض التأثير على الرأي العام . وقد كانت هذه الرسائل المتبادلة أساساً لمقاله بعنوان «السيطرة البريطانية على الهند» ، نشرها ماركس في

---

(٥٣) الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٨ ، ص . ٢٥٢ و ٢٥٣ .
(٥٤) الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٨ ، ص . ٢٥٤ .
(٥٥) الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٨ ، ص . ٢٥٩ .
(٥٦) المصدر السابق .

٢٥ حزيران ١٨٥٣ . بهذا المقال الذي تضمن أفكار الرسائل المتبادلة مع انغلز ، اتخذ ماركس لأول مرة موقفاً معلناً [٥٧] من الطبيعة الخاصة للعلاقات الآسيوية ، التي نتجت من ضرورة الاستخدام الجماعي المقتصد للماء ، والتي استدعت بالتالي تدخل سلطة حكومية مركزية ، على النقيض من اوربا التي وُجدت فيها اتحادات طوعية للمستثمرين الأفراد ، تكفلت بنفسها بهذه المهمة ، كما على سبيل المثال في الفلاندر وايطاليا . وقد كان تشكل سلطة مركزية في آسيا بالمهام المذكورة مشروطاً بتدني مستوى المدنية بالارتباط مع الاتساع المكاني الكبير [٥٨] . في نفس الوقت ثمة في هذه المقالة خط تفكير هام آخر . من تقرير لمجلس النواب الانكليزي كوّن ماركس فكرة محسوسة عن السمة المميزة لما يسمى بالنظام القروي ، «. . . الذي أعطى كل واحدة من هذه الوحدات الصغيرة تنظيمها المستقل وحياتها الذاتية» . ذلك لأن «تلك المشاعات القائمة على نظام العائلة وجدت أرضيتها في الحرفة المنزلية ، وفي ذلك الارتباط الفريد بين النسج اليدوي . . . والفلاحة اليدوية ، الأمر الذي وضعها في حالة الاكتفاء الذاتي ، . . . هذه المشاعات القروية الوادعة كونت منذ القدم الأساس المتين للاستبدادية الشرقية» [٥٩] . بذلك يكون ماركس وانغلز قد ذكرا السمات الجوهرية للتطور الشرقي ، التي بالاجمال نجدها بصورة أساسية في فقدان الملكية

---

(٥٧) انظر إ . ماندل . نشوء وتطور العلم الاقتصادي لدى كارل ماركس ، فرانكفورت ١٩٦٨ ، ص . ١١٣ . (. . .) .

(٥٨) ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٩ ، ص . ١٢٩ . إن مفهوم «المدنية» هنا مبهم حقاً إلا أنه من الواضح أن هذا المفهوم قد نشأ من خلال تطور القوى الانتاجية ، وبالتالي المقصود هنا : تدني مستوى تطور القوى الانتاجية .

الشاهد مأخوذ من مقالة «السيطرة البريطانية على الهند» (١٨٥٣) . - ب . ع .

(٥٩) ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٩ ، ص . ١٣٢ .

الشاهد مأخوذ من المقالة المذكورة أعلاه . - ب . ع .

الخاصة وفي سلطة مركزية متشكلة فوق النظام القروي ، مع أشغال عامة مناسبة ، أي السقاية [٦٠] .

إلا أنه بذلك لا تكون الفروق عن التطور في اوربا الغربية قد توضحت بشكل كاف . وهذا يتعلق بمفاعيل هذه البنى الاجتماعية السياسية . إن ماركس الذي لم ينشغل فقط نظرياً بالعلاقات الاجتماعية في آسيا ، بل انشغل بها بالدرجة الاولى بتأثير السياسة الاستعمارية البريطانية والاضطرابات التي تبعتها - مثل انتفاضة السيبوي وانتفاضة التايبنغ في الصين وغيرهما - ، (إن ماركس هذا) اهتم بصورة خاصة بمفاعيل الاجراءات البريطانية . هكذا ثبت له أن انحلال التنظيم الاجتماعي للمشاعة القروية ، الذي كان قد تم بقسمه الأعظم ، لم يجر نتيجة لتأثيرات سلطوية برانية ، بل نتيجة نمط الانتاج الرأسمالي الذي حطم الأسس الاقتصادية - الارتباط إياه بين الانتاج المنزلي والزراعي [٦١] . لكن ، «مهما صدم إحساس الانسان أن يكون شاهداً على تخريب هذه التنظيمات الاجتماعية النشيطة الأبوية الوادعة وتفسيخها إلى وحداتها الأولى . . . » [٦٢] ، فان الأمر يدور حول « . . . الثورة الاجتماعية الوحيدة . . .

---

(٦٠) كما سيظهر من متابعة تطور آراء ماركس حول وظيفة الأشغال العامة ، فان الحديث يجري هنا حول قضية مازالت إلى الآن موضع خلاف في المناقشات الماركسية حول سمات وامكانات تطبيق نمط الانتاج الآسيوي على مجتمعات عيانية .

(٦١) الوحدة بين الزراعة والانتاج المنزلي تقوم على أساس الافتراق بين فترة العمل وفترة الانتاج ، حيث أن فترة العمل تساوي فقط جزءاً من فترة الانتاج . في الأثناء التي لا يكون فيها الفلاح يشتغل في الزراعة ، مثلاً مابين البذار والحصاد أو بتأثير المواسم الفصلية ، يوجه جهوده نحو انتاج وسائل العمل والملابس وغيرها .

(٦٢) ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٩ ، ص . ١٣٢ .
الشاهد مأخوذ من «السيطرة البريطانية على الهند» . - ب . ع .

التي شهدتها آسيا» [٦٣] . بذلك لم يفسر ماركس وقتذاك هذا الوضع الاستعماري بأي شكل سلبياً : «بالتأكيد كانت المنفعة الذاتية الخسيسة هي الدافع الوحيد لانكلترا عندما استثارت الثورة الاجتماعية في الهند . . . لكن ، ليس هذا هو المسألة هنا . المسألة تدور حول ما إذا كانت البشرية تستطيع تحقيق رسالتها دون تثوير جذري للعلاقات الاجتماعية في آسيا . فإذا كانت لا تستطيع ذلك ، تكون انكلترا ، مهما اقترفت من جرائم ، هي الأداة اللاواعية للتاريخ ، حين استثارت هذه الثورة» [٦٤] .

إن ماركس يحاجج هنا بشكل تاريخي غائي : انطلاقاً من المستوى الذي وصل إليه تطور القوى الانتاجية ، انطلاقاً من المجتمع البورجوازي من منظور اللحاق به . وهذا التطور للقوى الانتاجية ، الذي تحقق به المجتمع البورجوازي ، يجد تعبيره النظري في تقييم ماركس الايجابي للملكية الخاصة . فالمجتمع الذي يقوم على الملكية الخاصة هو بالتحديد المجتمع الذي يثوّر باستمرار نمط الانتاج نفسه . في حين أن تطور العلاقات ما قبل - الرأسمالية يرتكز على عوامل مصادفة ، وليس على ضرورات جوانية . بالمقارنة مع المجتمع

(٦٣) المصدر السابق

(٦٤) ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٩ ، ص . ١٣٣ . في الكتاب الأول من «رأس المال» وجد تصور ماركس عن التثوير الرأسمالي للهند التقليدية تضييقاً . فهو يرى أن الرأسمالية ستحول المستعمرة بعد تقويض انتاجها الحرفي « . . . إلى حقول انتاج لمواردها الأولية . هكذا جرى ارعام الهند الشرقية على انتاج القطن والصوف والقنب والجوت والنيلة الخ من أجل بريطانيا العظمى» ، و «سيجري خلق تقسيم . . . جديد للعمل ، يتحول به قسم من الكرة الأرضية في العالب إلى مزرعة للانتاج الزراعي من أجل القسم الآخر الذي يغلب عليه الانتاج الصناعي» (الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٣ ، ص . ٤٧٥) . وقد أصبح هذا الرأي منطلقاً لنظريات مستجدة عن الامبرياليه . انظر مثلاً أ . ع . فرانك : الرأسمالية والتخلف في أميركا اللاتينية ، فرانكفورت ١٩٦٩

البورجوازي يتواجد كذلك أيضاً لدى ماركس وانغلز إشارات إلى عوائق التطور لدى التشكيلات ما قبل البورجوازية ، وخصوصاً إلى الركود في آسيا ، الذي يتجلى لهما في ظرفين متبادلي الدعم : «١- الاشغال العامة مهمة الحكومة المركزية . ٢- إلى جانب هذه تكون الامبراطورية بأكملها ، باستثناء بضع مدن كبيرة، مفككة في أرياف ، تمتلك تنظيماً عفوياً متكاملاً وتشكل عالماً صغيراً قائماً بذاته» [٦٥] . فتقييم الركود لا يكون له معنى إلا بالنظر إلى المستوى المتطور الذي وصلته القوى الانتاجية ، والذي انطلاقاً منه يفسر ماركس تقويض العلاقات ما قبل البورجوازية كما يربط به القضاء على المجتمع البورجوازي . على أية حال ، بالنسبة للتصور التاريخي ، الذي يفهم التاريخ كحركة تقود المجتمع من التشكيلة الأولية (ملكية القبيلة) عبر التشكيلة الثانوية (المجتمع المقام على الملكية الخاصة) إلى الاشتراكية ، يبقى التساؤل ، كيف يترابط هذا التصور التاريخي مع مفهوم للتاريخ يسمح بتعددية التطور ويقود ماركس إلى تقييمات أخرى لنمط الانتاج الآسيوي .

والآن ، قبل أن نتابع البحث في مؤلفات ماركس وانغلز اللاحقة – التي تشهد على استمرارية آرائهما وتمثل تشذيباً لتحليلهما – مازال علينا الإشارة إلى نقطة هامة ، كانت دائماً مدعاة لتفسيرات مغلوطة ، وهي تطبيق نظرية نمط الانتاج الآسيوي على الصين . إن النظرية التي وضعها ماركس وانغلز عن نمط الانتاج الآسيوي الذي يقوم به على أرضية من المشاعات «المكتفية ذاتياً» تستند بقسمها الأعظم على الأوضاع في الهند ، بينما لم يتطرقا إلى الصين إلا بالارتباط مع العلاقات الدبلوماسية وقبل كل شيء بالعلاقات الاقتصادية مع انكلترا . بالتالي لا تتواجد في مقالات النيوديلي تريبيون سوى بيانات قليلة عن بنية المجتمع

---

(٦٥) الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٨ ، ص . ٢٦٧ .

الصيني [٦٦] . بالعكس ، فقد أشار ماركس إلى أن التنظيم الاقتصادي الداخلي للبلاد بتوحيده للزراعة الصغيرة مع الصناعة المنزلية وقف حجر عثرة أمام التجارة الانكليزية . ماركس يعلن هنا «عجز النظام الأكثر تطوراً في العالم عن منافسة أسعار السلع النسيجية التي صُنعت يدوياً بأنوال بدائية» [٦٧] . وعلى كل ، فالاشارة إلى الترابط الخاص بين الزراعة والصناعة المنزلية لا تكفي للحديث عن نمط انتاج آسيوي نموذجي . الأصح أن الأمر يدور هنا فقط - إذا أراد المرء أن يُبرز هذا الترابط وحده من بين سمات نمط الانتاج - حول ظاهرة عامة يمكن أن تتكون في جميع التشكيلات الاجتماعية ، دون أن تكون بالضرورة قد خضعت في أي وقت إلى سلطة مركزية [٦٨] . مع ذلك ليس ثمة سبب للظن أن ماركس وانغلز قد اعتبرا نمط الانتاج في الصين مختلفاً عن الهند . وثمة إشارات ضمنية يمكن أن نفهمها بالارتباط مع ما أوردناه حتى الآن حول نمط الانتاج الآسيوي . ففي مقالته «الثورة في الصين وفي اوربا» تحدث ماركس عن القيصر باعتباره أباً لكامل الصين ، تشمل هيمنته الأبوية كامل الماكنة الهائلة للدولة [٦٩] ، وذكر الركود الذي - كما بينا سابقاً - يخضع إلى تأثير متبادل شديد مع السلطة المركزية [٧٠] . أما الأسباب التي دعت ماركس إلى التطرق قليلاً نسبياً إلى

---

(٦٦) انظر ج . سوفري ، المصدر المذكور ، ص ٣٢ .

(٦٧) ك . ماركس ، التجارة مع الصين ، في : كارل ماركس حول الصين ، هايدلبرغ ١٩٧٢ ، ص . ١٢٧ .

(٦٨) انظر حول ذلك أيضاً الفقرة الأولى من الفصل الأول في هذا الكتاب التي تتحدث عن نظرية تعاونيات المارك وتعميمها على التاريخ العالمي .

(٦٩) ك . ماركس ، الثورة في الصين وفي اوربا ، المصدر المذكور ، ص . ٣٠ .

(٧٠) بالأرتباط مع تزعزع الصين والدور المستقبلي المحتمل للمجتمع الآسيوي كتب ماركس : «إنه لحقيقة صنمية ، أن أقدم وأثبت امبراطورية على الأرض قد أوصلتها صالات تصنيع القطن البورجوازية الانكليزية حلال ٨ سنوات إلى حافة الانقلاب الاجتماعي . . .» .

الصين ، فهي سهلة الشرح ولا تحتاج إلى الاطالة في الحديث . فمن المعروف أن ماركس استطاع أن يحصل على مواد أبحاثه من الهند ، في الوقت الذي كانت فيه الصين ما تزال تماماً تقريباً معزولة عن بقية العالم[٧١] .

بعد هذا العرض لنظرية نمط الانتاج الآسيوي ، كما وردت في مقالات نيويورك ديلي تريبيون ، علينا أن ننتقل إلى الأعمال اللاحقة لماركس ، لاسيما أنها تمثل أعماله الرئيسية .

٢- أسس نقد الاقتصاد السياسي

في مقالات نيويورك ديلي تريبون ناقش ماركس الأوضاع الآسيوية بشكل خاص واكتسب تصوراً ملموساً لها ، بينما لا تتضمن المسودة الأولى لـ «رأس المال» (*) إلا إضافة ضئيلة إلى تحليل المضمون ، بل من الواضح أنه يعود هنا إلى جوانب تحليلة السابق للمجتمع الشرقي . مع ذلك تمثل الأسس خطوة بالغة الأهمية من حيث أنها تقدم بياناً عن جميع المجتمعات ما قبل الرأسمالية ببعضها ،

بعد ذلك بقليل تحدث ماركس من ثم عن حصن قرمة الرجعية وقرمة المحافظة ، وهذا مرتبط بلا لبس بمفهوم الاستبداد . (ف . ميهرنغ «إعداد» : من آثار كارل ماركس وفريديريش وفردينالاندلاسال ، شتوتغارت ١٩٠٢ ، المجلد ٣ ، ص ٤٤٥) . على كل ، من المثير ، ليس فقط في هذا الاستشهاد بل في جميع المقالات عن الصين ، أن ماركس وانغلز - كما لاحظ سوفري أيضاً - تحدثا عن المجتمع الصيني بصورة أقلة سلبية بكثير ، بحيث ربما أمكن التقدير أن ماركس قد رأى أيضاً الجوانب الايجابية من العلاقات «الآسيوية» ، كما ظهر فيما بعد في مسودات الرسائل إلى زاسوليتش .

(٧١) من المعلوم أن كذا منطقة في الصين بقيت حتى منتصف القرن العشرين مغلقة تماماً تقريباً في وجه الغرباء .

(★) يقصد الكاتب بالمسودة الأولى لرأس المال مخطوطة «أسس نقد الاقتصاد السياسي» .
- ب . ع .

أي الآسيوية والقديمة والاقطاعية . على أنه ليس فيها بحث متعمق في مجتمعات آسيوية عيانية . ويحظى تحديد علاقة المجتمعات الما قبل - رأسمالية ببعضها بأهمية زائدة من خلال أن المناقشات اللاحقة حول مكانة نمط الانتاج الآسيوي وموقعه في نظرية التشكيلات الأساسية ، التي فُهمت على أنها حركة من التشكيلة الأولية عبر التشكيلة الثانوية إلى الاشتراكية ، قد تضمنت جدلاً حاداً هدف إلى استبعاد النظرية المستقلة لنمط الانتاج الآسيوي . فكانت دائماً ثمة سلسلة كاملة من المحاولات لاحلال «المجتمع الرقي» أو «مجتمع الاقطاع» محل نمط الانتاج الآسيوي . ولأن بعض الحقائق تناقض مثل هذا الفهم ، فانهم صاروا فيما بعد يلجأون إلى تكوين مفاهيم في غاية الغموض مثل نصف - اقطاعي ، اقطاع آسيوي ، أو مجتمع رقي بطريركي [٧٢] .

على كل ، من السهل أن نعلل لماذا لم يقم ماركس بتحليل خصوصي لنمط الانتاج ما قبل الرأسمالي ، لاسيما الآسيوي الذي يلقى في هذه الدراسة الأهمية الرئيسية . ذلك لأن «المجتمع البورجوازي» - بالنسبة له - «هو التنظيم التاريخي الأكثر تطوراً وتنوعاً للانتاج . والمفاهيم التي تعبر عن علاقاته ، فهم تفرعاته ، وعلاقات انتاج جميع التشكيلات البائدة التي بني على أنقاضها وعناصرها التي مازالت بقايا منها تتجرجر معه ، هي مجرد إشارات تطورت إلى معان مبلورة . . . بذلك يقدم الاقتصاد البورجوازي مفتاح الاقتصاد القديم الخ» [٧٣] ، ومن نقده الذاتي قبل أي شيء توصّل . . . إلى فهم الاقطاعي والقديم والآسيوي . . .» [٧٤] . على هذا الأساس تجد المفاهيم الشديدة

---

(٧٢) انظر ف . فلبر ، ملاحظات حول بحث طبيعة نظام المجتمع الطبقي الأول في الصين ، في : المجلة الاتنوغرافية الأرشيولوجية ، برلين ١٩٦٩ ، ص . ٤٦٧ وما يليها .

(٧٣) ك . ماركس ، الأسس ، المصدر المذكور ، ص . ٢٥ - ٢٦ .

(٧٤) المصدر السابق ، ص . ٢٦ .

التجريد ، التي جرى اكتسابها من خلال تحليل المجتمع البورجوازي والتي تتأتى صلاحيتها عن تجريدها تحديداً ، تطبيقها على جميع العصور السابقة ، إنما بشرط هام وهو أن هذه المفاهيم «. . . في تعيينها لهذا التجريد هي نفسها أيضاً نتاج لعلاقات تاريخية وأنها ليست صالحة تماماً إلا لهذه العلاقات وضمنها» (٧٥) . من هذا المنظور – أي تحليل البنية الاجتماعية لمجتمع ما من خلال المفاهيم التي تبين طبيعة نمط انتاج هذا المجتمع – يأتي ماركس على ذكر نمط الانتاج ما قبل الرأسمالي . بالنظر إلى هذه الطريقة يصبح مفهوماً ، لماذا لم يقدم ماركس على تناول أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية إلا انطلاقاً من مسألة محددة تماماً ولم يضع بالتالي برنامج بحث مفصل لتلك الأشكال ، «. . . التي فيها الملكية العقارية والزراعة قاعدة النظام الاقتصادي» (٧٦) . إن أكثر ما شغل ماركس هو الكشف عن أصل علاقة الرأسمال : «ما يعنينا هنا في البدء هو : علاقة العمل بالرأسمال أو بالشروط الموضوعية للعمل كرأسمال تفترض سيرورة تاريخية تحلل مختلف الأشكال التي يكون فيها العامل مالكاً أو التي يعمل فيها المالك» (٧٧) . ذلك لأنه إذا كان العمل الحرّ شرطاً مسبقاً للعمل المأجور وواحداً من الشروط التاريخية للرأسمال ، فان فصل العمل الحر عن الشروط الموضوعية لتحقيقه هو شرط مسبق آخر . من هنا تكتسب عملية تحلل ملكية الأرض الحرة الصغيرة ، مثلها مثل الملكية الجماعية القائمة على المشاعة الشرقية (٧٨) ، أهمية في تحليل ماركس لتكوّن علاقة الرأسمال . فاستحضار ماركس لأشكال العمل والثروة بشكل نقد (٧٩) في أنماط الانتاج السابقة يحدث إذن من زاوية النظر إلى العملية التكوينية

---

(٧٥) المصدر السابق ، ص . ٢٥ .
(٧٦) المصدر السابق ، ص . ٣٨٤ .
(٧٧) المصدر السابق ، ص . ٣٩٦ .
(٧٨) انظر المصدر السابق ، ص . ٣٧٥ و ٣٧٦ .
(٧٩) انظر المصدر السابق ، ص . ٤٠٤ وما يليها

لكليهما ، كعمل مأجور ورأس مال . وهكذا هو الأمر مع عرض أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية إثر عرض عملية الانتاج «التي تسبق تكوين علاقة الرأسمال أو التراكم الأولي» (٨٠) .

بالتأكيد لا نكون بذلك قد استوفينا امكانات تفسير الطروحات والتحليلات المتضمنة في الأسس ، التي تمثل بحق أكثر الدراسات تكثيفاً لانماط الانتاج الماضية . غير أن موضوعنا هنا هو نظرة ماركس إلى خصوصية العلاقات الآسيوية . إن موضوع ماركس في كل مقطع من الأسس هو فهم فصل المنتجين عن شروط الانتاج التي تخصهم بالأصل . ومن هنا يبرز ، كنقطة بداية لعرض أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية ، الشكل الأول والأكثر مباشرة لهذه الملكية الأصلية لشروط الانتاج : الملكية القبلية للمشاعات الفطرية . وبما أن البشر ليسوا بطبيعتهم مستقرين ، بل إن الترحال هو الشكل الأول لنمط الوجود البشري ، «فان المشترك القبلي ، المشاعة الطبيعية ، لا تظهر كنتيجة بل كمتطلب للاستملاك الجماعي (المؤقت) للأرض واستخدامها» (٨١) . ومن ثم يصف ماركس صلات الفرد بالجماعة ، الفرد الذي يتصرف كمجرد عضو ، كعضو (*) في هذه المشاعة ، كمالك أو حائز . وهو يراها في العلاقات الآسيوية على الطريقة التي يتم فيها : «. . . الاستملاك الفعلي من خلال العمل . . . ، التي هي بالذات ليست نتاجاً للعمل ، إنما تظهر على أنها متطلباته الطبيعية أو الإلهية» (٨٢) . ذلك لأن هذا الشكل ، مع بقاء العلاقة نفسها هي الأساس ، «يمكن أن يتحقق بصور مختلفة . على سبيل المثال لا يتعارض معه على الاطلاق ، كما في معظم

---

(٨٠) المصدر السابق ، ص . ٥٨ .

(٨١) المصدر السابق ، ٣٧٦ .

(*) وردت هذه الكلمة بالانكليزية member – ب . ع .

(٨٢) المصدر السابق .

الأشكال الآسيوية الأساسية ، أن تظهر الوحدة الجامعة التي تقف فوق هذه المشاعات الصغيرة على أنها المالك الأعلى أو المالك الأوحد ، وأن تظهر بالتالي الجماعات الحقيقية مجرد حائزات للأرض بالوراثة . بما أن هذه الوحدة العليا هي المالك الفعلي والمتطلب الفعلي للملكية المشاعية - فانها يمكن أن تظهر على أنها شيء متميز فوق المشاعات الفعلية الكثيرة المنفردة ، حيث يكون الفرد إذ ذاك بالفعل عديم الملكية ، أو تظهر الملكية . . . على أنها جاءته بتوسط وكمنحة من المشاعة الجامعة - المتجلية في المستبد بصفته أباً للمشاعات الكثيرة - إلى الأفراد من خلال الجماعة المشاعية المفردة . بذلك فان فائض الناتج . . . يخصّ بطبيعة الحال هذه الوحدة العليا . لذلك ، في الاستبداد الشرقي ومع انعدام الملكية . . . تكون بالفعل هذه الملكية القبلية أو المشاعية هي الأساس ، تنتج على الغالب من الجمع بين الحرفة والزراعة ضمن المشاعة الصغيرة ، التي تصبح على هذا الأساس مكتفية ذاتياً تماماً والتي تتضمن جميع شروط إعادة الانتاج وفضل الانتاج»[٨٣] .

ومع أن هذا الشاهد من الأسس يمثل الأكثر تكثيفاً من خلاصات وتوصيفات لأشكال الملكية الآسيوية ، فثمة أيضاً عدد من التصريحات لماركس منثورة على كامل كتاب رأس المال ، وهي يمكن النظر إليها بمنظار وضع الحدود بين نمط الانتاج الآسيوي وبقية أشكال أنماط الانتاج الما قبل - رأسمالية (القديمة والاقطاعية)[٨٤] . غير أنه علينا ، بالنظر إلى العناية من كل كتاب رأس المال ، أن

---

(٨٣) المصدر السابق ، ص . ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٨٤) هذا يستند قبل كل شيء إلى علاقة الفرد بالمشاعة . حقاً إن ماركس يرى أن المشاعة في الشكل القديم للملكية تبقى الشرط الأول ، لكنها لم تعد الجواهر «الذي يمثل الأفراد مجرد عوارض له» (الأسس ، ص . ٣٧٨) . كذلك يجد ماركس فوارق في طابع المدن ، إذ يرى أن تاريخ المدن في الشكل القديم يقوم على ملكية الأرض والزراعة ، بينما يُعتبر

ننتبه إلى أنه لا يجري في الكتاب التركيز على وضع الحدود فيما بين أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية بقدر ما يجري على تفريق أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية بأجملها عنَّ الرأسمالية . هذا يعود بصورة أساسية إلى أن الفصل - المذكور سابقاً - بين المنتجين ووسائل انتاجهم قد أصبح ، عملياً بنمط الانتاج الرأسمالي حقيقة ، هذا يعني أن استقلالية القيمة قد تقدمت إلى درجة أن قوة العمل نفسها أصبحت سلعة تخدم كعامل ذاتي إعادة الانتاج وزيادة القيمة . هذا في حين أن جميع أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية تشترك ، من جهة ، بأن الانتاج فيها موجه إلى حد بعيد حسب القيمة الاستعمالية ، حيث لا تكون غاية العمل كامنة في خلق قيمة [85] ، ويلعب تحويل المنتجات إلى سلع دورا ثانوياً ، ويكون في الغالب مقيداً بأن يبدأ عند حدود المشاعة ، هذا يعني فيما بين المشاعات [86] . من جهة أخرى ، في جميع الأشكال التي تسود فيها ملكية الارض ، تبقى فيها العلاقات الطبيعية غالبة . وفي الاشكال التي يسود فيها الرأسمال ، يغلب العنصر الذي خُلق تاريخياً من قبل المجتمع [87] .

مما سبق يمكن أن نجد عدة نقاط انطلاق تلعب في المناقشات اللاحقة لاشكالية نظرية النمط الآسيوي للانتاج دوراً معتبراً . لقد أشرنا إلى مسألة تصنيف وتحديد نمط الانتاج الآسيوي في نظرية التشكيلات الأساسية . على أنه ، بما أن الأمر يدور هنا بصورة أساسية حول مسألة نظرية ، هي على قدر أقل

التاريخ الآسيوي نوعاً من الوحدة بين المدينة والريف . إن الفرق فيما بين أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية يمثل أرضية النقاش حول المراحل التاريخيه بأكمله .

(٨٥) ماركس ، الأسس ، ص . ٣٧٥ .

(٨٦) انظر ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٣ ، ص . ١٠٢ . يتضمن هذا المجلد الكتاب الأول من رأس المال . - ب . ع .

(٨٧) ماركس ، الأسس ، ص . ٢٧ .

من الأهمية الاجتماعية ، لذلك لن نتابع البحث فيها . نقطة الانطلاق الأخرى تظهر في الأسس في الموقع الذي يتحدث فيه ماركس ، بالارتباط مع الشكل الأول للملكية وهو الملكية القبلية ، عن أن هذه الملكية تبدو هي الشرط المسبق للتملك الجماعي [٨٨] : «واذا استقروا أخيراً ، فان ما سيتطور إليه هذا المشترك الأولي متعلق بهذا القدر أو ذاك بشروط خارجية مختلفة ، مناخية وجغرافية وفيزيائية الخ ، كما هو متعلق باستعداده الطبيعي الخ - أي بطابعه القبلي» [٨٩] . هنا نجد بالارتباط مع أقوال ماركس حول الرق والقنانة باعتبارهما تطورات مطردة للملكية القائمة على الكيان القبلي (اللذين يتطوران نتيجة للفتوحات) والتي قلما تحدث في الشكل الآسيوي (على أساس وحدة الاكتفاء الذاتي بين الحرفة والزراعة لا يكون الغزو ذلك الشرط الضروري كما هناك حيث تغلب حصراً ملكية الأرض أو الزراعة) [٩٠] ، بالارتباط مع ذلك نجد هنا نصّاً يشير بوضوح إلى الوسط التاريخي . وهكذا لا يمكن على أية حال أن نبرهن عن طريق الأسس بأي شكل ، أن أنماط انتاج مختلفة يجب أن تجتمع في علاقة تتابع صارمة ، منطقية نسقية أو تجريبية تاريخية . الأصح أن الأمر يدور حول أشكال «محتملة» انوجدت تاريخياً [٩١] . من الممكن أن ينتج عن ذلك هنا ارتباط مع نظرية تعاونية المارك المتبناة فيما بعد من قبل ماركس وانغلز وأهميتها المركزية التي تتجلى في مسودات الرسائل إلى ساسوليتش . يتأكد هذا من خلال حقيقة أن مصطلحي «آسيوي» و«مشاعة» يزداد تطابقهما باستمرار وأنهما - برأيي - قابلان

---

(٨٨) انظر المصدر السابق ، ص . ٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٨٩) المصدر السابق ، ص . ٣٧٦ .

(٩٠) المصدر السابق ، ص . ٣٩٢ - ٣٩٣ .

(٩١) انظر و . فوغل ، المصدر المذكور ، ص . ٣٠ . وكذلك سوفري ، المصدر المذكور ، ص . ٤٩ .

للتبادل بشكل أن «آسيوي» لا يمثل سوى شكل من الملكية المشاعية [٩٢] .

أخيراً علينا أن نشير إلى ناحية هامة أخرى في الأسس ، وهي تستبق بشكل ما نقطة خلاف مركزية في النقاش حول نمط الانتاج الآسيوي . نذكر هنا مرة أخرى برسالة انغلز إلى ماركس بتاريخ ١٨٥٣/٦/٦ . على سؤاله البلاغي ، ما علة أن الشرقيين لم يصلوا إلى الملكية العقارية ، ولا حتى إلى الملكية الاقطاعية ، أجاب انغلز : «أعتقد أن مرد ذلك بصورة رئيسية إلى المناخ ، بالارتباط مع طبيعة الأرض ، لاسيما الشريط الصحراوي الكبير الذي يمتد من الصحراء الكبرى . . . حتى الهضاب الآسيوية العليا . الري الاصطناعي هو هنا الشرط الأول للزراعة ، وهذا من شأن المشاعات أو الأقاليم أو الحكومة المركزية» [٩٣] . لهذا الشاهد أهمية كبيرة من حيث أنه يقدم لأول مرة تعليلاً مادياً لاختلاف التطور في آسيا . بالفعل عاود ماركس وانغلز دائماً من جديد إلى ذكر «الأشغال العامة» التي ترتبط بمهام الري الواسعة النطاق . لكن ، ما هو السبب الذي يوجب الاعتقاد أن سلطة الدولة القائمة على الأشغال العامة تتعلق فقط بمسألة السقاية دون غيرها ، كما أكد بعض الماركسيين وكذلك ڤيتفوغل ؟ لنستشهد بماركس : «ثم إن المشاعية ضمن الكيان القبلي يمكن أن تنزع إلى الظهور بشكل تتمثل فيه الوحدة العليا في رأس العائلة القبلية ، أو بشكل علاقة بين أرباب العائلات . تبعاً لذلك تكون المشاعة إما أكثر استبدادية أو أكثر ديموقراطية . عندئذ تظهر الشروط المشاعية للاستملاك الفعلي من خلال العمل (الأقنية المائية ، وهي هامة جداً لدى الشعوب الآسيوية ، ووسائل الاتصال الخ) على أنها من صنيع الوحدة العليا – أي الحكومة الاستبدادية المخيمة فوق

---

(٩٢) انظر ماركس ، الأسس ، ص . ٣٩٤ .

(٩٣) ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٨:[

المشاعات الصغيرة»[94] . أما كيف يُفهم من هذا الشاهد ، أن نظرية نمط الانتاج الآسيوي يجب أن ترتبط كشرط لازم باقتصاد الري ، كما يؤكد مانديل مثلاً ، فهذا يبقى بالنسبة لنا غامضاً .

٣- رأس المال

خلافاً للأسس تخلى ماركس في «رأس المال» عن تقديم عرض مكتمل لانماط الانتاج ما قبل الرأسمالية بعد عرض التراكم الأولي . مع ذلك نجد في رأس المال عدداً من الملاحظات حول العلاقات ما قبل البورجوازية ، لاسيما الآسيوية ، ملاحظات تمثل في مضمار هذا البحث بصورة ما نوعية جديدة من الرؤى . تتواجد هنا نظرة اقتصادية أكثر تفصيلاً في الجوهر ، تسمح بمزيد من الاطلاع على نمط الانتاج الآسيوي الذي رسم ماركس وانغلز ملامحه الأساسية ، وتسمح بالتالي بكسب مزيد من الفهم لبعض خواصه . على أن قيمة هذه التفصيلات ، مثلها مثل ما جاء في الأسس ، محكومة بالمنطق الداخلي لعرض العلاقات الاجتماعية البورجوازية . هكذا نجد أهم شاهد في رأس المال ، وهو الذي يتضمن أكثر أو أقل جميع مكونات نمط الانتاج الآسيوي (سوف نورده هنا بالكامل بسبب أهميته المركزية) ، في موضع من سياق العرض يصبح فيه التقسيم المنظم للعمل في المعمل شرطاً أساسياً لنمط الانتاج الرأسمالي نفسه ويمكن فيه للعلاقة بين التقسيم المخطط والاستبدادي للعمل في المعمل والتقسيم الفطري والفوضوي للعمل في المجتمع أن يتطور في تضاد مع نمط الانتاج الآسيوي :

«تلك المشاعات الهندية الصغيرة المغرقة في القدم ، مثلاً ، والتي ماتزال تتواجد جزئياً ، تقوم على الحيازة الجماعية للأرض والعقار ، وعلى اتحاد مباشر بين الزراعة والحرفة ، وعلى تقسيم ثابت للعمل تقوم على أساسه وحسب

---

(٩٤) ماركس ، الأسس ، ص . ٣٧٧ .

تصميمه المشاعات الجديدة . وتكوّن هذه المشاعات من نفسها مجاميع انتاجية مكتفية ذاتياً ، تتراوح منطقتها الانتاجية بين ١٠٠ أكر إلى ١٠٠٠ أكر(*) . الكتلة الرئيسية من المنتجات يجري انتاجها من أجل الحاجة الذاتية المباشرة ، وليس كسلعة ، ولذلك في طول المجتمع الهندي وعرضه لا يكون الانتاج متعلقاً بتقسيم العمل المتأتي عن تبادل السلع . الفائض من المنتجات فقط يتحول إلى سلعة ، ويذهب قبل كل شيء إلى يد الدولة التي تردها منذ أقدم الأزمان كمية معينة بشكل ريع عيني . وتختلف أشكال المشاعات باختلاف المناطق الهندية . في أبسط أشكالها تقوم المشاعة بزراعة الأرض جماعياً وتوزيع المنتجات على الأعضاء ، بينما تمارس كل أسرة أعمال الغزل والحياكة الخ كنشاط منزلي ثانوي
إلى جانب هذا الجمع المتماثل في انشغالاته نجد : «المواطن الأكبر» والقاضي والشرطة وجابي الضرائب ممثلاً في شخص واحد ؛ والمحاسب الذي يمسك حساب الزراعة والمساحة ويسجل كل ما يتعلق بها ؛ وموظفاً ثالثاً يلاحق المجرمين ويحمي المسافرين الغرباء ويصحبهم من قرية إلى أخرى ، والغفير الذي يحرس حدود المشاعة تجاه المشاعات المجاورة ؛ وناظر الماء الذي يوزع المياه من الخزانات المشتركة لأغراض الزراعة ؛ والبرهمي الذي يقوم بوظائف العبادة ؛ والمعلم الذي يعلم أطفال المشاعة القراءة والكتابة على الرمل ؛ وبرهمي التقويم الذي باعتباره منجماً يحسب أوقات الزرع والحصاد ويحدد السعد والنحس لجميع الأعمال الخاصة بالزراعة ؛ والحداد والنجار اللذين يصنعان ويصلحان جميع الأدوات الزراعية ؛ وصانع الفخار الذي يصنع جميع الأواني للقرية ؛ والمزين ، والغسال الذي ينظف الثياب ، والصائغ ، وثمة في بعض الأماكن الشاعر الذي يحل في بعض المشاعات محل الصائغ وفي مشاعات أخرى محل المعلم . هذه الدزينة من الأشخاص تعيش على حساب كامل المشاعة . وإذا تزايد السكان ،

(★) مقياس انكليزي . الأكر = ٤٠,٥ آر = ٤٠٥٠ م٢ . - ب . ع .

تقوم مشاعات جديدة على شاكلة المشاعة القديمة في أرض غير مزروعة . فالأوالية المشاعية تسفر عن تقسيم منظم للعمل ، غير أن تقسيمها للعمل الحرفي مستحيل ، ذلك لأن السوق تبقى ثابتة للحداد والنجار الخ ، وفي الحالات القصوى ، تبعاً للفوارق في حجوم القرى ، قد يتواجد في القرية بدلاً من حداد واحد وصانع فخار واحد الخ اثنان أو ثلاثة . والقانون الذي يحكم تقسيم عمل المشاعة ، يفعل فعله هنا بصرامة القانون الطبيعي ، بينما يؤدي كل حرفي ، مثل الحداد الخ ، جميع العمليات الداخلة في نطاق اختصاصه ، بالطريقة المتوارثة ، إنما بصورة مستقلة ودون الخضوع لأية سلطة في ورشته . إن البنية الانتاجية البسيطة لهذه المشاعات الاكتفائية التي تعيد انتاج نفسها باستمرار بنفس الشكل والتي إذا حدث أن تدمرت تعيد بناء نفسها في نفس المكان وبنفس الاسم ، هذه البنية البسيطة تقدم كلمة السر لثبات المجتمعات الآسيوية ، مهما تعارض هذا مع العملية المستمرة لانحلال وإعادة قيام الدول والعملية الدائبة لتبدل السلالات الحاكمة . إن هيكل المكونات الاقتصادية الأساسية للمجتمع يبقى بعيداً عن عواصف الاضطراب السياسي»[٩٥] .

هنا يستخدم ماركس في تحليله لنمط الانتاج الآسيوي بصورة مثمرة مفهوم تقسيم العمل المكتسب من نقد المجتمع البورجوازي ، من أجل تفسير جوهر أو بالأحرى سر الركود . إن تقسيم العمل الذي تتميز به المشاعات الهندية القديمة ، وهو تقسيم منظم في نظر ماركس بقوة القانون الطبيعي ، يعيق نشوء الانتاج السلعي ، الذي لولا ذلك – بسبب تأثيره العكسي على التنظيم الداخلي للمشاعة –[٩٦] كان سيفضي إلى التطور الاقتصادي ، أي إلى تفجير علاقات

---

(٩٥) ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٣ ، ص . ٣٧٨ – ٣٧٩ .

(٩٦) ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد الثالث ، ص . ١٠٢ .

يتضمن المجلد الثالث من الأعمال الكاملة «الاديولوجيا الألمانية» لماركس وانغلز ـ ب ع .

الانتاج القديمة . بذلك فقد تسببت استحالة نشوء تقسيم حرفي للعمل في فقدان الانتاج السلعي والتداول السلعي اللذين يمثلان المقدمات العامة لنمط الانتاج الرأسمالي . لكن ماركس يذكر أيضاً سبباً آخر لركود العلاقات الآسيوية ، ليس مجرد تبعة لتلك المشاعات المكتفية ذاتياً . فالى جانب الاكتفائية والانعزال [٩٧] اللذين ليسا سوى تعبير عن لا تطور تقسيم العمل ، يعد ماركس أيضاً هم الأشغال العامة التي تمثل شرطاً ضرورياً للزراعة [٩٨] ويعهد بها إلى الحكومة المركزية ، سبباً آخر لركود العلاقات الآسيوية . وإذا كانت إعادة انتاج المشاعات متعلقة بأداء الاشغال العامة من قبل السلطة المركزية ، فان انتاج المنتج الفائض هو تماماً قاعدة السلطة المركزية . على هذا الأساس يمكن فهم ملاحظة ماركس بأن الدولة تنال منذ أقدم الأزمان كماً معيناً بشكل ريع عيني . والريع العيني ، الذي يتطابق هنا مع الضريبة [٩٩] ، يمارس تأثيراً خاصاً على نمط الانتاج . ذلك لأنه ، إذا «كان من جهة أخرى الشكل العيني للريع العقاري ، وهو في آسيا في آن واحد المكون الرئيسي لضرائب الدولة ، يقوم هناك على علاقات انتاجية تعيد إنتاج نفسها بنفس ثبات العلاقات الطبيعية ، فان ذلك الشكل من المدفوعات يحفظ بتأثير عكسي شكل الانتاج القديم» [١٠٠] . في المجلد الثالث من «رأس المال» يكمل ذلك ماركس بقوله : «من خلال شكل ريع المنتجات المرتبط بنوع

---

(٩٧) إن تطور القوى المنتجة في هذه الوحدة الانتاجية الأكتفائية محدود جداً بانعزالها وافتقادها الشديد إلى وسائل النقل وامكانات التبادل ، الأمر الذي يعود فيؤثر عكسياً على قابليتها للتغيّر . حول «المحدودية» انظر أيضاً الفصل الرابع من هذا الكتاب .

(٩٨) انظر آلرس / دونّر / كرويتسر / اوربون / فيستهوف : أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية ، إرلانغن ١٩٧٣ ، ص . ٣٦ .

(٩٩) انظر ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٥ ، ص . ٧٩٩ .
يتضمن هذا المجلد الكتاب الثالث من «رأس المال» . - ب . ع .

(١٠٠) ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٣ ، ص . ١٥٥ .

معين من المنتج والانتاج ، ومن خلال الارتباط الذي لا غنى له عنه بين الزراعة والصناعة المنزلية ، ومن خلال الاكتفائية التامة تقريباً التي تصل اليها بالتالي الأسرة الفلاحية ، ومن استقلالية هذا الشكل عن السوق وعن حركة انتاج وتاريخ ذلك القسم من المجتمع الذي يقع خارجه ، باختصار ، من خلال الطابع الطبيعي للاقتصاد يصلح هذا الشكل تماماً لأن يعطي ظروفاً اجتماعية سكونية ، كما نجدها على سبيل المثال في آسيا . . . »[101] . بذلك ما من امكانية لتحل تلك المشاعات قبل تحويل الريع العيني الى ريع نقدي[102] .

قبل أن نتطرق إلى أعمال ماركس وانغلز اللاحقة ، مازال علينا أن نعود إلى نقطة سبقت الاشارة اليها والتي يمكن أن نعتبرها حلقة وصل بين شرح أنتي دوهرينغ وشرح التصورات الاتنولوجية لدى ماركس بشكل خاص . بالارتباط مع مفهومي «مشاعة» و«آسيوي» من قبل ماركس ومع تقييمه في مقدمة «إسهام في نقد الاقتصاد السياسي» الذي يبدو مناقضاً لكل ما سبقه ، من أن للنمط الآسيوي جانب تقدمي[103] ، يُشار إلى أمر سوف نتبينه الآن عن كثب : برأي ماركس ، «انتشر في الآونة الأخيرة حكم مسبق مضحك ، بأن الملكية المشاعية القطرية شكل سلافي خاص ، بله روسي حصراً . لكنها الشكل الأولي الذي يمكن أن نثبته لدى الرومان والجرمان والسلتيين ، ومازالت تتواجد منه لدى الهنود قائمة كاملة من النماذج بعينات مختلفة ، وإن كانت جزئياً بصورة أطلال . إن الدراسة المتمعنة لأشكال الملكية المشاعية الآسيوية ، وخاصة الهندية ، تبين

---

(١٠١) ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٥ ، ص . ٨٠٤ .

(١٠٢) انظر ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٣ ، ص . ١٥٥ .

(١٠٣) انظر ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة المجلد ١٣ ، ص . ٩ . جاء هنا : «في الخطوط الكبرى يمكن اعتبار أنماط الانتاج ، الآسيوي والقديم والاقطاعي والبورجوازي الحديث ، عصوراً تقدمية للتشكيل الاقتصادي للمجتمع» .

كيف أن مختلف أشكال الملكية المشاعية الفطرية تنتج عنها مختلف أشكال الانحلال . هكذا يمكن مثلاً اشتقاق مختلف النماذج الأصلية من الملكية الخاصة الرومانية والجرمانية من مختلف أشكال الملكية المشاعية الهندية»[١٠٤] .

فإذا كان ماركس يفرق من جهة بحدة العلاقات الآسيوية عن التطور الاوربي ، الأمر الذي يمكن إعادته إلى حقيقة اختلاف الشروط التاريخية والجغرافية والمناخية الخ ، وأن هذه العلاقات الآسيوية - من جهة أخرى - تعيد إنتاج نفسها بنفس استمرارية القانون الطبيعي ، فإنه يصبح من الصعب جداً تفسير الشاهد أعلاه ، إذا لم يرجع المرء بالملكية المشاعية الهندية والأشكال الأخرى من المشاعات إلى نواتها «المشاعة الزراعية»[١٠٥] . هذا التفسير لا يقدم بذلك مفتاحاً لفهم الأعمال المتأخرة لماركس وانغلز فحسب ، بل يتضمن عامل «الوسط التاريخي» الذي تتمثل فيه ، استناداً إلى «ازدواجية المشاعة الزراعية» الأهمية السياسية الكبيرة للنقاش حول نمط الانتاج الآسيوي[١٠٦]

٤- أنتي دوهرنغ

كما ألمحنا في حديثنا عن الأسس ، وعن مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي ، وقبل الكل عن رأس المال ، من الصعب أن نفرق بصورة مبرّرة بين

---

(١٠٤) ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٣ ، ص . ٩٢ . والمجلد ١٣ ، ص . ٢١ حاشية .

المجلد ١٣ يتضمن كتاب كارل ماركس «إسهام في نقد الاقتصاد السياسي» - ب . ع .

(١٠٥) يميل سوفري و دو- يول - سونغ أيضاً إلى هذا التفسير . انظر ج . سوفري ، المصدر المذكور ، ص . ٤١ ، ٥٧ / ٥٨ ، وبخاصة ص . ٤٥ ؛ وكذلك دو- يول - سونغ ، أهمية العالم الآسيوي لدى هيغل وماركس وماكس ڤيبر ، اطروحة جامعية ، فرانكفورت ١٩٧٢ ، ص . ٩٧ وما يليها .

(١٠٦) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب .

مفهومي «الملكية المشاعية» و«الآسيوي» لدى ماركس . ومع أنه يبقى في هذا التفسير شيء من الأشكالية ، فاننا مضطرون لأن ندع الشرح الكافي الوافي للأبحاث المستقبلية . مع ذلك يمكن أن نتجاوز هذه الهوة ، لأن الملكية المشاعية للنظام القروي هي في النهاية قاعدة العلاقات الآسيوية . بناء عليه يمكن أن نستنتج ، أن مفهوم «آسيوي» يتفق مع مضمونين اثنين : من ناحية أولى يدور الأمر حول توصيف مجتمعات آسيوية معاصرة مثل الهند أو ربما الصين ، حيث يفترض وجود علاقات انتاج راكدة . من ناحية أخرى يدور الأمر أكثر حول مفهوم عام لـ «تحليل تشكيلات اجتماعية ما قبل رأسمالية» ، حيث ثمة امكانيات لتعديلات عديدة (١٠٧) . هذا الانتاج يمكن أن نبرهن عليه أيضاً بالارتباط مع ما قلناه عن تبني ماركس لنظرية تعاونيات المارك . فقد جاء في الرسالة المستشهد بها سابقاً والمرسلة من ماركس إلى انغلز بتاريخ ١٨٦٨/٣/١٤ : «إن وجهة نظري ، بأن أشكال الملكية الآسيوية ، أو بالأحرى الهندية ، تؤلف البداية في كل مكان من اوربا ، تجد هنا (مع أن ماورر لا يعلم شيئاً عن ذلك) برهاناً جديداً» (١٠٨) . هذا التقدير لماورر وجد لدى انغلز صدى حياً وشكل أساساً لجميع أعماله اللاحقه (١٠٩) . بذلك يُفسَّر تأثير ماورر حتى على أنتي دوهرنغ الذي

(١٠٧) انظر أيضاً و . فوغل ، المصدر المذكور ، ص . ٣٥ ، والتي تليها ، و دو پول سونغ ، المصدر المذكور ، ص . ١٠٨ .

(١٠٨) ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٣٢ ، ص . ٤٢ .

(١٠٩) هكذا على سبيل المثال مشروع مؤلَّف انغلز «أعراف المارك في المرحلة البدائية بعد حقوق الشعوب حتى العصر الكاروليني» (حسب مدخل ماورر) ، الذي يعتبر «تمهيداً» لدراسة انغلز المنشورة عام ١٨٨٣ بعنوان «المارك» . وقد صدر مشروع المؤلف ذاك لأول مرة عام ١٩٧١ عن مخطوطة من مخلفات ماركس انغلز في IISG Amsterdam من قبل بيتر هارشتيك ، ضمن : فريدريش انغلز ١٨٢٠ - ١٩٧٠ ، محاضرات ، مناقشات ، وثائق ، هانوفر ١٩٧١ ، ص . ٢٦١ - ٢٨٤ .

لم يُنجَز حتى عام ١٨٧٠ والذي يبرز فيه التشديد على التملك المشاعي للأرض بأشكال مختلفة من الوجود والانحلال[110] .

وثمة سبب آخر يجعل من أنتي دوهرنغ مهماً بالنسبة لموضوع نمط الانتاج الآسيوي . فمع أن انغلز يبقى ضمن حدود ما ذكرناه سابقاً ، فانه في الحقيقة يجهد نفسه ، بصورة رؤوس أقلام ، لشرح نشوء علاقات السيادة والعبودية في إطار هذه المشاعات . إذ ذاك توجد برأيه مبدئياً امكانيتان ، وهما : أولاً الانطلاق من مشاعات دون ملكية خاصة متبلورة ، وثانياً من انهيار الحيازة القديمة للمشاعة وتقسيم مناسب للعمل ومستوى القوى الانتاجية . وهو يرى في الشكل الأخير منطلقاً إلى العبودية . أما الشكل الأول ، وهو ما يهمنا في هذه الدراسة ، فيمكن حسب الظروف أن يفضي إلى شكل الاستبداد الشرقي . المهم أن الشكل الأول للمجتمع الطبقي يقوم على أساس الوظيفة الاجتماعية[111] . بهذه الشروحات من قبل انغلز ، بأنه يمكن بحق التحدث عن الاستغلال في علاقات نمط الانتاج الآسيوي ، من حيث أنه يمكن النظر إلى موظفي الدولة باعتبارهم طبقة سائدة ، يصبح ممكناً أن تحل المسائل المطروحة في مناقشات المراحل التاريخية حول مكانة نمط الانتاج الآسيوي ضمن نظرية التشكيلات الاساسية .

٥- مستخلصات ماركس الاتنولوجية

لمستخلصات ماركس الاتنولوجية أهمية كبيرة ، من حيث أنها من ناحية أولى توثق استمرارية حديثه عن تعدد امكانات تطور المشاعات «الأولية» وبالتالي تدحض جميع وجهات النظر المعروضة في المناقشات السوفييتية والقائلة بأن الأمر

(١١٠) انظر ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٠ ، ص . ١٦٣ .

(١١١) انظر ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٠ ، ص . ١٦٣ .

لم يتعدّ بالنسبة لماركس فرضية تخلّى عنها بعد اطلاعه على مؤلف مورغان «المجتمع القديم»[111] ، كما ستتبيّن بعد قليل . من ناحية ثانية تؤشر هذه المستخلصات على التحول الذي تم إلى حد ما لدى ماركس ، حيث دعم من خلالها آراءه المطروحة في الأعمال الباكرة بمحتوى تجريبي واف . إن طروحات ماركس المتواجدة في مأثوره الفلسفي حول العلاقة بين المجتمع البورجوازي والدولة والأسرة («نقد فلسفة الحق عند هيغل») وحول الاغتراب ، وعلم التحقيق الذاتي للانسان عن طريق العمل وعلم العلاقات الاجتماعية («الاديولوجيا الألمانية») الخ ، تحولت من خلال مسائل متزايدة المحسوسية وبالاستنتاج العلمي ، بأن التركيب البنيوي للمجتمع يكمن في اقتصاده ، (تحولت) من منهج بحث تغلب عليه الفلسفة إلى منهج تغلب عليه التجربة[113] . في هذا التحول تمثل «الأسس» وأعمال ماركس من أجل «رأس المال» حلقة الوصل ، حيث استخدم تجريد العلاقات الفطرية كوسيلة لتجسيد الاقتصاد الرأسمالي وجعلها نقيضاً له ، دون أن يخص بذلك شعوباً معينة ، كما ذكرنا سابقاً . أما التجسيد أبعد من ذلك ، وهو الذي يخصّ شعوباً معينة ومؤسساتها الاجتماعية ، فيتواجد في دفاتر المستخلصات التي دونها ماركس في السنوات ١٨٧٩ - ١٨٨٢[114] .

وترتبط دراسات ماركس الاتنولوجية ارتباطاً وثيقاً بالنقاش حول المشاعة

---

(١١٢) انظر ف . توكاي : حول مسألة نمط الانتاج الأسيوي ، نويفيد / برلين ١٩٦٩ ، ص ٥

(١١٣) هذا على أي حال رأي ل . كرادر : الاتنولوجوجيا والانتروبولوجيا لدى ماركس ، ميونيخ ١٩٧٣ ، ص . ١٧ . هذه الاطروحة ليست دون اشكال ، كما يبين ڤيلهلم ڤوسكول في مناقشته للأدبيات الانتروبولوجية الأجَد ، في : الكتاب الفلسفي السنوي ١٩٧٥ ، السنة الثانية والثمانون .

(١١٤) انظر ل كرادر ، المصدر المذكور ، ص . ١٨ .

الريفية باعتبارها مسألة تاريخية وسياسية راهنة في آن واحد . لقد أراد «استعراض نتائج أبحاث مورغان (كما بالطبع بقية المستخلصات) [١١٥] بالمقارنة مع نتائج أبحاثه المادية التاريخية ومن ثم توضيح أهميتها كاملة» [١١٦] . إذن كان مفترضاً بتلك المستخلصات أن تدعم علمياً نظرية تعاقب التشكيلات الاجتماعية [١١٧] (أولية - ثانوية - ثالثية ، تعبر عن الملكيات المشاعية والخاصة والاجتماعية) ، كي لا تقدم للوعي آفاقاً ثورية ممكنة على أرضية عاطفية فحسب . لقد كان هذا مهماً لاسيما في زمن نشأت فيه الأحزاب العمالية . فإذا أمكن البرهان على أنه وُجد في الماضي مجتمع خال من الملكية الخاصة ومن الصراع الطبقي ، فانه يمكن عندئذ فهم الملكية الخاصة على أنها شيء فانٍ تاريخياً . بذلك تتخذ النظرة إلى ماضي الانسان على يد ماركس وجهة سياسية ، إذ أن أعمال مين وفير ومورغان الخ تمثل أرضية لنقد المدنية القائمة وتبرهن على أن الإنسان قادر على أنماط السلوك المساواتية والتعاونية . وتتبين أهمية هذه الأعمال

---

(١١٥) مستخلص ماركس عن مورغان هو أقرب إلى المقتطف مع تدخلات نقدية قليلة نسبياً أما المستخلص عن السير سامنر مين فيتضمن عدداً كبيراً من التدخلات النقدية والملاحظات المقتضبة ، بحيث أن المستخلص الأخير يعطي فكرة أفضل عن موقف ماركس . حول تاريخ هذه المستخلصات يمكن القول إنه في عام ١٩٢٣ قدمت لأول مرة في الأكاديمية الاشتراكية بموسكو من قبل ريازانوف لمحة مقتضبة ومجتزئة عنها ، وفي عام ١٩٢٥ صدرت عن أرشيف غرونبرغ في عام ١٩٤١ نشرت من قبل أرشيف معهد ماركس انغلز طبعة مهذبة من مخطوطة مورغان . قسم من المستخلصات ، وهي جميعاً موجودة في IISG Amsterdan ، ترجم لأول مرة كاملاً ونشر من قبل ل . كرادر في :
The Ethnological Notebooks of Karl Marx , Assen 1972 .

(١١٦) ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٢١ ، ص . ٢٧ .

(١١٧) وقد لقي الفهم التاريخي الذي يقوم عليه هذا الاستدلال لدى ماركس تغييرات هامة متنوعة .

الاتنولوجية من خلال رسالة لماركس بتاريخ ١٨٦٨/٣/٢٥ ، حيث يقول مشيراً إلى ماورر : «يحدث في التاريخ البشري كما في علم المستحاثات . فالأشياء التي تقع أمام العين ، بتأثير شيء من العمى القضائي (*) ، لا تراها حتى أهم الأدمغة . فيما بعد ، عندما يحين الوقت ، يستغرب المرء أن هذا الذي لم يره ، تدل عليه آثاره في كل مكان . . . رد الفعل . . . يكون – وهذا ينبثق من الاتجاه الاشتراكي ، مع أن اولئك المثقفين (يقصد ممثلي نظرية تعاونيات المارك – المؤلف) لا يدرون شيئاً عن ارتباطهم بذلك – تجاوز القرون الوسطى وتوجيه النظر إلى العصر الأول لكل شعب . عندئذ يندهشون لرؤية أجد الجديد في أقدم القديم ، وحتى مساواتيين لدرجة (**) يقشعّر لها بدن برودون . فكم نحن جميعاً أسيرو هذا العمى القضائي : في منطقتي ذاتها في هونسروكن استمر النظام الألماني القديم حتى السنوات الأخيرة»[١١٨] .

هكذا إذن يرى ماركس دون لبس في نظرية المشاعات الأولية مع تطبيقها الكومونالي أفقاً لمجتمع المستقبل .

- **المستخلصات عن مورغان وفيرومين**

لا نستطيع في هذه الدراسة أن نتطرق بالتفصيل إلى أعمال ماركس الاتنولوجية . لذلك سوف نكتفي بتناول بعض الجوانب الإفرادية التي تسهل علينا متابعة الفهم . يجد هذا تبريره في أن المناقشة الدقيقة للمستخلصات تستدعي وضع برنامج دراسي واسع ، الأمر الذي لم يبدأ تقريباً حتى الآن بعد ، بالتالي فهو مازال يمثل أرضاً مجهولة علمياً . كذلك لا يسعنا هنا أن نتطرق بشكل

(★) ورد في الأصل بالانكليزية : A certain judicial blindness – ب . ع .

(★★) ورد في الأصل بالانكليزية : Egalitarians to a degree – ب . ع .

(١١٨) ماركس / انغلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٣٢ ، ص . ٥١ والتي تليها .

خاص إلى العلاقة بين مورغان وماركس وإلى تبني انغلز لمورغان ، مع أنه تُعطى للناحية الأخيرة أهمية كبيرة [119] وذلك لسبب علمي ، كما لأن مؤلَّف انغلز «أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة» ، الذي يستند فيه إلى مورغان ، كان هو منطلق وركيزة جميع التصورات «أحادية الخط» التي حلت في الفكر الماركسي اللاحق [120] . لهذه الأسباب سوف لن نتابع هنا سوى المسألة المحدودة المطروحة في المدخل ، وهي إلى أي حد تخلى ماركس عن تصوره لخصوصية العلاقات الآسيوية بعد أبحاثه الاتنولوجية المكثفة ، كما ظن بليخانوف مثلاً في البدء [121] . سوف نستبق النتيجة هنا : فبصورة خاصة اعتماداً على المستخلصات من فير ومين نتوصل دون لبس إلى أن ماركس لم يتخلَّ أبداً عن تصوره لاختلاف امكانات طرق التطور . فقد لاحظ بخصوص فير ، الذي من جهة كان موقفه انتقادياً من

---

(119) نذكّر هنا بملحوظات انغلز التي يصرح فيها بأن مورغان مادي تاريخي وأن مؤلَّفي «المجتمع القديم» و«رأس المال» يقفان على قدم المساواة باعتبارهما مفتاحين للحقبتين الزمنيتين : فجر التاريخ والمجتمع البورجوازي . مما يستحق النقد التمثل السطحي جزئياً لمستخلصات ماركس عن مورغان ، كما اعترف به انغلز نفسه في رسالته إلى لورا لافارغ ، حيث أخبرها بأنه وقتذاك لم يقرأ إطلاقاً كامل الأدبيات ، بل إنه غالباً ما استدل على مضمون الكتب غير المقروءة . انظر المجلد ٣٨ من الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، ص . ١١٦ . وانظر بخصوص موضوع تقبل ماركس وانغلز لمورغان أول المنشورات الهامة حول ذلك من قبل ارهارد لوكاس ، في مجلة : سيكولوم ١٥ ، ١٩٦٤ ، ص . ١٥٣ ومايليها . ملحوظات انغلز موجودة في المجلد ٢١ من الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، ص . ٣٦ ، ١٠٩ .

(120) ج . سوفري ، المصدر المذكور ، ص . ٦٠ .

(121) ج . بليخانوف ، القضايا الأساسية للماركسية ، فيينا ١٩٢٩ ، ص . ٦٠ . الكتاب مترجم إلى العربية من قبل جلال الماشطة وصادر عن دار التقدم بموسكو ١٩٨٣ - ب .ع .

منظومة المفاهيم المأخوذة من الاقطاعية الاوربية والذي من جهة أخرى لم يبرأ من بعض «التراجعات» : «هذا الحمار فير يسمي تكوين القرية (في البنغال الشرقية - المؤلف) تكويناً اقطاعياً»[١٢٢] . قرب نهاية المستخلصات يهاجم ماركس من جديد تزوير الحقائق من خلال : «الفذلكة الجوفاء عن الاقطاع الاوربي»[١٢٣][*] ويضع فلاحي النظام الهندي لامتلاك الأرض على طرف نقيض من الفلاحين الاوربيين : في اوربا ، خلافاً للشرق ، بدلاً من انتاج (نموذج) الأتاوة جرت الاستعاضة بالسيطرة على الأرض - يُطرد المزارعون من أرضهم ويحولون إلى حالة من العبيد أو الأجراء . . . في الشرق ، ضمن النظام القروي كان الناس عملياً يحكمون أنفسهم بأنفسهم ، والنزاع من أجل السيطرة بين زعماء الطبقة النبيلة كان بالأساس صراعاً من أجل التحكم بالكشاهري تابيل . . . »[١٢٤][**] (مسك حسابات القرية ، المؤلف) .

ومع أنه ، كما ذكرنا ، مازال بين المستخلصات الوافرة مجموعة من المسائل الهامة الجديرة بالبحث - نذكّر فقط بالعلاقة بين الأسرة والمجتمع التي حللها

---

(١٢٢) ماركس ، مفكرات اتنولوجية ، المصدر المذكور ، ، ص . ٢٥٦ .

(١٢٣) ماركس ، مفكرات اتنولوجية ، المصدر المذكور ، ص . ٢٨٣ .

(★) ورد في الأصل بالانكليزية : Phraseology borrowed from feudal Europe - ب . ع

(١٢٤) المصدر السابق ، ص . ٢٨٤ .

(★★) ورد في الأصل بالانكليزية : « In Europe . in place of the produce (type of) tribute was substituted a dominion over the soil the cultivators being turned out of their land , reduced to the condition of serfs or laboures ... In the East , under the village system , the people practically governed themselves , and the contest for power among the Chiefs of the noble class was mainly a struggle for command of the kachahri tabils .. » .

ماركس في اطار الفرق بين الأسرة المدينية والأسرة القروية – [125] فاننا سنكتفي هنا بالاشارة إلى موضع آخر فقط من مستخلصات مين ، وهو الذي يدور حول المسألة الخلافية : طبيعة «الأشغال العامة» التي تؤديها الحكومة المركزية . فأعمال مين التي توثق فيها توثق الفروق ما بين الشرق والغرب ، تستقصي هذا الأمر من خلال سلطة السيخ بزعامة رانجيت سينغ . بناء عليه ينحصر الاستبداد الشرقي في فرض الضرائب ، في حين لم يكن يوجد تشريع يتجاوز إطار المشاعة القروية . جاء في النص :

« Runjeet Singh never did or could (!) have dreamed of changing the civil rules and which his subjects lived »[126]

غير أن ماركس لم يعترض على حقيقة أن السلطة المركزية لم تكن تتدخل مباشرة في نظام الهيئة المحلية ، بقدر ما اعترض على زعم مين بأنها لم تكن تستطيع ذلك . نستنتج من سياق هذا الموضع أن ماركس مثل مين رأى في ضرورة الأشغال العامة ، كالسقاية أو القيام بمنشآت ضخمة الخ ، عاملاً ثانوياً في اقتصاد الهند التقليدية [127] . على أن هذا يبدو مناقضاً لما قيل حتى الآن ، دون

(١٢٥) يمكن أن نستنتج من ذلك أن التفريق بين الريفي والمديني لا يتطابق مع التفريق بين الزراعي والصناعي . انظر بهذا الخصوص ل . كرادر ، المصدر المذكور ، ص . ٤٩ و٦٢ . نجد هنا تحليلاً ملموساً لماركس ، وهو يجب أن يُفهم بالارتباط مع ملاحظاته حول توصيفات برنييه للمدن . إن مسيرة الثورة الصينية ، التي جعلت من الريف قاعدتها الاقتصادية ، أوضحت بأن التفريق بين الزراعي والصناعي لا يمكن تطبيقه بشكل ناجح على المجتمعات الشرقية في القرن التاسع عشر .

(١٢٦) ماركس ، مفكرات اتنولوجية ، المصدر المذكور ، ص . ٣٣٤ .

(١٢٧) انظر ل . كرادر ، المصدر المذكور ، ص . ٦١ . إن اثباته أن السلطة المركزية وبيروقراطية الدولة المعنية لم تكن المسؤولة عن أقنية الري الخ . – وهو ما يدعمه بالموقف الذي اتخذه ماركس من فيرومين – يعتبر برهاناً آخر على أن ماركس لم يكن يعيد اختلاف

أن يعني أن ثمة تراجعاً أساسياً عن علاقة السلطة المركزية بالأشغال العامة . من ناحية لا يخفى أن ضرورة الأعمال العمرانية لاعادة انتاج المجتمع يمكن أن تختلف بالدرجة من بلد إلى آخر ، ومن جهة أخرى لا تتأتى هذه الضرورة بالنسبة للمجتمع إلا تدريجياً . فطالما مثلاً أن السكان قليلون عددياً ، فان الحاجة المائية الخ ، يمكن أن تتأمن في حالات كثيرة بالجهود المنفردة للمشاعة القروية . بعد نمو سكاني مناسب وما يخلقه من صعوبة متزايدة أمام امكانات البحث عن محيط ملائم نسبياً لتأسيس نظام قروي من جديد ، بعد هذا وليس قبلئذ يمكن أن تتجاوز الشروط اللازم تأمينها جهود هذه المشاعة القروية وتجعل بالتالي من تدخل السلطة المركزية ضرورياً .

ب- المستخلصات عن م . م . كوفالفسكي [١٢٨]

كان كوفالفسكي ، وهو صديق لماركس ، متأثراً بتراث الحقوقيين العرفيين الذين ذكرناهم في البند الأول من الفصل الأول ، وخاصة ماورر وهاكستهاوزن . وقد حدد الهدف من مؤلفه (الحيازه المشاعية ، أسباب تفسخها ومسارة وتبعاته ، الجزء الأول ، موسكو ١٨٧٩) [١٢٩] بأنه بحث مقارن من جهة

التطورات الاجتماعية إلى العامل الجغرافي وحده ، بل تعمل على نشوء الاستنداد عوامل جوا - اجتماعية وكذلك برانية . انظر بهذا الخصوص الفصل الثالث من هذا الكتاب . وعلى أية حال لا بد من موافقة كرادر على أن مستخلصات ماركس ما زالت بحاجة إلى دراسة معمقة حداً سواء بالنظر إلى أعمال ماركس وانغلز السابقة أو بالنظر إلى مستوى البحث الحالي .

(١٢٨) اعتمدنا في هذه الفقرة على رسالة الدكتوراه لـ هـ . ب هارشتيك الذي قام في عام ١٩٧٤ إبان عملية في IISG Amsterdam بأول ترجمة كاملة لهذا المستخلص . حتى ذلك الوقت لم يكن هذا المستخلص قد طبع إلا بشكل مقتطفات في الفترة ما بين ١٩٥٨ - ١٩٦٢ في الاتحاد السوفييتي باللغة الروسية . إرشاداته الكريمة سمحت لي بالكشف عن واحد من الاعمال الكبيرة الاخيرة لماركس وبالتالي عن تصوره لاختلاف طرق التطور في الشرق والغرب .

(١٢٩) من المخطط إعادة طباعة هذا المؤلف الصعب النوال .

للأعراف الزراعية في المكسيك والبيرو والجزائر والهند ، ومن جهة أخرى في ألمانيا وسويسرا . ذلك لأنه مازالت تتواجد في البلدان الخارج - اوربية المذكورة حتى هذا اليوم أشكال قديمة من الملكية ولأن الانتقال إلى الملكية الخاصة يتم كحدث معاصر ، بينما في ألمانيا وسويسرا ماتزال تتواجد رواسب كثيرة لأشكال منصرمة من الملكية العقارية [١٣٠] . وكان مقرراً للحالة الأخيرة أن تصدر في الجزء الثاني من المؤلَّف ، لكن هذا لم يتحقق .

تعدّ مستخلصات ماركس عن كوفالفسكي [١٣١] أكثر عرض مترابط للأشكال التي تسبق نمط الانتاج الرأسمالي ، منذ الأسس . ومن الأهمية بمكان أن ماركس كثيراً ما صاغ اعتراضاته على مدونات كوفالفسكي لدرجة أن وجهة نظر ماركس قد انعكست في المستخلصات . فنجد في نهاية فصل «عملية القطعنة للملكية العقارية في الهند في عصر السيادة الاسلامية» مناقشة جامعة لكوفالفسكي : «لأنه يتواجد في الهند اقطاعات ، وعطايا من المناصب بطريقة

---

(١٣٠) انظر بهذا الخصوص رسالة ماركس التي استشهدنا بها سابقاً والمؤرخة في ١٩٦٨/٣/٢٥ ، حيث يستشهد بالمزارع التريرية(الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، المجلد ٣٢ ، ص . ٥١ - ٥٢) .

المزارع التريرية نسبة إلى مدينة ترير في ألمانيا ، حيث ولد ونشأ ماركس . - ب . ع .

(١٣١) يضيف انغلز التقييم التالي الهام بالنسبة لموقع مقتطفات كوفالفسكي ضمن مؤلفاته ، بأن تلك الدراسات حول فجر التاريخ ، وعلم الزراعة ، وعلاقات التملك العقاري الروسي والاميركي (المقصود بالاميركي علاقات التملك العقاري لدى الهنود الحمر ، في مستخلص ماركس يوجد مقتطف من حوالي ٧ صفحات حول «ذوي الجلود الحمراء» . - المؤلف) ، والجيولوجيا الخ خدمت في نهاية المطاف هدف اعداد باب الريع العقاري في الكتاب الثالث من رأس المال بشكل لم يسبق له مثيل في الكمال . (الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، المجلد ٢٢ ، ص . ٣٤٢) .

الضمان (من المؤكد أن هذه ليست اقطاعية ، انظر روما) ، والجاءات [١٣٢] ، يرى كوفالفسكي هنا اقطاعية بالمعنى الأوربي الغربي . إن كوفالفسكي ينسى فيما ينسى رق الأرض الذي لا يتواجد في الهند وهو عنصر أساسي . (أما بشأن الدور الفردي للحماية ، . . . ليس حماية الفلاحين الأقنان فحسب ، بل أيضاً حماية الفلاحين الأحرار من قبل الاقطاعيين / الذين كوكلاء يلعبون دوراً / فان هذا يلعب دوراً ضئيلاً . . .) (من شعر الأرض الخاص بالاقطاعية الرومانية الجرمانية / انظر ماورر / لا يوجد في الهند أكثر مما وجد في روما . الأرض ليست نبلاً في أي مكان من الهند ، . . . لكن كوفالفسكي يجد فارقاً رئيسياً بنفسه : ليس للأقطاعي حق القضاء ، تحديداً فيما يخص الحقوق المدنية في امبراطورية المغول الأكبر . بالإضافة إلى أن إعطاء المناصب بالضمان لم يكن يحدث في كل البلاد . ثمة ولايات كاملة كانت مرتبطة مباشرة بخزينة الدولة والادارات التابعة لها بصورة مطلقة . . . في نهاية الامبراطورية المغولية انحصرت ما تسمى بالقطعنة في بعض المقاطعات ، في أغلب المقاطعات الأخرى بقيت الملكية المشاعية والفردية بأيدي الحائزين المحليين ، وإدارة وظائف الدولة بأيدي موظفين معينين من قبل الحكومة المركزية» [١٣٣] . إن خاتمة هذا الشاهد ذات دلالة خاصة ، لأن أبحاث ماركس حول نمط الانتاج الآسيوي التي نجدها في كامل ملخص كوفالفسكي في عرض مفصل لوقائع عيانية ، تتناقض مع أي أحكام قياسية لتطور اقطاعي بالمعنى الاوربي الغربي كما تتناقض دون لبس مع التصورات بوجود لون من الاقطاع الآسيوي الخ . طبعاً هو لا ينكر بأي حال تكوّن أشكال مميزة

---

(١٣٢) يدور الأمر هنا حول انتقال الملكية لمالكين عقاريين صغار إلى مالكين كبار شريطة احتفاظ اولئك المالكين الصغار بحق الانتفاع الوراثي من هذه الأملاك .

(١٣٣) ك . ماركس ، مستخلصات عن م . م . كوفالفسكي ، في · هارشتيك (ناشر) ، رسالة دكتوراه ، مونستر ١٩٧٤ ، ص . ٥٥ - ٥٦ .

من الملكية الخاصة في المجتمعات الآسيوية ، بل حتى إنه كان يعتبر كاتباً استشهد به ج . ميل (تاريخ الهند البريطانية ، المجلد الأول ، لندن ١٨٢٠ ، ص . ٢٧٧) بأنه أول «. . . من رأى ، أن المغول الأكبر لم يكن المالك الوحيد للأرض» (١٣٤) . غير أن هذا لا يقود ماركس بأي حال إلى الحديث عن علاقة اقطاعية . بناء عليه يخطىء هـ . ب . هارشتيك عندما يتهم ماركس بأنه قد تراجع عن وجهات نظره السابقة بأن : الدولة في الهند هي المالك الوحيد للأرض وبالتالي لا تنشأ ملكية خاصة . فهارشتيك يغفل هنا عن أن ماركس يحاول أن يتبين الأشكال التاريخية التي تظهر فيها الملكية (الخاصة) ضمن المجتمعات الآسيوية التي ينطبق عليها على الدوام مفهوم «نمط الانتاج الآسيوي» ، وذلك من أجل وقاية مفاهيمه من مظهر الطروء ، من أجل الحفاظ على تاريخيتها العيانية .

بذلك ننهي عرض كتابات ماركس وانغلز حول نمط الانتاج الاسيوي . وثمة مجموعة من القضايا المثارة التي يفرزها تفسير كتابات ماركس وانغلز ، سوف نعود فيها بعد من أجل توضيحها . هذا التوجه يتأتى من الشكل التواريخي للعرض نفسه : يمكن عند الضرورة تفسير القضايا المثارة منذ الملاحظات الأولى حول العلاقات الآسيوية ، إنما من خلال العودة إلى الماضي ، إذا أراد المرء أن يمسك بكل تعقيدات الآراء المطروحة .



---

(١٣٤) المصدر السابق ، ص . ٥٦ .

الفصل الثالث

ملاحظات نقدية على الحوار الماركسي حول نمط الانتاج الآسيوي

بعد هذا العرض لتطور وجهات نظر ماركس وانغلز حول نمط الانتاج الآسيوي يمكن - على الأقل فيما يتعلق بماركس[١٣٥] - أن نثبت استمرارية التفريق بين التطور الاوربي والتطور الآسيوي ، منذ مقالات نيويورك ديلي تريبيون . بيد أننا نجد لدى الكلاسيكيين بعضاً من الانزياح في زاوية النظر . ففي المستخلصات الاتنولوجية بشكل خاص يتجه مركز الثقل إلى المشاعة الزراعية المطبوعه بطابع الملكية الجماعية . هذه المشاعة الزراعية ، التي وجدت تاريخياً على المستوى العالمي ، تظهر في آسيا بشكل مميز من الوحدة بين الزراعة

---

(١٣٥) يصح هذا على انغلز أيضاً ، إذ لا يجوز أن نعطي مؤلفه «أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة» أكثر مما يستحق . ثم إن انغلز نفسه كان قد أشار إلى الحدود الجغرافية لهذا المؤلف . انظر الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، المجلد ٢١ ، ص . ١٢٧ .

والحرفة ، التي تشترط بالدرجة الأولى وفرة بالأراضي [١٣٦] . وهذه الوحدة بين الزراعة والصناعة المنزلية وضعت الأسر التابعة للمشاعة في حالة الاكتفاء الذاتي ، ومنعت بالتالي انحلال نمط الانتاج القديم .

فوق هذا النظام القروي تهيمن سلطة حكومية مركزية ، تقوم - بعد وصول المشاعة القروية إلى مستوى معين من التطور - من خلال تدخلاتها الاقتصادية ، من ناحية بتأمين إعادة انتاج المشاعات ، وتستغل من ناحية أخرى هذه المشاعات بشكل ضريبي [١٣٧] . ثمة في الأدبيات المعنية آراء مختلفة حول نشوء ووظيفة هذه السلطة المركزية . إلا أننا في كل الاحوال نرفض كلياً موقف ڤيتفوغل الذي يعيد خصوصية التطور الاجتماعي إلى عوامل طبيعية فقط دون غيرها . فيحاول مثلاً أن يفسر تخلف الصناعة الفرنسية عن الانكليزية والألمانية بعدم كفاية المواد الأولية : «فمن الواضح أنه بدون تحليل هذه الأسس واشتقاق التطور القائم عليها من هذه الأسس نفسها لا يمكن علمياً حساب المسار الحتمي لعملية التصنيع التاريخية» [١٣٨] . وعندما يورد ڤيتفوغل بخصوص نمط الانتاج الآسيوي اقتصاد الري باعتباره عاملاً طبيعياً يفسر كل شيء - يتجلى هذا في مفهوم «المجتمع الهيدرولي» الذي يستخدمه - ، فلا يجد المرء كمثال مضاد أبلغ من دراسة پاران الذي يثبت استناداً إلى حضارة وادي كويمي في داهومي (بينين) أن شروطاً طبيعية متشابهة لا تفضي بأي حال إلى أشكال متماثلة من التنظيم

---

١٣٦) الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، المجلد ٣ ، ص . ٢٢ نقرأ هنا : يعتاش فيها الشعب على القنص وصيد الأسماك ، على تربية الحيوان أو في أقصى الأحوال على الزراعة . في الحالة الأخيرة يشترط وجود مساحات واسعة من الأراضي البائرة» .

١٣٧) انظر الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، المجلد ٢٥ ، ص . ٣٣٨ .

١٣٨) ك .أ . ڤيتفوغل ، الأسباب الطبيعية للتاريخ الاقتصادي ، في مجلة . أرشيف علم الأجتماع والسياسة الأجتماعية ، المجلد ٦٧ ، ١٩٣٢ ، ص . ٤٨٢ . انظر أيضاً ص ٤٦٩ - ٤٧٠ .

الاجتماعي . فبالرغم من وجود امكانات للسقاية مشابهة لما على النيل نجد هنا مثالاً بليغاً على إخفاق التطور ، بينما في مصر وعلى أساس طبيعي مشابه تم أخصب تطور ، بفضل قيام سلطة مركزية منظمة - واستبدادية» (١٣٩) .

الأصح هو تفسير دولة الاستبداد الشرقي باستمرار الملكية القبلية مع أرستقراطيتها البدائية أو القبلية المتكونة تدريجياً والتي لشدّ ما كانت بعيدة عن الرغبة في تغيير أشكال الملكية القديمة ، بل بالعكس كانت تصبو بكل طريقة ووسيلة إلى المحافظة عليها (١٤٠) . هذه «الدزينة من الأشخاص» تكتسب من خلال تأدية الأشغال العامة في البدء فضائل ، فيما بعد امتيازات . والشيء الأساسي في هذه الامتيازات أنه يجري تمويلها من فائض المنتَج على حساب كامل المشاعة . ينتج عن ذلك أن استمرار انتاج فائض المنتج شرط مسبق لنشوء الدولة (١٤١) . بالأول ، عندما تصل المهام الجماعية من خلال ظروف معينة إلى الحد الذي لا تقدر عنده فرادى المشاعات المنعزلة أن تتولى هذه المهام ، عندئذ تتدخل السلطة المركزية . على أننا بذلك لم نفسّر بعد ، لماذا يمكن لسلطة الدولة المركزية أن تتوجد دون أن تكون قد اكتسبت شرعية من خلال القيام بالأعمال الجماعية الكبيرة ، كما يشتم ذلك مثلاً من مستخلصات ماركس عن مين . لكن ، بدون أن يغوص المرء في تاريخ الهند ، يمكن أن يثبت أنه لا يمكن تفسير تحول المجتمع البدائي إلى مجتمع «سياسي» (حسب تعبير كرادر) بعوامل اجتماعية جوانية وحدها ، كما فعل مثلاً انغلز بمثاله عن أثينا (١٤٢) . الأصح أن ينظر المرء

---

(١٣٩) ش . باران : ما قبل التاريخ المتوسطي ونمط الانتاج الآسيوي ، في مجلة : لاپنسيه ، رقم ١٢٧ ، ١٩٦٦ ، ص . ٤٣ . (بالفرنسيه - ب . ع .) .

(١٤٠) انظر ف . توكاي ، المصدر المذكور ، ص . ٩١ - ٩٢ .

(١٤١) انظر م . غودلييه ، الانتروبولوجيا الاقتصادية ، هامبورغ ١٩٧٣ ، ص . ٢٩٠ .

(١٤٢) انظر الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، المجلد ٢١ ، ص . ١١٦ . بخصوص النقد انظر

إلى هذه العوامل الاجتماعية الجوانية في صلتها المتبادلة مع العوامل البرانية . وهذا ما يمكن دعمه بشكل جيد من خلال أعمال موريس غودلييه حول الإنكا [١٤٣] .

إن نمط انتاج العديد من قبائل الأنديز كان يقوم على المشاعة القروية ، على أيللو [*] . عندما داهمهم الاحتلال من قبل الإنكا ، خضعت هذه المشاعات إلى تغيير عميق الأثر ، من حيث أنها فقدت أي حقوق بالملكية وأصبحت مجرد منتفعة بالأرض . لقد تكونت علاقة استغلال اقتصادية جديدة ، وهي نموذج نمط الانتاج الآسيوي . وتوجب على دولة الإنكا ، من أجل تأمين قاعدتها الاقتصادية الخاصة وإعادة انتاج هذه القاعدة بشكل مستقر وكذلك توسيعها ، أن توفر الأراضي والسكان ووسائل العمل الخ ، الأمر الذي استدعى إقامة ماكنة إدارية كبيرة [١٤٤] . استناداً إلى ذلك يمكن استخلاص بعض المفاتيح الهامة : فتكوّن الاستبدادية الشرقية على أساس من فقدان الملكية الخاصة ليس مشروطاً إذن فقط بالتطور الداخلي للمشاعة ، بل يجب النظر اليه بالارتباط مع العوامل الخارجية (الاحتلال ، وعموماً : العنف) . على أن التشديد على دور العنف في التاريخ لا يكفي لابتداع نمط انتاج جديد . ذلك لأن الاحتلال ربما كان ضرورياً لاستغلال الكيانات المشاعية ، لكنه لا يضمن بأي حال فائض

أيضاً : غ . لوكاتش ، التاريخ والوعي الطبقي (١٩٢٣) ، أمستردام ١٩٦٨ ، ص . ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(١٤٣) م . غودلييه ، المصدر المذكور ، ص . ٩٢ - ١٠٠ وص . ٢٨١ وما بعدها . لقد أغفلنا هنا موقع غودلييه ومؤلفين غيره من البنيوية . ولا نستطيع في هذا المجال أن نبين مدى تأثير هذا الامر على الآراء المعروضة هنا

(★) Ayllu . يبدو أن هذا هو الاسم الهندياني المحلي للمشاعة . ملاحظة ب . ع .

(١٤٤) المصدر السابق ، ص . ٢٨٢ .

عمل منتظم من المغلوبين . بالعكس فقد احتاج الإنكا مثلاً إلى نظام سخرة محكم ، ومؤسسات إدارية مناسبة ، ونظام نقل وتخزين واسع النطاق الخ . بذلك تكونت ملامح علاقات انتاج جديدة ، كان حقاً للعنف والرقابة المسلحة في إطارها دور هام ، لكنهما ما كانا ليحلا المشاكل الأساسية لاعادة انتاج المجتمع (١٤٥) .

استناداً إلى ما سبق قوله يجب رفض التفسيرات غير المثبته التي تزعم أن نمط الانتاج الآسيوي يفقد مضمونه المميّز ، وعندما يعلّق المرء أهمية على عوامل أخرى غير السقاية في أي ربط للمشاعية القروية بالسلطة المركزية (١٤٦) . فهذا الرأي الخاطىء الذي يتبناه مانديل ليس له أي سند لدى ماركس . كذلك ڤيتفوغل ، الذي مازال يعتبر مؤلّفه «اقتصاد ومجتمع الصين» بالرغم من بعض

---

(١٤٥) انظر م . غودلييه ، المصدر المذكور ، ص . ١٢٢ .

(١٤٦) انظر إ . مانديل ، المصدر المذكور ، ص . ١٢٢ .

هذا الرأي ، بأن اقتصاد الري يشكّل أساس نمط الانتاج الآسيوي ، نجده أيضاً لدى بعض العلماء الألمان الديموقراطيين مثل ر . غونتر وغ . شروت : المجلة العلمية بجامعة كارل ماركس بلايبزيغ ، السنة ١٢ ، ١٩٦٣ ، وسلسلة العلوم الاجتماعية واللغوية ، العدد الأول ، ص . ٢٣٠ . بالرغم من أن واقعة السقاية لا يجوز أن توضع موضع التساؤل ، فان دورها من الناحية الكمية والكيفية لم يتضح على الاطلاق بعد . على سبيل المثال يتحدث ليفين عن نسبة ١٦ ٪ للمساحة المروية في الصين عام ١٩٤٩ ، وأن هذه المناطق لم تكن تلعب الدور الاقتصادي الرئيسي . (غ . ليفين ، من نمط الانتاج الآسيوي إلى «المجتمع الهدرولي» ، سيرة مرتد ، في الكتاب السنوي للتاريخ الاقتصادي ، الجزء الرابع ، برلين ١٩٦٧ ، ص . ٢٣٨) . و . فوغل (ص ٧٨ من المصدر المذكور) يورد رقماً أعلى : حوالي ٢٥ ٪ من مجموع الأراضي المزروعة . تبعاً لـ تشي - تشاو - تينغ (Key Economic Aereas in Chinese History , New York 1936 a — 1970) تحظى المناطق المروية الواسعة بأهمية اقتصادية فائقة .

المآخذ الكبيرة مدخلاً رئيسياً إلى تاريخ الصين ، يبدو سنداً ضعيفاً هنا (١٤٧) .
حقاً إن ڤيتفوغل يذكر «الزراعة على أساس السقاية الاصطناعية» (١٤٨) كشرط مسبق لتكوين العلاقات الآسيوية ، لكنه في مكان آخر يقدم حججاً تتجاوز هذا الاطار (١٤٩) . هذا لا يعني أنه لا يعود يرى في السقاية شرطاً مسبقاً للزراعة ، بل إنه يؤكد على أن «إقامة قنوات قصيرة (ڤيتفوغل يربط هذا بفترة ما قبل سلالة هسيا في الصين ، أي حتى ما يقرب من ٢٢٠٠ ق م ، - المؤلف) استدعت في أقصى الأحوال تدخل حاكمين محليين . وفي أغلب الأحوال كان ممكناً أن يتم بناء

---

(١٤٧) ك . أ . ڤيتفوغل ، اقتصاد ومجتمع الصين ، لايبزيغ ١٩٣١ (الاستشهاد فيما يلي : ڤيتفوغل ١٩٣١) . بذلك يبقى مثلاً تعاقب مراحل التاريخ الصيني متناقضاً جداً . انظر غ . ليفين ، المصدر المذكور ، ص . ٢١٩ وما يليها . كذلك فان نظام «مزرعة النبع» (*) كمنشأة زراعية شيوعية ، الذي يورده ڤيتفوغل في «الصين الراشدة» ، ڤيينا ١٩٢٦ ، ص . ١٧ ، وفي «اقتصاد ومجتمع الصين» ، ص . ٣٤٨ وما يليها ، يرجح أن يكون من التجليات الكونفوشيوسية . انظر تسي - تشاو - تينغ ، المصدر المذكور ، ص . ٥٥ ، وكذلك ر . فيلبر ، المجلة العلمية . . . ، المصدر المذكور ، العدد ٣ ، برلين ١٩٦٥ . على أية حال ليس مهماً أن يكون قد وجد تاريخياً نظام من الملكية المشاعية بصورة التشينغ - تيين (مزرعة النبع) . إنما كونه قد ذكر في المصادر التاريخية ، وإن كان ذلك بصورة مبهمة ، يسمح بالاستنتاج بأن الملكية المشاعية قد وجدت في وقت ما .
(★) Brunnenfeld «مزرعة النبع» . شكل من التنظيم الزراعي في الصين القديمة يعكس نظام المشاعة القروية ، تقسم فيه أراضي القرية إلى ٩ أقسام ، ٨ أقسام أراضي خاصة وقسم واحد أراضي عامة . وتجري فلاحة القسم الأخير لصالح الارستقراطية ب ع . استناداً إلى موسوعة مايرا الجديدة ، المجلد الثاني ١٩٧٢ ، لايبزيغ ، ص . ٥٩١ .
(١٤٨) ڤيتفوغل ، ١٩٣١ ، ص . ١٨٧ .
(١٤٩) هـ . فرانكه و ر . تراوتسيتل ، الامبراطورية القيصرية الصينية ، فرانكفورت ١٩٧٤ ، ص . ٢٤ - ٢٥ .

القنوات من قبل فرادى القرى» [150] . لهذه الأسباب أيضاً لا يستطيع المؤلف أن يوافق مانديل على مأخذه ، بأن خطيئة مؤلفين من أمثال غودلييه وشينو وسوريه - كانال تكمن في أنهم - يحجّمون دون مبرر نمط الانتاج الآسيوي إلى المشاعة القروية باعتبارها قاعدة له . إن استناد مانديل على ڤيتفوغل وردّه ، ما السبب في أن تكون الاتحادات القروية في مدنيات معينة في وضع يسمح لها بأن تؤدي وظائف لا تفضي كما في دوائر حضارية أخرى إلى نمط انتاج آسيوي ، ينهار عندما يتحدث ڤينفوغل نفسه عن اقتصاد الري الذي لا يتجاوز إطار القرية . أما لماذا بالرغم من ذلك توجب أن تنشأ حكومة مركزية [151] ، فهذه مسألة تبقى لدى مانديل أيضاً دون تفسير . على العكس من ذلك يبدو صحيحاً أنه ليس لدى ماركس وانغلز أية إشارة ضد التحجيم إلى النظام القروي كقاعدة اقتصادية - «هذا الشكل الذي يرتكز على نفس العلاقة القاعدية ، يمكن أن يتحقق بأوجه مختلفة جداً» [152] - ، وأن التعديل الذي يجري على المشاعات الأصلية يتعلق إذن على الأرجح بالظرف التاريخي ، حيث بطبيعة الحال يكون للعامل الجغرافي أيضاً أهميته .

بهذا الخصوص مازال علينا أن نشير إلى ناحية أخرى وهي الصلة بين الشكل والمضمون ضمن التنظيمات الاجتماعية . وتأتي أهمية هذا أيضاً من أننا بذلك يمكن أن نكسب مدخلاً إلى تفسير مسودات الرسالة إلى زاسوليتش [153] . إن مثال تكوّن نمط انتاج جديد لدى الإنكا لا يسمح فقط باستنتاجات حول

---

(١٥٠) ڤيتفوغل ، ١٩٣١ ، ص . ٤١٦ .

(١٥١) انظر ڤيتفوغل ، ١٩٣١ ، ص . ٢٧٣ وما يليها .

(١٥٢) ماركس ، الأسس ، ص . ٣٧٦ .

(١٥٣) انظر الفصل الرابع من هذه الدراسة . يقصد الكاتب رسالة ماركس إلى زاسوليتش . - ب . ع .

(١٥٤) انظر م . غودلييه ، المصدر المذكور ، ص . ٢٨٣ .

مسائل من شاكلة العلاقة بين الاديولوجيا والبناء التحتي الاقتصادي ، بل أيضاً - وهذا هو الأهم هنا - حول الصلات بين نمط الانتاج القديم والجديد . الملفت للنظر إذ ذاك هو أن نمط الانتاج القديم لم يقض عليه بأي شكل ، بل جرى الحفاظ على الانتاج القديم وعلى طريقة استثمار الأرض ، وكوّن شكلياً أرضية العلاقات الجديدة . أما المجالات الأخرى من العلاقات الموروثة فقد تم تدميرها أو كبتها (١٥٤) . فبينما إذن جرى الحفاظ على الجزء الأكبر من الصلات القروية القديمة ، دون أن تطرأ أية تغييرات شكلية أو بنيوية ، مما أمّن استمرار المشاعات المحلية ، فان هذه الأشكال القديمة للصلات القروية (١٥٥) بالذات قدّمت «نقاط الارتكاز والأشكال لهذا النمط الجديد من الانتاج» (١٥٦) ، عندما تبدلت بالذات وظيفة المشاعة ضمن نمط الانتاج الجديد .

مع أن الموضوع يدور ها هنا حول جملة من المسائل التي مازال الاتفاق عليها ضعيفاً حتى الآن ، فاننا لا نستطيع الآن أن نتناول سوى هذا الجانب أو ذاك . إن مسائل تصنيف نمط الانتاج الآسيوي ترتبط بنظرية التشكيلات الأساسية الموضوعة في «الأديولوجيا الألمانية» . انطلاقاً من المجتمعات القائمة على الملكية المشاعية - للتشكيلات الأولية - تحدث حركة نحو المجتمعات المقامة على الملكية الخاصة - للتشكيلات الثانوية - ، التي تخص أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية والتي « . . . تشمل المجتمعات التي تقوم على العبودية والقنانة» (١٥٧) .

---

(١٥٥) من ذلك نذكر قبل كل شيء الأشكال المختلفة للتعاون البسيط ، وانتفاع الفرد من رقعة أرض المشاعة باعتبارها حقيقة فوقية وشرطاً لبقاء الفرد ، والوظيفة الخاصة لسيد القبيلة باعتباره ممثلاً لها ، وبذل قوة العمل ليس بصورة فردية فحسب بل أيضاً من أجل المشاعة . انظر م . غودلييه ، المصدر المذكور ، ص . ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(١٥٦) م . غودلييه ، المصدر المذكور ، ص . ٢٨٦ .

(١٥٧) ف . كرامر ، حول الاشتراكية في الصين وروسيا ونظرية ماركس في التاريخ ، في مجلة المنبر الأحمر ، رقم ٣ ، هايدلبرغ ١٩٧٠ ، ص . ٩ .

من المؤكد أن استعمال ماركس لعبارة أشكال الملكية قد ساهم بصورة لا شعورية باعطاء المسوغ لفكرة ستالين عن تتابع المراحل التاريخية بدءاً بالمجتمع البدائي حتى الاشتراكية ، حيث أصبحت علاقات الملكية شيئاً مطلقاً على يد الماركسيين اللاحقين [158] . بذلك يمثل نمط الانتاج الآسيوي خلقة خنائية ، إذ من جهة يقوم بأساسه على تشكيل أولي ، ومن جهة أخرى كوّن لنفسه سلطة حكومية يتجّلى وجودها وشرطها المسبق في تكوين وامتلاك فائض المنتج مع نزوع إلى الاستقلال بالذات وتكوين طبقة سائدة . من هذا المنظور يمثل نمط الانتاج الآسيوي الشكل الأعلى للتشكيل الأولي الذي تجمّد في نقطة الانتقال من المجتمع اللا طبقي إلى المجتمع الطبقي ، حيث يكمن الاختلاف عن المجتمع البْدائي في نشوء الاستغلال على قاعدة الملكية القبلية أو المشاعية . يتأتى هذا بصورة عفوية عن التناقضات الداخلية في الجماعة البدائية أثناء انحلالها الذي بدأ بتطور القوى الانتاجية [159] . وهذا الانحلال يمكن أن يظهر بأشكال مختلفة [160] ، حيث أن الركود الذي يحصل في المجتمع الآسيوي «ليس ببساطة سكوناً ، ليس مسيرة تطور نموذجية ضمن مرحلة انتقالية ، بل هو في نفس الوقت انحراف عن الطريق النموذجي» [161] . هذا الانحراف عن الطريق «النموذجي» يجري تجاوزه من قبل مجموعة من المحاورين الألمان الديموقراطيين خصوصاً ، مثل على سبيل المثال هوفمان الذي يختزل نمط الانتاج الآسيوي إلى

---

(١٥٨) انظر غ . غور ، ما قبل التاريخ وفجر التاريخ والتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، في : المجلة الارشيولوجيه الاتنوغرافية (م أ أ) ، السنة العاشرة ، رقم ٢ ، برلين ١٩٦٩ ، ص . ١٨٤ .

(١٥٩) انظر آرلس وغيره ، أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية ، المصدر المذكور ، ص . ٢٠ .

(١٦٠) المصدر السابق .

(١٦١) ف . توكاي ، المصدر المذكور ، ص . ٨٦ . طبعاً لا يعبّر مفهوم الركود سوى عن حدث نسبي . إذ أن الامبراطورية الصينية كانت حتى القرن الخامس عشر حضارة راقية .

تشكيلة اجتماعية أولية[١٦٢] . فببساطة يجري استبعاد هذا التكوين الحكومي والركود المرتبط معه ، من أجل إنقاذ التصور الأحادي الخط لمسيرة التاريخ .

على أنه بالرغم من أن مجموعة أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية هي حركة انسلاخ متنام للملكية عن الجماعة أو بالأحرى حركة قطع للفرد من سرة المشاعة (ماركس) ، فان المفاهيم المنحوتة من أجل توضيح نمط انتاج ليست ، تبعاً لماركس ، «توضيعاً» لمجتمع عياني . بالعكس ، ففي مجتمع عياني واحد يمكن أن تنشأ عدة أنماط إنتاج . «تبعاً لذلك فان أنماط الانتاج الخمسة التي يميز ماركس فيما بينها ، تقابلها حقاً عصور متعاقبة ، لكن على النقيض من ذلك ، في المجتمعات التي يهيمن فيها نمط الانتاج الآسيوي لا ينشأ المجتمع القديم . إنما قد ينشأ (هذا الأخير) على هامشها ، . . . كذلك ينشأ نمط الانتاج الاقطاعي على هامش المجتمع القديم . حقاً إن الشرط الملموس (لنمط الانتاج الاقطاعي - ب . ع) هو انهيار العالم القديم ، لكنه لا ينشأ عن هذا الانهيار . فنشوء وتطور نمط انتاج لا تقرره العلاقات على الساحة الخاصة ، بل يقرره أيضاً الوسط التاريخي»[١٦٣] . ومع أن بعض كتاب ألمانيا الديموقراطية يؤكدون قضية تزامن أنماط انتاج مختلفة في مجتمع معين ، غير أن هذا لم يعقهم بتاتاً عن استخدام جميع التركيبات الممكنة ، مثل «المجتمع العبودي البطريركي» و«التشكيلة المختلطة»[١٦٤] . . . الخ ، بدلاً من مصطلح «نمط الانتاج الآسيوي» ، من أجل

---

(١٦٢) انظر أ . هوفمان ، مسألتان راهنتان في تبعة التطور التاريخي للتشكيلات الاجتماعية المتقدمة ، في : مجلة علم الاجتماع ، السنة ١٦ ، برلين ١٩٦٨ ، رقم ١٠ ، ص . ١٢٧١ .

(١٦٣) ف . كرامر ، ١٩٧٠ ، المصدر المذكور ، ص . ٩ - ١٠ .

(١٦٤) بخصوص مسألة العبودية ضمن نمط الانتاج الآسيوي انظر ر .عونتر وغ . شروت المصدر المذكور ، ص . ٢٢٩ وما يليها بالمقابل نقرأ لدى ماركس : « . . . بما أن الفرد لا يصبح أبداً مالكاً في هذا الشكل (من الملكية المشاعية لنمط الانتاج الآسيوي

انكار أهميته النوعية كامكانية تطور قائمة بذاتها .

في نظري تكمن المشكلة لدى كتاب ألمانيا الديموقراطية ، كما لدى الكثيرين من غيرهم ، في أن المفاهيم ليست موضحة تماماً ، مثل مفهوم «نمط الانتاج» و«التشكيلة الاجتماعية» . فمفهوم نمط الانتاج كتعبير عن شكل معين من الانتاج لا يوضع لديهم بصورة واضحة في صلته مع تطور القوى الانتاجية وأشكال تقسيم العمل وعلاقات الملكية والبنى الطبقية وعلاقات الانتاج . فحسبما تتغير هذه العناصر الداخلية أو تميل كفتها التثقيلية فانه يحدث بذلك نشوء أو استمرار تطور أو زوال نمط الانتاج (١٦٥) . هذا ما يمكن توضيحه من صلاحية مفهوم نمط الانتاج الآسيوي على الصين ، ومن هنا بالمناسبة انطلقت من جديد المناقشات في الاتحاد السوفييتي وألمانيا الديموقراطية في الخمسينات الأخيرة ووصلت سريعاً إلى النتيجة بأن على الأقل مفهوم المجتمع العبودي لا يصلح للشرق . ومع ذلك فان اطروحة الصلاحية الكونية للاقطاعية لم يجر التخلي عنها بأي شكل ، حيث قُدّم التعليل التالي بالنسبة للصين : ضمن بعض التحفظات يمكن القبول بوجود نمط انتاج آسيوي في عهد سلالة شانغ (حوالي القرن السادس عشر قبل الميلاد) إلى أواسط عهد شو المتأخر (حوالي القرن الرابع

- المؤلف) ، بل حائزاً فقط ، فهو في جوهرة ملكية ، عبد للذي توجد فيه وحدة الجماعة ، والعبودية هنا لا تلغي شروط العمل ، كما لا تقوم بتعديل العلاقة الجوهرية» . الأسس ، ص . ٣٩٣ . والعبيد بالذات لم يلعبوا في الانتاج المادي دوراً يذكر ، إذ أنهم كانوا بالدرجة الأولى عبيد بيوت وقصور . انظر أيضاً ڤيتموغل ، ١٩٣١ ، ص ٣٩٣ - ٣٩٤ . بخصوص نقد تصور «التشكيلة المحتلطة» . انظر أيضاً غ . ليفين ، مؤرخو جمهورية ألمانيا الديموقراطية ومشكلة التشكيلة المختلطة ، في : م أ أ ، المصدر المذكور ، ص . ٣٦٩ وما يليها .

(١٦٥) انظر آلرسي وآخرين ، المصدر المذكور ، ص . ٥٨ .

قبل الميلاد) . لكن بتطبيق اصلاحات شانغ يانغ (القرن الرابع قبل الميلاد) أصبحت وسيلة الانتاج الرئيسية ، الأرض ، قابلة للشراء . هذه الاصلاحات شرعنت شرائية الأرض وبالتالي الملكية الخاصة ، حيث خلق انقطاع واضح يميز نهاية أي نمط انتاج آسيوي ممكن»[١٦٦] .

فيما يلي لن نتابع البحث في تاريخ الملكية الخاصة في الصين التي لا يمكن بأي شكل نكرانها كحقيقة واقعة . غير أن الاستنتاج من ذلك ، أنه نشأت في الصين علاقة اقطاعية ، يغفل عن أن الملكية الخاصة ليست سوى عنصر غير أساسي في نمط الانتاج الأسيوي . لقد وُجد من ناحية ميل متواصل لمركزة الملكية العقارية ولتكوين حيازات كبيرة ، ومن ناحية أخرى كانت الدولة تسعى لحماية «الملكية الصغيرة» كي تحافظ على القاعدة الضريبية[١٦٧] . هذا التناقض كان ينفجر بصورة انتفاضات فلاحية دورية ، هدفها التوزيع المتساوي للأرض . بذلك يمكن القول ، إن الدولة من خلال وظائفها في خلق الشروط اللازمة من أجل الزراعة - ايجاد الأرض ، سقايتها . . . الخ - كانت حتى في ظروف التكوين الكامل للملكية الخاصة تحتفظ بدورها الأصلي كمالك عقاري أكبر حقاً يصل الأمر بتركيز الملكية الخاصة للأرض إلى امكانية استغلال الفلاحين بدرجة كبيرة ، أو بالأحرى كانت تبطئها بشكل فعال[١٦٨] . إذن فالمجتمعات

---

(١٦٦) برأي ع . ليفين ، ١٩٦٧ ، المصدر المذكور ، ص . ٢١١ . هذا هو إلى هذا الحد أو ذاك موقف جميع المحاورين في الاتحاد السوفييتي أو ألمانيا الديموقراطية . على أننا نعترف لليفين بفضل أنه الوحيد الذي ، وإن كان قد تحدث حقاً عن نمط انتاج جديد بعد اصلاحات شانغ - يانغ ، فانه لم يميزه عن نمط الانتاج الأسيوي فحسب ، بل أيضاً عن الاقطاعية .

(١٦٧) انظر ڤيتفوغل ، ١٩٣١ ، ص ٣٨٦ .

(١٦٨) هكذا كان حتى عام ١٩١٧ حوالي ٥٠ ٪ من مجموع المنتجين الفلاحين مالكين صغار . المصدر السابق ، ص . ٣٨٩ .

الواقعية المتواجدة تاريخياً لا تظهر أبداً كتعبير عن نمط انتاج واحد محدد ، بل إلى جانب نمط الانتاج المهيمن .تتواجد عناصر لأنماط موروثة ، وبالانتباه إلى هذا التعقيد فقط يمكن أن تكون التحليلات الوقائعية ذات جدوى .



الفصل الرابع

حول الجدوى من نظرية نمط الانتاج الآسيوي

في هذا الفصل الختامي سنوضح ما ذكرناه في مدخل هذه الدراسة حول الأهمية السياسية لنظرية نمط الانتاج الآسيوي . من أجل ذلك سوف نتناول هنا قضيتين مترابطتين : أولاً - إلى أي مدى يمكن أن نستخلص من نظرية التاريخ لدى ماركس ، أن على جميع المجتمعات أن تستدرك التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي تعاقبت على اوربا ؟ ثانياً - ما مدى صحة أن المجتمع الاشتراكي لا يمكن أن ينشأ إلا عن المجتمع الرأسمالي ، أو بالأحرى ما هي امكانية قيام وشروط انتقال الثورات الاشتراكية إلى البلدان غير الرأسمالية ؟ .

إن ماركس ، وإلى حد معين انغلز أيضاً ، لا ينطلق بتاتاً من تطور تاريخي أحادي الخط . يتأكد هذا من نظرته المختلفة إلى كل من العلاقات الاوربية والشرقية . بل إن أبحاث ماركس أقرب إلى أن تُفهم على أنها تعددية الاتجاه في براهينها . المنطلقات الأولى لذلك ، والتي في الحقيقة كانت ماتزال تستند إلى صياغات تجريدية صرفة ، نجدها في الأعمال المبكرة وخاصة «الاديولوجيا الألمانية» : «طبعاً لا نستطيع هنا أن نتطرق ، لا إلى الجبلة الفيزيائية للبشر أنفسهم ، ولا إلى الشروط الطبيعية التي وجد فيها الانسان نفسه ، الجيولوجية

والتضاريسية المائية والمناخية وغيرها من الظروف» (١٦٩) . وفي إيضاح مشطوب في مخطوط هذا الكتاب يضيف ماركس : «لكن هذه الظروف لا تحدد فقط شروط التنظيم الأصلي ، الفطري للانسان ، بالتحديد الفوارق العرقية ، بل تشترط أيضاً كامل تطورهم اللاحق أو عدم تطورهم حتى هذا اليوم» (١٧٠) . هذا التراكب في منهج التفكير الماركسي يستمر في أعماله المتأخرة بصورة متزايدة البلاغة . واحد من هذه التعبيرات الأكثر وضوحاً نلقاه في رسالة ماركس إلى هيئة تحرير «اوتتشيسفنييه سابيسكي» (*) ، حيث نقرأ : «بالتأكيد ، عليه (المقصود أحد نقاد ماركس - ملاحظة من المؤلف) أن يقلب مخططي التاريخي عن نشوء الرأسمالية في اوربا الغربية إلى نظرية تاريخية فلسفية عن المسار العام للتطور المكتوب على جميع الشعوب ، مهما كانت الظروف التاريخية التي يعيشونها ، من أجل أن يصل أخيراً إلى تلك التشكيلة الاقتصادية التي بانعاشها العظيم للقوى الانتاجية للعمل الاجتماعي تؤمن التطور الشامل للبشرية . . . وإذا درس المرء كل واحد من هذه التطورات على حده (المقصود استغلال الفلاحين التي يقود في أواسط مختلفة إلى أنماط انتاج مختلفة - ملاحظة من المؤلف) وقارنها من ثم مع بعضها ، فانه سيجد بسهولة مفتاح هذه الظاهرة ، لكنه لن يتوصل إلى ذلك أبداً عن طريق المفتاح الكوني لنظرية تاريخية فلسفية عامة تتميز قبل كل شيء بأنها فوق - تاريخية» (١٧١) .

مع أن هذا الشاهد لا يمكن أن يكون أكثر وضوحاً مما هو ، فانه لم يكن عائقاً لذلك التفكير الميكانيكي الذي تجلى في نظرية المراحل الستالينية والذي

---

(١٦٩) انظر بهذا الخصوص أيضاً ف . فريده ، حول تطور القوى الاجتماعية في الأعمال المبكرة لماركس (مساهمات غوتنغية في نظرية المجتمع) ، غوتنغن ١٩٧٦ .

(١٧٠) الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، المجلد الثالث ، ص . ٢١ .

(★) Otetschestwennyje Sapiski - ب . ع .

(١٧١) الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، المجلد ١٩ ، ص . ١١١ - ١١٢ .

وجد مصبه في استراتيجية «الأممية الشيوعية» (الكومنترن) . بناء على هذه النظرية كان محتماً أن يوصف المجتمع الصيني بأنه اقطاعي [١٧٢] ، الأمر الذي لم يسمح من الناحية الاستراتيجية الثورية سوى برفع شعار الثورة «البورجوازية الديموقراطية» . تبعاً لذلك توجه ستالين ضد أي شكل من الكومونات ، إذ أن هذا سوف يقود (برأيه - ب . ع .) إلى سلطة مزدوجة في مواجهة الجبهة الوطنية الموحدة (كان ممنوعاً على الشيوعيين حسب توجيهات الكومنترن أن يمارسوا أية سياسة مستقلة عن الكومينتانغ ، عن حزب «البورجوازية الوطنية») ، ويشير بالتالي إلى عدم المعرفة بطبيعة الثورة الصينية ، أي يجب القيام أولاً بثورة «ديموقراطية بورجوازية» وبعدئذ كمرحلة تالية تحقيق الثورة البروليتارية [١٧٣] . إن

---

(١٧٢) لن نتطرق بالتفصيل إلى المناقشات التي جرت في الاتحاد السوفييتي حول مسألة تطبيق الانتاج الآسيوي على الصين ، والتي بلغت ذروتها في المناقشة اللينينغرادية عام ١٩٣١ . ذلك لأن هذا ما قامت به عدة مساهمات ، انظر مثلاً . فيتفوغل ، ١٩٦٢ ، المصدر المذكور ، بصورة خاصة ص . ٤٩٨ وما يليها . كذلك ج . سوفري ، المصدر المذكور ، ص . ٧٦ وما يليها . وج . بسيركا ، المناقشات السوفييتية حول نمط الانتاج الآسيوي وحول التشكيلة الرقية ، في : ايرنيه ٣ ، براها ١٩٦٤ . وت . بوكورا ، ب . سكالنيك ، بداية النقاش حول النمط الآسيوي للانتاج في الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية ، في : ايرنيه ٥ ، براها ١٩٦٦ ، ص . ١٧٩ وما يليها (بالانكليزية - ب . ع .) .

(١٧٣) إ . مازي ، التحدي الصيني ، برلين ١٩٧٢ ، ص . ١٠ وما يليها . يقول سوفري بهذا الخصوص : «من المعلوم أن الخط السياسي للكومنترن في البلدان المتخلفة كان يقوم أساساً على تحالف البروليتاريا الصناعية الضعيفة مع ما تسمى بورجوازية وطنية . هذا الخط السياسي لم يكن مصادفة «جغرافية تاريخية» أفضل من أن يشمل الصين بتلك العملية التاريخية الكلاسيكية التي دفعت في اوربا الغربية بالبورجوازية المدينية كتعبير عن الرأسمالية الناشئة وكحاملة «للمطاليب الديموقراطية» إلى نسف قيود الاقطاعية . بهذا المعنى يكون تناسب القوى قد تحدد بصورة حلية : من جهة تحالف البورجوازية الوطنية والبروليتاريا في

فشل هذه السياسة القائمة على جهل مطبق باختلاف الظروف الاجتماعية الاقتصادية ، يصبح مفهوماً ، لو انتزعنا منها المسلمة التي ترتكز عليها وهي : الدور التقدمي للبورجوازية . ذلك لأن ثمة غفلة هنا عن أن التجار والصناعيين في الصين بسبب نمط الانتاج الآسيوي لا يمكن على الاطلاق أن يلعبوا الدور الذي يلعبه امثالهم في اوربا . في المجتمع الغربي أمكن للبورجوازية في صراعها مع القوى التقليدية أن تصبح طبقة سائدة وأن تخرق «قشور المجتمع الزراعي التقليدي» [١٧٤] . أما في المجتمعات الشرقية فان السلطة المركزية والبيروقراطية المؤهلة من خلال نظام امتحان خاص قمعتا أي نشاط يمكن أن يكوّن قاعدة «أخرى» لتحقيق الثروة . من ذلك نشأ تاريخياً ارتباط وثيق بين المالكين العقاريين والموظفين والعناصر البورجوازية . فاذا أخذنا هذه الحقيقة الواقعة بعين الاعتبار ، تبين لنا استحالة التحالف بين «البورجوازية» والفلاحين والبروليتاريا

المرحلة البورجوازية الديموقراطية للثورة ، ومن جهة أخرى الامبريالية الأجنبية وبقايا الاقطاعية التي ماتزال متواجدة إلى حد كبير في المجتمع الصيني» (المصدر المذكور ، ص . ١٠٧) . إن التجارب التاريخية المعاكسة لذلك كانت تستدعي تعديلاً لتلك اللوحة المهترئة ، لكن إلى حد بعيد لم يحدث دلك حتى اليوم . فنقرأ لدى تسويسكة (من المانيا الديموقراطية) في مقالة له «حول بنية الزراعة في أميركا اللاتينية وحول الفلاحين» : . . . فهذه أطروحة ضد - ليبينية ، تروتسكية . . . سوف تحكم على الحركة الثورية للطبقة العاملة بالفشل» ، في : معهد العلاقات الدولية لأميركا اللاتينية ، عدد خاص ٢ من مجلة السياسة الخارجية الألمانية ، برلين ١٩٧١ ، ص ١١٥ . معلومات دقيقة عن استراتيجية الكومترن في آسيا خصوصاً نجدها لدى : ر . شلينرنغز ، المسألة الاستعمارية في الأممية الشيوعية ، فرانكفورت ١٩٧٠ . وكذلك مدخل س . شرام لكتاب : نظام ماو ، ميونينخ ١٩٧٢ .

(١٧٤) ب . مور ، الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديموقراطية ، فرانكفورت ١٩٦٩ ، ص . ٢٠٩ .

الضعيفة التطور ، إذ «البورجوازية» الموجودة لا تستطيع على الاطلاق أن تكون مستقلة ، بل من جهة كبورجوازية مالية تجارية ملتحمة بالامبريالية (الكومبرادورية) [١٧٥] ، ومن جهة أخرى كبورجوازية منتجة وموردة لسلع كمالية متحدة مع البيروقراطية السائدة .

من ذلك استنتج فارغا بحق أن «ثورة زراعية تقودها البورجوازية . . . ، وأن ثورة تقودها البورجوازية مع الفلاحين تطيح بالسلطة العقارية الاقطاعية . . . مستحيلة في الصين . هي مستحيلة ، لأنه لا يوجد في الصين سلطة عقارية اقطاعية بمعنى الكلمة ، إذ أن فئات البورجوازية بأكملها مستفيدة من الريع العقاري ولذلك لا تستطيع أن تصنع ثورة ضد نفسها . الثورة الزراعية البورجوازية – الديموقراطية لا يمكن أن تتحقق في الصين إلا من خلال النضال ضد البورجوازية» [١٧٦] . وثمة اتجاه سياسي صدامي مشابه ينطلق أيضاً من «واقعة» خصوصية الظروف الآسيوية ، ارتبط بموقف تروتسكي الذي أشار كذلك إلى تشابك البورجوازية الرأسمالية مع هذه العلاقات الزراعية الخصوصية . لذلك عارض تروتسكي التحالف مع البورجوازية ، إذ أن سياسة تكتل الطبقات الأربع في الصين (البروليتاريا ، الفلاحون ، البورجوازية الصغيرة ، البورجوازية الرأسمالية) لن تمهد لتحالف البورجوازية مع الامبريالية فحسب ، بل ستصحب معها أيضاً «المحافظة على جميع بقايا مقومات البربرية في الادارة والاقتصاد» [١٧٧] . كذلك جرى التعبير عن هذه «الأطروحة الآسيوية» في الحزب الشيوعي الصيني في اجتماع طارىء للجنة المركزية في ٨/٧ /١٩٢٨ ،

---

(١٧٥) المصدر السابق ، ص . ٢١١ .

(١٧٦) إ . فارغا ، القضايا الأساسية للثورة الصينية ، في : المراسلة الأممية ، رقم ٥٦ ، ١٩٢٨/٦/١٦ . (بالفرنسية – ب . ع .) .

(١٧٧) ل . تروتسكي ، الصين ، الثورة المخنوقة ، برلين ١٩٧٢ ،ص . ٦٣ .

قبل أن يجري رفضها نهائياً في مؤتمر الحزب الذي انعقد بعدئذ بفترة قصيرة . لقد أنكر ذلك الاجتماع الطارىء على البورجوازية الوطنية أية قدرة تحالفية ودحض تصور المرحلة الديموقراطية البورجوازية الذي طرحته نظرية الثورتين . من الواضح تماماً أن هذا انحراف عن الخط الرسمي للكومنترن ، ولم تكن صدفة أن تمت في موسكو بسرعة إقالة تشيو - باي أمين الحزب وقتذاك . على أنه من الخطأ أن يقصر المرء الجدال بين ستالين من جهة وتشو تشيو - باي وغيره من جهة أخرى على التعارض بين «نمط الانتاج الاقطاعي» و «نمط الانتاج الآسيوي» ، كما يلمح إلى ذلك ڤيتفوغل في كتابه «الاستبداد الشرقي»[178] . نحن أميل إلى موافقة سوفري في تقييمه الأكثر حذراً (مما لدى ڤيتفوغل) وهو أن مفهوم نمط الانتاج الآسيوي كان بالتأكيد ملائماً لاتباع خط سياسي معين[179] ، الأمر الذي تجلى في مسعى تشو تشيو - باي كي ينشر بحث ماوتسي تونغ عن الحركة الفلاحية ، وهو بحث منحاز للفلاحين ، وأن يكتب له مدخلاً .

إن مسألة ، إلى أي مدى لا يمكن أن ينشأ المجتمع الاشتراكي إلا من المجتمع الرأسمالي حصراً ، ذات أهمية خاصة ، ليس في الوقت الحاضر فحسب ، بالنظر إلى حركات التحرر العديدة المنطلقة في «العالم الثالث» منذ الحرب العالمية الثانية ، بل إنها مطروحة منذ عصر روسيا القيصرية . وقتذاك كان هناك النارودنيكي الذين أرادوا تحقيق اشتراكيتهم الفلاحية بانكار الدور التاريخي للطبقة العاملة ، وكان لينين الذي استعان بـ «التحليل المجرد لاعادة الانتاج الموّسع في الرأسمالية النقية» (روسدولسكي) - أي لوحة إعادة الانتاج في المجلد الثاني من «رأس المال» - من أجل شرعنة (*) وتعليل ثورة ماركسية في

---

(١٧٨) انظر ڤيتفوعل ، ١٩٦٢ ، ص . ٥٠٣ .

(١٧٩) انظر ج . سوفري ، المصدر المذكور ، ص ١١٥

(*) شرعن الشيء = جعله شرعياً أو مشروعاً .

روسيا[180] . بالنسبة للينين كانت الثورة البورجوازية شرطاً لازماً من أجل متابعة التطور الاجتماعي ، ولذلك هاجم بشدة الفوضويين والشعبويين ، إذ « . . . أنها فكرة رجعية أن يبحث المرء عن خلاص الطبقة العاملة في أي شيء آخر غير استمرار تطور الرأسمالية»[181] .

وقد عبرت الرسالة الشهيرة لفيرا زاسوليتش إلى ماركس في عام ١٨٨١ عن هذه الإشكالية بين الموقفين المختلفين تجاه امكانية الثورة في روسيا ، كتبت في الرسالة : « . . . إن (الرأسمال) يتمتع بروسيا بشعبية كبيرة ، كما أنه يلعب دوراً في مناقشات الثوريين حول المسألة الزراعية في روسيا وحول المشاعة القروية . . . » ، ثم : «أنتم تعلمون أكثر من أي شخص آخر ، كم هي مسألة ملحة إلى أبلغ الحدود في روسيا . . . ، لاسيما بالنسبة لحزبنا الاشتراكي الروسي . . . في الفترة الأخيرة كثيراً ما كنا نسمع بأن المشاعة القروية شكل بدائي حكم عليه التاريخ بالزوال . اولئك الذين يتنبأون بذلك يسمون أنفسهم تلاميذكم : (ماركسيين) . . . أنتم تدركون إذن ، أيها المواطن ، كم يهمنا رأيكم في هذه المسألة وكم ستقدمون لنا خدمة كبيرة لو بيّنتم لنا وجهة نظركم حول مصير مشاعتنا القروية وحول نظرية الحتمية التاريخية بأن جميع بلدان العالم سوف تمر بجميع مراحل الانتاج الرأسمالي»[182] . جواب ماركس كان واضحاً : «يقوم النظام الرأسمالي . . . على الفصل الجذري للمنتجين عن وسائل الانتاج . . . وعماد كل هذا التطور هو مصادرة ملكية المزارعين . لقد تم هذا الفصل بصورة جذرية في انكلترا . . . لكن جميع البلدان الأخرى من اوربا الغربية تجتاز نفس المسيرة . . . «فالحتمية التاريخية» لهذه المسيرة مقصورة إذن على

---

(١٨٠) ر . دوتشكه ، محاولة لوضع لينين على قدميه ، برلين ١٩٧٤ ، ص . ٧٣ .

(١٨١) ف . لينين ، الأعمال المختارة ، المجلد الأول ، برلين ١٩٧٠ ، ص . ٥٦٠ .
الشاهد مأخوذ من «تاكتيكان للديموقراطية الاجتماعية في الثورة الديموقراطية» (١٩٠٥) .

(١٨٢) الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، المجلد ١٩ ، ص . ٥٧٢ ، الحاشية رقم ١٥٥ .

بلدان اوربا الغربية . . . (ذلك لأن) الملكية الخاصة المرتكزة على العمل الفردي . . . ، تزيحها الملكية الخاصة الرأسمالية التي ترتكز على استغلال عمل الآخرين ، على العمل المأجور . بالنسبة لهذا التحرك في الغرب يدور الأمر حول تحول شكل من الملكية الخاصة إلى شكل آخر من الملكية الخاصنة . هذا بعكس الحالة الروسية ، حيث ستتبدّل الملكية المشاعية إلى ملكية خاصة . فالتحليل المقدّم في «الرأسمال» لا يتضمن إذن أية براهين - لا مع ولا ضد قدرة المشاعة القروية على الحياة ، لكن الدراسة الخاصة التي قمت بها حول ذلك والتي استندت فيها على مصادر أصلية ، جعلتني أقتنع بأن هذه المشاعة القروية هي ركيزة البعث الاجتماعي لروسيا . لكن من أجل أن تفعل المشاعة القروية بهذا الاتجاه ، على المرء في البدء أن يتغلب على المؤثرات المعيقة التي تعصف بها من جميع الجهات وأن يوفر لها من ثم الشروط العادية للتطور الطبيعي» [١٨٣] .

إن الأفكار التي يعبر عنها هذا الجواب من ماركس ترتكز بقسمها الأعظم على الدراسات التي قام بها طيلة حياته حول المشاعة الزراعية - التي يمكن أن تتحقق بمختلف الطرق من حيث النموذج والعمر - ، الأمر الذي يظهر واضحاً بشكل خاص في «مسودات الجواب» العديدة الغنية في مضمونها . أما أن ماركس هنا أيضاً يربط مباشرة بين المشاعة الزراعية والاستبداد المركزي [١٨٤] ، فهذا يجب ألا يهمنا إلا من زاوية النظر بأن ركود التطور المتعلق بذلك قد حافظ على هذا النموذج من التشكيلة الاجتماعية حتى القرن العشرين ، ومن هنا تتأتى أهميته المباشرة من أجل التكوين الاشتراكي اللاحق للمجتمع . فهذا الشكل من

(١٨٣) الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، المجلد ١٩ ، ص . ٢٤٢ - ٢٤٣ . يستند ماركس في هذه الرسالة إلى براهين موجودة في الطبعة الفرنسية «لرأسمال المال» . من المثير للاهتمام أن بليخانوف ، لأسباب تكتيكية بالظاهر ، قد نصح فيرا زاسوليتش بأن تبقي جواب ماركس سراً . انظر شنليزنغر ، المصدر المذكور ، ص . ١٩ ، الحاشية رقم ٦ .

(١٨٤) المصدر السابق ، المسودة الثانية ، ص . ٣٩٩ .

المشاعة الزراعية لا يفترق عن المشاعة البدائية إلا في بعض الملامح المميزة . وتتمثل هذه في تحطيم قيد رابطة الدم والتزامن بين الملكية الخاصة والملكية الجماعية والاستحواز الشخصي على نتائج العمل . لهذا السبب يتحدث ماركس عن : «. . . الازدواجية الكامنة في المشاعة الزراعية والتي يمكن أن تمدّ المشاعة بقدرة كبيرة على الحياة»[١٨٥] ، وتسمح بالخيار : «إما أن ينتصر عنصر الملكية فيها على العنصر الجماعي أو أن ينتصر هذا على ذاك . كل شيء يتعلق بالوسط التاريخي الذي تتواجد فيه المشاعة»[١٨٦] .

يظهر من هذا واضحاً أن نظرية نمط الانتاج الآسيوي يمكن أن تدلّ على طريق تطور يسمح للمجتمعات الزراعية في «العالم الثالث» - بالتحديد جمهورية الصين الشعبية - بأن تستفيد من بعض العناصر التقليدية في بناء الاشتراكية ، وتدحض كل تلك الاطروحات التي تشك في مصداقية الثورات التي لا تقودها حصراً بروليتاريا صناعية قوية وواعية[١٨٧] . ذلك لأن تلك المشاعات الأصلية التي تحدد مضمون وكذلك شكل نمط الوجود الطبيعي للانسان ، ماتزال من هذه الناحية تمثّل حتى في شكلها المشوّه موديلاً لتكوين مؤسسات ريفية في المجتمع الاشتراكي ، بأن تتميز عن الماضي بالنسبة للمجتمع الحالي في علاقة المضمون بالشكل . وهذا الاختلاف الفعلي يتجلى في البناء الواعي لعلاقات الانتاج

---

(١٨٥) المصدر السابق ، المسودة الثالثة ، ص . ٤٠٣ .

(١٨٦) الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، المجلد ١٩ ، ص . ٤٠٤ . وعلى كل فان المرء سوف يتنبر تصريح ماركس لو اشتق منه امكانية ثورة منفردة في بلد غير رأسمالي . الأصح أن ذلك يحدث في أفق امكانية مجتمع اشتراكي على مستو عالمي مع مساعدة تضامنية .

(١٨٧) انظر كارير دنكوس وس . شرام ، الماركسية وآسيا ، لندن ١٩٦٩ ، ص . ١٣٠ - ١٣١ ، حيث يعرضان الأطروحة التي قدمها كوزنين عام ١٩٦٤ . (المرجع بالانكليزية . - ب . ع .) .

الاشتراكية وفي مستوى موافق له للقوى الانتاجية [188] - في «جدلية من قاعدة زراعية وبناء صناعي تابع ومفيد لها» ، جرى التعبير عنها في شعار جمهورية الصين الشعبية «يجب النظر إلى الزراعة كقاعدة وإلى الصناعة كعنصر قائد» [189] . بذلك وضمن هذا الإطار تضع الكومونة الشعبية الصينية في التنظيم الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع حجر الأساس لعلاقة جديدة بين الفلاحين والمركزة السياسية ، الأمر الذي يختلف عما جرى حتى الآن من محاولات البناء الاشتراكي . إن تعاون المنتجين الذي أُقيم في الكومونة الشعبية بواسطة فصائل الانتاج [190] يشكل استكمالاً ضرورياً للقيادة المركزية ، التي بسبب تنوع

---

(188) وهذا هو الفرق الحاسم عن محاولة ڤيتفوغل (الاستبداد الشرقي) بصيغة «المجتمع الهدرولي» لفهم العالم الاشتراكي الحاضر باعتباره تقمصاً للاستبدادية الشرقية القديمة . «وهكذا ، كأن مقولة تاريخية اجتماعية مستمدة من وقائع قديمة لها من العمر آلاف السنين قابلة بصورة من الصور للتطبيق على عالم تبدلت صورته جذرياً بفضل التقدم الذي أحرزته القوى الانتاجية ، أو كأن تلك المقولة قابلة للانسحاب على بلدان تسود فيها علاقات إنتاج مغايرة جذرياً ، وهي علاقات الانتاج الاشتراكية» . ج . شينو ، نمط الانتاج الآسيوي ، بعض المنظورات للبحث ، في مجلة : لابنسيه ، رقم ١١٤ ، ١٩٦٤ ، ص . ٣٤ وما يليها . (بالفرنسية . - ب . ع .) . الطبعة العربية لدى دار الحقيقة ، ترجمة جورج طرابيشي ، بيروت ١٩٧٢ ، ص . ٣٩ - ٤٠ . - ملاحظة من ب . ع .

(189) انظر ش . بتلهايم ، هـ . مارشيزيو ، ج . شاريير ، بناء الاشتراكية في الصين ، ميونيخ ١٩٦٩ ، ص . ٣٤ - ٣٥ .

(190) انظر بهذا الخصوص مقالة ك . اوتوماير ، حول التعاون في عملية الانتاج الصيني وأسلوب العمل في الثورة الصينية ، في : الجماليات والاتصالات ، السنة الرابعة ، الدفتر رقم ١٣ ، هامبورغ ١٩٧٣ . هنا تجري بمساعدة المفهوم الماركسي للتعاون محاولة لاستيعاب الخبرات المشتركة التي تأتت للفلاحين الصينيين من عملية الانتاج المباشرة ، كما كانت هذه تتم على قاعدة نمط الانتاج الآسيوي . من هنا تتوضح الكيفية التي كان الثوريون الصينيون يعتمدون بها على خبرات الجماهير .

الشروط الطبيعية للزراعة – التي تفرض بدورها بسبب ضعف تقسيم العمل متطلبات نوعية كثيرة التعقيد – في أمس الحاجة إلى تعاون ومعارف الفلاحين المتمرسين خاصة لدى التجديدات الزراعية [١٩١] . هكذا تغيرت من حيث المضمون جوهرياً علاقة المشاعات الأصلية في نمط الانتاج الآسيوي بالكومونات الشعبية العصرية ، بينما نتجت بشكل ما كيانات موازية من حيث «الشكل» [١٩٢] .

إذا كان انغلز ، إلى حدّ ما ، ينظر برومانسية إلى المشاعات الأصلية ويسقطها دون تمييز على المجتمع الاشتراكي ، فان ماركس يعي صعوبة الموازاة المفهومية بين «الموروث» و«المعاصرة» ، بين المجتمعات القبل – رأسمالية والمجتمعات البورجوازية المتطورة ، التي لا يمكن أن تصبح موضع نقاش قبل أن يكون التفكر النظري بالمجتمع هو في نفس الوقت تفكر ذاتي بشروطه ومقدماته التاريخية الخاصة المحددة [١٩٣] . إن مسودات الرسائل إلى ڤيرا زاسوليتش تدل من

(١٩١) انظر ف . كرامر ، الأصول الاقتصادية الجماهيرية للاشتراكية في الصين وروسيا ، في : ك . ميشكات/ و . نيفت (إعداد) ، البنى الاجتماعية ، فرانكفورت ١٩٧٣ ، ص . ٢٠٥ وما يليها .

(١٩٢) حول الصلة ما بين الشكل والمضمون في البنى الاجتماعية : م . غودلييه ، المصدر المذكور ، ص . ٢٨١ – ٢٨٢ .

(١٩٣) انظر إ . لوكاس ، دراسات ماركس حول فجر التاريخ والاتنولوجيا ١٨٨٠ – ١٨٨٢ ، بالرجوع إلى مستخلصات غير منشورة ، في : سيكولوم ، السنة ١٥ ، ١٩٦٤ ، ص . ٣٤١ . كذلك في المجال السياسي يرى ماركس أن مفاهيم عصرية مثل الديموقراطية والانتخابات الخ لا يمكن بصورة مباشرة سحبها على الظرف الحالي . في مستخلصات مين يشير ماركس – استناداً إلى مورغان – إلى أنه لدى الانفصال التدريجي ما بين العشيرة والأسرة وما تبعه من انفصال بين العموميات والخصوصيات قد جرى فيما يتعلق بقضية أشكال الملكية وانتقالها التمسك بالشكل القديم لترتيبات الخلافة البدائية باعتبارها تخلفاً

خلال مثال المير على الشروط التي تسمح باستمرار العلاقات الاقتصادية لهذا الشكل المشاعي البدائي وجعلها في نفس الوقت أرضية حقيقية لتشكيلة تتجاوز المجتمع البورجوازي . بذلك لا تتواجد امكانية لتطور المشاعة الزراعية إلا بالارتباط مع «الوسط التاريخي» . هذا من جهة . ومن جهة أخرى تتبدى المشاعة الزراعية على أنها نموذج خاص للتشكيلة البدائية التي لا يمكن أن يستوعبها المجتمع الشيوعي العصري إلا ضمن شروط . وهذا ما توضحه خاتمة المسودة الثالثة من رسالة ماركس إلى زاسوليتش : «هذا النظام الذي مازال قائماً حتى اليوم في المشاعة الروسية (المقصود شكل معين من تفتت الأرض الذي يميز المشاعة الزراعية بحكم ازدواجيتها الاقتصادية والذي تقتضيه في الصين بشكل ما زراعة البستنه . ـ المؤلف) . وبغض النظر عن بعض الأضرار الأخرى فانها تتطلب هدراً للجهد والزمن . بالمقابل تشجع على الانتقال إلى الاقتصاد الجماعي الذي تبدو للوهلة الأولى وكأنها تناقضه» (١٩) .

عن الزمن ، إذ أن الارث في الأسرة يتناقض مع الطريقة التانوية (وهي شكل أقدم لوراثة الولد البكر) في انتقال وظائف الزعيم عن طريق الانتخاب . «. . . بالنسبة للوظائف العمومية ، أي زعيم العشيرة أو زعيم القبيلة (*) الخ ، يمكن أن يبقى النظام العشائري القديم هو الغالب ، إنما بالضرورة سيقوم صراع بينهما» (مستخلصات مين ، في : مفكرات اتنولوجية ، المصدر المذكور ، ص . ٣١١) . ينتج عن ذلك ، خاصة بعد أن وقع الزعيم في تناقض مع المشاعة قبل انحلال العشيرة بزمن طويل ، أن الزعيم – على النقيض مما يرى مورغان – كان يجري انتخابه نظرياً فحسب ، وليس فعلياً . هذا النقد يمكن أن يوجه أيضاً بهذا القدر أو ذاك إلى جميع ممثلي نظرية تعاونية المارك وقتذاك الذين كانوا يعتقدون أنهم يمكن أن يجنوا من أصولية المشاعة الأولية مثلاً أعلى في الأعراف لمجتمع القرن التاسع عشر .

(★) في الأصل بالانكليزية : gens chief , tribe chief , gens rule , struggle .

(١٩) الأعمال الكاملة لماركس وانغلز ، المجلد ١٩ ، المسودة الثالثة ، ص . ٤٠٦ .

مع أن الأشكلة الماركسية للعلاقة ما بين المجتمعات الما قبل - رأسمالية والمجتمعات الرأسمالية لا توافق المصلحة المنهجية لنظرنة التشكيلات اللابورجوازية ، فانها مع ذلك يمكن أن تُفهم على أنها نقطة انطلاق ، حيث لن يُفهم التفكير البورجوازي في افتراضاته كعنصر تأسيسي لنظرنة المجتمع البورجوازي فحسب ، بل أيضاً ستنشأ امكانية لأشكلة العصبية الأقوامية في النظرية البورجوازية ، باعتبارها حقاً لحظة لا يجوز أن تُفوتَ ، إنما مع ذلك باعتبارها أيضاً لحظة يجب أن تزول . بالنسبة لنظرية المجتمع علينا إذ ذاك أن نفرق بين شيئين في مفهوم «الموروث» : مرة بمنظور المسطرة التاريخية المستقيمة ، حيث يفهم الماضي من موقع المرحلة الحالية على أنه زائل بالضرورة التاريخية ؛ ومرة ثانية يتجلى الموروث بمعنى السلبي تجاه البورجوازي ، باعتباره خروجاً عن العنصر المعتبر شرطاً مسبقاً .

بذلك يجب ، ليس فقط لغاية نظرية مناقشة العلاقة بين المجتمع البورجوازي والمجتمع الاشتراكي ، بل يجب أيضاً عملياً مناقشة امكانية تطور البلدان غير الصناعية «للعالم الثالث» إلى مجتمع اشتراكي .



كارل ماركس

الأشكال السابقة للانتاج الرأسمالي

(حول السيرورة التي تسبق قيام علاقات الرأسمال أو تكوين التراكم الأولي)

فصل من مخطوط ماركس «أسس نقد الاقتصاد السياسي» المكتوب في الفترة ما بين ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨



إذا كان العمل الحر ومبادلة هذا العمل الحر بنقد ، من أجل إعادة انتاج النقد والانتفاع منه ، من أجل أن يُستهلك من قبل النقد كقيمة استعمالية ليس للمتعة بل كقيمة استعالية من أجل النقد ، (إذا كان هذا العمل الحر) متطلباً للعمل المأجور وواحداً من الشروط التاريخية للرأسمال ، فان فصل العمل الحر عن الشروط الموضوعية لتحقيقه - الفصل عن وسائل الانتاج ومواد العمل - هو متطلب آخر . هذا يعني قبل كل شيء انتزاع العامل من الأرض بصفتها مختبره الطبيعي - بالتالي انحلال كل من الملكية العقارية الحرة الصغيرة والملكية الجماعية المرتكزة على المشاعة الشرقية . في كلا الشكلين يتصرف العامل إزاء الشروط الموضوعية لعمله باعتبارها ملكية له ؛ هذه هي الوحدة الطبيعية للعمل مع متطلباته المادية . بذلك يملك العامل وجوداً موضوعياً مستقلاً عن عمله . فيتصرف هذا الفرد تجاه نفسه تصرف المالك ، تصرف السيد على شروط واقعه . كذلك يتصرف تجاه الآخرين - حسبما يكون هذا المتطلب ، هل هو مستمد من المشاعة أم من العائلات المفردة التي تؤلف الجماعة المشاعية - إما باعتبارهم مالكين شركاء وبنفس القدر تجسيدات للملكية المشاعية ، أو باعتبارهم مالكين مستقلين إلى جانبه أي أصحاب ملكية خاصة مستقلون - إلى جانب ملكية المشاعة نفسها التي كانت سابقاً تمتص كل شيء وتحتوي على كل شيء بصفتها أرضاً مشاعاً[1] مميزة إلى جانب الكثيرين من مالكي الأرض الخاصين .

في كلا الشكلين لا يتصرف الأفراد كعمال ، بل كمالكين - وكأعضاء في المشاعة العاملين فيها أيضاً . الغاية من هذا العمل خلق قيمة - مع أنه من الجائز أن ينتجوا فائض عمل من أجل مبادلته بفائض عمل أجنبي ، أي بمنتوجات فائضة - ؛ بل إن غايته الحفاظ على المالك الفرد وعائلته وكذلك على مجموع

---

(١) في الأصل باللاتينية : ager publicus . - جميع الحواشي من قبل المترجم ، ما لم يذكر غير ذلك صراحة .

المشاعة . إن وضع الفرد موضع العامل ، بهذا التجريد - هو نفسه منتوج تاريخي .

في الشكل الأول [٢] لهذه الملكية العقارية - تظهر في البدء كمتطلب أولي مشاعة طبيعية : عائلة وعائلة موسعة إلى قبيلة ، أو جماعة ناتجة عن تزاوج متبادل بين عائلات أو عن تجمع من قبائل . وبما أننا نستطيع التسليم بأن الحالة الرعوية ، وعموماً الترحال هو الشكل الأول لنمط الوجود ، حيث أن القبيلة لاتحل في موطن معين ، بل ترعى ما تجده أمامها - البشر بطبيعتهم ليسوا مستقرين (إلا إذا صدف وجود وسط طبيعي خصب للغاية ، بحيث يقبعون على شجرة مثل القرود ، فيما عدا ذلك يتجولون [٣] مثل الحيوانات المتوحشة) - ، فان المشترك القبلي ، المشاعة الطبيعية ، لا تظهر كنتيجة بل كمتطلب للاستملاك الجماعي (المؤقت) للأرض واستخدامها [٤] . وإذا استقروا أخيراً ، فان ما سيتطور إليه هذا المشترك الأولي متعلق بهذا القدر أو ذاك بشروط خارجية مختلفة ، مناخية وجغرافية وفيزيائية الخ ، كما هو متعلق باستعداده الطبيعي الخ - أي بطابعه القبلي . المشترك القبلي البدائي ، أو إذا أراد المرء : الكيان القطيعي - الاشتراك بالدم واللغة والعادات والتقاليد - هو المتطلب الأول لتملك الشروط الموضوعية لحياتهم ، ولنشاطهم المعاد إنتاجه والمجسّد (نشاطهم كرعاة ، صيادين ، زرّاع الخ) . الأرض هي المختبر الكبير ، المخزن الذي يمّد بوسائل العمل كما بموارده ، ويقدم كذلك الموطن ، قاعدة المشاعة . سلوكهم تجاه هذه الأرض يتسم بالسذاجة ، فهم يعتبرونها ملكية المشاعة والجماعة التي

---

(٢) وهو الشكل الآسيوي .

(٣) في الأصل بالانكليزية : roaming .

(٤) انظر أرسطو : Aristoteles : De Republica libri VIII et Oeconomica . - ملاحظة من الناشر وهو معهد ماركس - انغلز - لينين بموسكو .

تنتج وتعيد إنتاج نفسها بالعمل الحي . كل فرد يتصرف بصفته عضواً فحسب ، بصفته فرداً [٥] من هذه المشاعة المالكة أو الحائزة . الاستملاك الفعلي من خلال العمل يحدث في ظل هذه المتطلبات ، التي هي بالذات ليست نتاجاً للعمل ، إنما تظهر على أنها متطلباته الطبيعية أو الإلهية [٦] .

حيثما يقوم هذا الشكل على نفس القاعدة الأساسية ، يمكن أن يتحقق بصور مختلفة . على سبيل المثال لا يتعارض معه على الإطلاق ، كما في معظم الأشكال الآسيوية الأساسية ، أن تظهر الوحدة الجامعة ، التي تهيمن على جميع المشاعات الصغيرة ، على أنها المالك الأعلى أو المالك الأوحد ، وأن تظهر بالتالي المشاعات الحقيقية على أنها مجرد حائزات بالوراثة . بما أن هذه الوحدة العليا هي المالك الفعلي والمتطلب الفعلي للملكية المشاعية - فانها يمكن أن تظهر على أنها شيء متميز فوق المشاعات الفعلية الكثيرة المنفردة ، حيث يكون الفرد إذ ذاك بالفعل عديم الملكية ، أو تظهر الملكية - هذا يعني موقف الفرد من الشروط الطبيعية للعمل ولاعادة الانتاج باعتبارها تخصّه ، باعتبارها موضوعية ، باعتبارها طبيعة غير عضوية ، جسداً معطياً لذاتيته - على أنها جاءته بتوسط وكمنحة من الوحدة الجامعة - المتجلية في المستبد بصفته أباً للمشاعات الكثيرة - إلى الأفراد من خلال الجماعة المشاعية المفردة . بذلك فان فائض الناتج - الذي بالمناسبة يتقرر بصورة شرعية تبعاً للاستملاك الفعلي من خلال العمل - يخص بطبيعة الحال هذه الوحدة العليا . لذلك ، في الاستبداد الشرقي ومع انعدام الملكية الذي يبدو أنه يعشعش فيه بصورة قانونية ، تكون بالفعل هذه الملكية القبلية أو المشاعية هي الأساس [٧] ، تنتج على الغالب من الجمع بين الحرفة

---

(٥) في الأصل بالانكليزية : membre (عضو) .

(٦) انظر هيغل ، علم المنطق . - ملاحظة من الناشر .

(٧) انظر رسالة ماركس إلى انغلز بتاريخ ١٤ حزيران ١٨٥٣ . - ملاحظة من الناشر .

والزراعة ضمن المشاعة الصغيرة ، التي تصبح على هذا الأساس مكتفية ذاتياً تماماً والتي تتضمن في ذاتها جميع شروط إعادة الانتاج وفضل الانتاج . قسم من فضل العمل يخصّ المشترك الأعلى ، الذي يتجلى في النهاية بصورة شخص ، ويتحقق فضل العمل هذا في الأتاوة الخ ، كما في الأعمال المشتركة من أجل مجد الوحدة العليا ، جزئياً لمجد المستبد الفعلي ، وجزئياً للكيان القبلي المتخيل ، للإله .

بقدر ما يكون هذا النوع من الملكية المشاعية متحققاً فعلاً من خلال العمل ، فانه يمكن أن يظهر : - إما بشكل أن الجماعات المشاعية الصغيرة تعيش إلى جانب بعضها حياة نباتية ويعمل فيها الفرد على القطعة المقسومة له بصورة مستقلة مع عائلته (ثمة أعمال معينة من أجل المؤونة المشتركة ، لنقل : تأمينات ، من جهة ، ومن أجل تغطية تكاليف المشاعة بصفتها هذه ، أي من أجل الحرب والعبادة الخ . هنا نلتقي لأول مرة بحمى [8] السادة في معناها الأصلي ، مثلاً في المشاعات السلافية ، الرومانية الخ . هنا يكون الانتقال إلى نظام السخرة الخ) . - وإما بشكل أن تشتمل الوحدة العليا على جماعية العمل نفسه التي يمكن أن تصبح نظاماً بمعنى الكلمة ، كما في المكسيك والبيرو بصورة خاصة ولدى السلتيين ولدى بعض القبائل الهندية . ثم إن المشاعية ضمن الكيان القبلي يمكن أن تنزع إلى الظهور بشكل تتمثل فيه الوحدة العليا في رأس العائلة القبلية ، أو بشكل علاقة بين أرباب العائلات . تبعاً لذلك تكون المشاعة إما أكثر استبدادية أو أكثر ديموقراطية . عندئذ تظهر الشروط المشاعية للاستملاك الفعلي من خلال العمل (الأقنية المائية ، وهي هامة جداً لدى الشعوب الأسيوية [9] ، ووسائل

---

(٨) dominium . قسم من أرض المشاعة مخصص لرأس المشاعة ، عربناه بالاسم الذي أطلقته عليه الجاهلية العربية .

(٩) انظر رسالة ماركس إلى انغلز بتاريخ ٢ حزيران ١٨٥٣ ، ورسالة انغلز إلى ماركس بتاريخ ٦ حزيران ١٨٥٣ . - ملاحظة من الناشر .

الاتصال الخ) على أنها من صنيع الوحدة العليا - أي الحكومة الاستبدادية المخيمة فوق المشاعات الصغيرة . لا تتكون مدن حقيقية هنا إلى جانب هذه القرى إلا في النقاط المناسبة جداً للتجارة الخارجية ؛ أو حيث كان رأس الدولة ومرازبته يبادلون مداخيلهم (الناتج الفائض) بالعمل ، ينفقونها بصفتها اعتمادات لشراء العمل[10] .

الشكل الثاني[11] - وقد أحدث مثل الشكل الأول تغييرات جوهرية ، مكانية وتاريخية الخ - هو نتاج حياة تاريخية أكثر تحركاً ، نتاج مصائر وتحولات القبائل البدائية - يفترض أيضاً المشاعة كأول شرط مسبق له ، لكن ليس كما في الحالة الأولى كجوهر يشكل الأفراد مجرد عوارض له أو عناصر منه بصورة فطرية بحتة . إنه لا يفترض الريف كقاعدة ، بل المدينة كموطن (مركز) مُقام للريفيين (المالكين العقاريين) . فتظهر الأرض الزراعية تابعة للمدينة ؛ ليس كما في الحالة الأولى ، حيث القرية مجرد ملحق بالأرض . الأرض بحد ذاتها - مهما وضعت عراقيل أمام اعتمالها ، أمام استملاكها فعلياً - لا تمانع في أن تكون الطبيعة اللاعضوية للفرد الحي ، أن تكون مَشْغَله ، أن تكون وسيلة عمل وموضوع عمل ووسيلة عيش الذات الانسانية . الصعوبات التي تصادفها المشاعة ، لا يمكن أن تنشأ إلا عن المشاعات الأخرى ، التي تكون إما استولت على الأرض أو تهدد مثل هذا الاستيلاء من قبل المشاعة المعنية . لذلك فالحرب هي المهمة العامة الكبيرة ، العمل الجماعي العظيم ،الذي يتطلبه ، سواء الاستيلاء على الشروط الموضوعية للوجود الحي ، أو حماية هذا الاستيلاء وتأبيده . لذلك فالجماعة المشاعية المكوَّنة من عائلات تكون في البدء منظمة تنظيماً حربياً ، ككيان حربي عسكري ، وهذا أحد شروط وجودها كمالكة . تركيز أمكنة الاقامة في

---

(١٠) في الأصل بالانكليزية : Labour - funds .

(١١) وهو الشكل الروماني .

المدينة هو أساس هذا التنظيم الحربي . الكيان القبلي بحد ذاته يؤول إلى سلالات رفيعة ووضيعة ، ومما يزيد في هذا التفاوت الاختلاط بالقبائل المغلوبة الخ .

ملكية المشاعة - باعتبارها ملكية الدولة ، أراض مشاعية [١٢] - تنفصل هنا عن الملكية الفردية . ملكية الفرد هنا ليست هي نفسها ملكية المشاعة كما في الحالة الأولى [١٣] ، حيث لا تنفصل ملكية الفرد عن ملكية المشاعة ، بل يكون الفرد حائزاً للأرض فحسب . كلما كانت ضرورة العمل المشترك للانتفاع من ملكية الفرد - كما على سبيل المثال تمديدات الري في الشرق - عملياً أقل ، كثر خرق الطابع الفطري للقبيلة من خلال حركة التاريخ ، الهجرة ، وابتعدت القبيلة عن موطنها الأصلي واستولت على أراض غريبة ، أي أن القبيلة تطرق شروط عمل جديدة جوهرياً وتتطور طاقة الفرد أكثر - الطابع الجماعي يتحول إلى وحدة سلبية تجاه الخارج ، كما لا بد أن يتحول - ، الأمر الذي يهيىء الظروف بازدياد كي يصبح الفرد مالكاً خاصاً للأرض - لقطع مخصوصة منها - ، تؤول إليه ولعائلته زراعتها .

الجماعة المشاعية - كدولة - هي من جهة أولى علاقة هؤلاء المالكين الخاصين الأحرار والمتساوين ببعضهم ، ترابطهم تجاه الخارج ، وهي في ذات الوقت ضمانتهم . بقدر ما يقوم الكيان المشاعي هنا على أن أعضاءه مؤلفون من مالكين عاملين ، مزارعين صغار ، فان استقلالية هؤلاء تعتمد على علاقتهم ببعضهم كأعضاء في الجماعة المشاعية وتأمين الأراضي المشاعية من أجل الحاجات المشتركة والمجد المشترك . يبقى الشرط المسبق هنا لاستملاك الأرض أن يكون

---

(١٢) في الأصل باللاتينية .

(١٣) في الأصل بالانكليزية : case المقصود بـ «الحالة الأولى» هنا دائماً : الشكل الأول ، وهو الشكل الآسيوي .

الفرد عضواً في الجماعة ، وبما أنه عضو في الجماعة فهو مالك خاص . صلته بملكيته الخاصة هي صلة بالأرض وفي نفس الوقت صلة بوجوده كعضو في الجماعة المشاعية ؛ والحفاظ على ملكيته الخاصة ، بصفتها هذه ، هي على قدم المساواة حفاظ على الجماعة ، والعكس بالعكس الخ . بما أن الجماعة المشاعية قد نشأت كنتاج تاريخي ، ليس فقط بالفعل بل أيضاً بالمعرفة ، ومع أنها كذلك ، فانها هنا شرط مسبق للملكية الأرض - هذا يعني علاقة الذات العاملة بالشروط الطبيعية للعمل كشيء يخصها ، لكن هذه الملكية الخاصة لا تكون إلا من خلال كون الذات العاملة عضواً في الدولة ، إلا من خلال وجود الدولة ، وبالتالي من خلال الشرط المسبق الذي يُنظر إليه كشيء إلهي الخ [١٤] . ثمة تركيز في المدينة مع تبعية للريف ؛ زراعة صغيرة من أجل الاستهلاك المباشر ؛ حرف بشكل عمل منزلي ثانوي تقوم به النساء والبنات (الغزل والحياكة) أو بشكل مستقل في بعض الصناعات اليدوية فقط . يتطلب استمرار المشاعة الحفاظ على المساواة بين المزارعين الأحرار المكتفين ذاتياً [١٥] ، كما يتطلب العمل الخاص باعتباره شرطاً لدوام ملكيتهم . هم يتصرفون كمالكين تجاه الشروط الطبيعية للعمل ؛ لكن هذه الشروط يجب أن تترسخ فعلياً باستمرار عن طريق العمل الشخصي ، باعتبارها شروطاً لشخصية الفرد ومكونات موضوعية لها ولعمله الشخصي .

من جهة أخرى ، فان توجه هذه المشاعة الحربية الصغيرة يدفع بها إلى ما وراء هذه الحواجز الخ (روما ، بلاد الاغريق ، اليهود إلخ) . يقول نيبور : «عندما أكد العرافون لنوما موافقة الآلهة على اختياره ، لم يكن الهَم الأول لهذا الملك التقي أن يقوم بخدمة الآلهة ، بل بخدمة البشر . لقد وزع الأراضي ،

---

(١٤) جملة مشوشة ، كان لا بد لترجمتها ترجمة مفيدة من بعض الاجتهاد الشخصي .

(١٥) في الأصل بالانكليزية self -sustaining peasants .

التي كسبها رومولوس [١٦] في الحرب وتركها لمن يستولي عليها : ابتدع عبادة الترمينوس [١٧] . جميع المشرعين القدماء ، وفي مقدمتهم موسى ، حققوا النجاح لتدابيرهم في سبيل الفضيلة والعدالة والأخلاق الحميدة على أساس ملكية الأرض ، أو على الأقل على أساس الحيازة الوراثية المضمونة للأرض ، لأكبر عدد ممكن من المواطنين» (المجلد الأول ، ص . ٢٤٥ ، الطبعة الثانية ، التاريخ الروماني) . يجد الفرد نفسه في ظروف من كسب العيش لا يبغي فيها إحراز ثروة ، بل الأكتفاء الذاتي ، هو إعادة إنتاج لذاته كعضو في المشترك ، إعادة إنتاج نفسه كمالك لقطعة أرض و ، بصفته هذه ، كعضو في المشاعة [١٨] . استمرار الكومونة (*) يكون باعادة انتاج جميع أعضاء هذه الكومونة كمزارعين مكتفين ذاتياً ، الذين فائض وقتهم يخص ذات الكومونة ، يخص عمل الحرب الخ . فملكية العمل الخاص تتم بتوسط من ملكية شرط العمل - ملكية حصة الأرض المضمونة من جهتها بوجود الجماعة المشاعية ، وهذا بدوره بفائض العمل في شكل الخدمة العسكرية إلخ من قبل أعضاء الجماعة . ليس بالتعاون في العمل المنتج للثروة يعيد عضو الجماعة المشاعية إنتاج نفسه ، بل بالتعاون في العمل في سبيل المصالح المشتركة (الخيالية والحقيقية) من أجل الحفاظ على الرابطة نحو الخارج وفي الداخل . الملكية تخص مواطني روما ، المالك الخاص للأرض لا يكون إلا رومانياً ، لكنه بصفته رومانياً فهو مالك خاص للأرض .

---

(١٦) رومولوس : مؤسس مدينة روما بالاشتراك مع أخيه التوأم روموس ، تبعاً للأساطير الرومانية .

(١٧) ترمينوس : إله روماني ، رب حجارة التخوم ، حامي الممتلكات الزراعية .

(١٨) في الأصل بالانكليزية بدءاً من : يجد الفرد نفسه . . .

(★) كثيراً ما يستخدم ماركس أكثر من اسم لمسمى واحد . هنا : كومونة ومشاعة وجماعة مشاعية ومشترك بمعنى واحد تقريباً .

الشكل [الأخر][١٩] لملكية الأفراد العاملين ، الأعضاء المكتفين ذاتياً للمشترك[٢٠] ، للشروط الطبيعية لعملهم هو الجرماني . هنا لا يكون ، كما في الشكل الشرقي الأصيل ، عضو الجماعة بصفته هذه حائزاً مشاركاً في الملكية المشتركة (حيث لا تتواجد الملكية إلا كملكية للجماعة ، لا يكون العضو الفرد بصفته هذه سوى حائز لجزء مخصص ، متوارث أو غير متوارث ، إذ أن أي قسم من الملكية لايخصّ أي عضو لذاته ، بل كعضو مباشر في الجماعة المشاعية ، أي باعتباره ضمن الوحدة مباشرة ومعها ، وليس مفترقاً عنها . هذا الفرد هو إذن مجرد حائز . فلا وجود سوى للملكية الجماعية ، وللحيازه الفردية . نمط هذه الحيازة في علاقتها مع الملكية المشاعية يمكن أن يتجلى تاريخياً ومكانياً إلخ بصور مختلفة تماماً ، وذلك حسبما يكون العمل ، هل يبذله الحائز بمعزل عن الجماعة أم تحدده الجماعة نفسها أم تحدده الوحدة العليا المخيّمة فوق الجماعة المنفردة) . كذلك ليس الأمر ، كما في الشكل الروماني ، الاغريقي (باختصار : الشكل الأنتيكي[٢١] الكلاسيكي - هنا تستولي الجماعة على الأرض ، هي أرض رومانية ؛ قسم منها يبقى للجماعة بصفتها هذه ، بمعزل عن أفراد الجماعة ، أملاك مشاع بأشكالها المختلفة ؛ القسم الآخر يجري تقسيمه وكل قطعة من الأرض هي رومانية من حيث أنها ملكية خاصة ، حمى أحد الرومان ، حصته المخصصة من المختبر . غير أنه لا يكون رومانياً إلا بقدر ما يحوز على حق السيادة على قسم من الأرض الرومانية . «في العصر القديم كانت الحرفة المدينية والتجارة محتقرتين ، بينما الزراعة محترمة ؛ في العصر الوسيط أصبح التقييم معكوساً»[٢٢] . «حق الانتفاع

(١٩) الشكل الثالث ، وهو الشكل الجرماني .

(٢٠) في الأصل بالانكليزية : selfsustaining membres of the community .

(٢١) الأنتيكي = القديم ، وهو الاغريقي الروماني .

(٢٢) انظر نيبور ، الجزء الأول ، ص . ٤١٨ . - ملاحظة من الناشر وهو معهد ماركس - انغلز - لينين في موسكو .

بأرض الجماعة كحق تصرف كان بالأصل مقصوراً على الأرستقراطيين الرومان ، سلموه فيها بعد لمواليهم . التحويل من أرض مشاع إلى ملكية خاصة كان حصراً من نصيب العوام . جميع التحويلات كانت لصالح العوام ، وتعويضات عن حصتهم في أرض الجماعة . ملكية الأرض الحقيقية ، باستثناء ما حول أسوار المدينة ، كانت في الأصل في أيدي العوام وحدهم (فيما بعد ملحقة بالجماعات المشاعية الريفية)» [٢٣] . «الجوهر الأساسي للعامة الرومان هو كونهم مجموعة من الزارعين ، كما تعبر عن ذلك ملكيتهم كمواطنين . كان القدماء بالاجماع يعتبرون زراعة الأرض هي المهنة الحقيقية للرجل الحر ، يعتبرونها مدرسة الجندي . بالزراعة يكون الحفاظ على الأصل القديم للأمة . فالأمة تتغير في المدن ، حيث يحلّ التجار الغرباء والكسبة ، كما ينزح إليها السكان الأصليون رغبة بالكسب . في كل مكان تتواجد فيه العبودية يبحث المعتوق عن لقمة عيشه في مثل هذه الأشغال التي غالباً ما تحقق له ثروات : لذلك كانت هذه الأشغال في العصر القديم أيضاً على الغالب في أيديهم ، ولهذا لا تليق بالمواطن : ومن هنا جاء الرأي القائل بأن السماح للحرفي بحقوق المواطن كاملة أمر محفوف بالمخاطر (في الأحوال العادية كان هؤلاء محرومين من ذلك لدى الاغريق القدماء) . ولم يكن مسموحاً لأي روماني بأن يعيش حياة الحرفي أو التاجر الصغير [٢٤] . لم يكن القدماء يدرون شيئاً عن مقام الروابط الحرفية ، كما هو معروف في تاريخ المدن القروسطية ؛ وحتى هنا انخفضت الروح القتالية ، عندما تغلبت هذه الروابط على السلالات الأرستقراطية ، وفي النهاية انطفأت تماماً ؛ وكذلك فقدت المدن احترامها الخارجي وحريتها» [٢٥] .

---

(٢٣) انظر نيبور ، الجزء الأول ، ص . ٤٣٥ - ٤٣٦ . - ملاحظة من الناشر .

(٢٤) في الأصل باليونانية .

(٢٥) انظر نيبور ، الجزء الأول ، ص . ٦١٤ - ٦١٥ . - ملاحظة من الناشر .

«كانت قبائل الدول القديمة تقوم على أحد أساسين : حسب الأنساب أو حسب الأقاليم . قبائل الأنساب سبقت زمنياً القبائل الاقليمية ، واندحرت أمامها في كل مكان تقريباً . أكثر أشكال قبائل الأنساب تطرفاً وصرامة هي ذات التوجه الطوائفي ، حيث تكون طائفة قبلية مفصولة عن الأخرى ، محرومة من حق التبادل الزواجي ، متفاوتة في قيمتها الاجتماعية ، مرتبطة بمهنة محددة لا تتغير . أما القبائل الاقليمية فقد جاء انقسامها حسب التوزع الجغرافي إلى نواح وقرى ، بحيث أنه في أتيكا تحت زعامة كلايستنز [26] ، من كان قاطناً وقت التقسيم في قرية سُجّل من أهلها ضمن القبيلة التي تقع هذه القرية في منطقتها . في العادة كان خلفه يُحسبون على نفس القبيلة ونفس القرية ، بغض النظر عن مكان إقامتهم ، الأمر الذي كان يعطي هذا التقسيم مظهر الانتماء للسلف» [27] . «هذه السلالات الرومانية لم تكن قرابات دم ، لذلك كان شيشرو يميّز الأحرار بأن يضيف النسب إلى الاسم المشتركي . المقدسات المشتركة لدى العشائر الرومانية انتهت فيما بعد (في زمن شيشرو نفسه) . أكثر ما جرى الحفاظ عليه هو وراثة ابن العشيرة المتوفي دون أهل ودون وصية . في أقدم الأزمان كان أبناء العشيرة ملزمين بمساعدة المحتاج من بينهم في حمل الأعباء غير العادية التي ينوء بها» [28] (هذا لدى الألمان في الأصل ، ولأطول فترة لدى الديتمارسيين) [29] . روابط عشائرية [30] . تنظيمات أكثر عمومية من العشائر لم يكن يوجد في العالم

---

(٢٦) ما بين القرنين السادس والخامس قبل الميلاد .

(٢٧) انظر نيبور ، الجزء الأول ، ص . ٣١٧ - ٣١٨ . - ملاحظة من الناشر .

(٢٨) انظر نيبور ، الجزء الأول ، ص . ٣٢٨ - ٣٢٩ . - ملاحظة من الناشر .

(٢٩) سكان منطقة ديتمارشن التي تقع حالياً ضمن ألمانيا الاتحادية ، في الشمال ، على الساحل الغربي لهولشتاين ما بين نهري الإلبه والآيدز ، وهم فرع من الساكسون .

(٣٠) انظر نيبور ، الجزء الأول ، ص . ٣٣١ . - ملاحظة من الناشر .

القديم [٣١] . لذلك شكل لدى الغاليين آل كامبل النبلاء وتابعوهم عشيرة [٣٢] . بما أن الارستقراطي الروماني كان يمثل المشاعة بدرجة أكبر من غيره ، فانه كان يتصرف بالأراضي المشاع ويستخدمها بواسطة مواليه إلخ (ويستملكها أيضاً بالتدريج) .

الجماعة المشاعية الجرمانية لم تكن تتركز في المدينة . بمجرد التركيز في المدينة - باعتبارها مركزاً للحياة الريفية وموطناً للعمال الزراعيين وكذلك مركزاً لقيادة الحروب - تمتلك الجماعة بصفتها هذه وجوداً خارجياً ، متميزاً عن وجود الفرد ، التاريخ الكلاسيكي القديم هو تاريخ المدن ، إنما تلك المدن القائمة على الملكية العقارية والزراعة . التاريخ الآسيوي هو نوع من الوحدة غير المتمايزة بين المدينة والريف (ولا تعتبر هنا المدن الكبيرة حقاً أكثر من معسكر أميري ، حمل ممتاز فوق البناء الاقتصادي الحق) . العصر الوسيط (العهد الجرماني) ينطلق من الريف كموطن للتاريخ الذي يتابع تطوره من ثم من خلال التناقض بين المدينة والريف . التاريخ المعاصر هو تمدين للريف ، وليس كما في العصر الأنتيكي تريفاً للمدينة .

لدى [٣٣] اتحادها بالمدينة تمتلك الجماعة المشاعية بصفتها هذه وجوداً اقتصادياً . الوجود المجرد للمدينة بصفتها هذه يختلف عن الكثرة المجردة للمنازل المستقلة . فالكل هنا لا يتكون من مجموع أجزائه ، هو نوع من العضوية المستقلة . لدى الجرمان ، حيث كان فرادى أرباب الأسر يستقرون في

---

(٣١) المصدر السابق ، ص . ٣٣٣ . - ملاحظة من الناشر .

(٣٢) المصدر السابق ، ص . ٣٣٥ . ملاحظة من الناشر .

(٣٣) يبدأ هنا دفتر جديد تحت عنوان : الدفتر الخامس (فصل الرأسمال - تابع) . على صفحة العنوان مكتوب : الدفتر الخامس ، كانون الثاني ١٨٥٨ ، لندن (البدء في ٢٢ كانون الثاني) . - ملاحظة من قبل الناشر .

الغابات منفصلين عن بعضهم بمسافات طويلة (٣٤) ، لا وجود للجماعة – من النظرة الخارجية – إلا كلما اجتمع أعضاء المشاعة ، مع أن وحدتهم ، الموجودة بحد ذاتها ، تتجسد في الأصل الواحد واللغة والماضي المشترك والتاريخ الخ . الجماعة المشاعية تظهر إذن كتجمع ، وليس كجمعية ، تظهر كاتحاد يؤلف المالكون الزراعيون ذواته المستقلة ، وليس كوحدة . لذلك ليس للكيان المشاعي من حيث الفعل وجود كدولة ، ككيان حكومي ، كما هو الأمر لدى القدماء (٣٥) ، لأن ليس له وجود كمدينة . ولكي تكتسب الجماعة وجوداً فعلياً ، كان على المالكين العقاريين الأحرار أن يعقدوا اجتماعات (٣٦) ، بينما في روما مثلاً كان للمشاعة وجود يتمثل ، خلال هذه الاجتماعات ، في وجود المدينة بذاتها وفي الموظفين المترأسين عليها . في الحقيقة توجد لدى الجرمان أيضاً أراض مشاع ، أراض للمشاعة أو للشعب ، إلى جانب ملكية الأفراد . إنها أراضي الصيد والرعي والاحتطاب الخ ، أي ذلك القسم من أراضي البلاد الذي لا يمكن أن يُوزع ، إذا كان عليه أن يقوم في شكله هذا بدور وسيلة الانتاج . لكن هذه الأراضي المشاع لا تظهر ، كما لدى الرومان على سبيل المثال ، على أنها وجود اقتصادي مميز للدولة إلى جانب المالكين الخاصين ، حتى أن هؤلاء يكونون حقاً مالكين خاصين بقدر ما يكونون مستبعدين أو مجردين ، مثل العوام (٣٧) ، من استخدام الأراضي المشاع . لدى الجرمان لا تظهر الأراضي المشاع إلا كاستكمال للملكية الفردية ، ولا تكتسب هذه الأراضي المشاع صفة الملكية إلا بقدر ما يُذاد عنها كحيازة مشتركة للقبيلة المعنية ضد القبائل المعادية (٣٨) . لا تظهر ملكية الفرد

(٣٤) انظر تاسيتوس : جرمانيا ، الفصل السادس عشر . – ملاحظة من الناشر .

(٣٥) الاغريق والرومان .

(٣٦) انظر تاسيتوس ، المصدر المذكور ، الفصل ١١ – ١٣ . – ملاحظة من الناشر .

(٣٧) في الشكل الروماني .

(٣٨) انظر تاسيتوس ، المصدر المذكور ، الفصل السادس والعشرون . – ملاحظة من الناشر .

على أنها بتوسط من الجماعة المشاعية ، بل المشاعة وملكية المشاعة تظهران على أنهما وجدتا بتوسط ، هذا يعني كصلة فيما بين الذوات المستقلة .

الكل الاقتصادي هنا هو بالأساس [٣٩] متضمن في كل منزل من المنازل ، والمنزل يؤلف لذاته مركزاً مستقلاً للانتاج (المانيفاكتوره ما هي سوى عمل منزلي جانبي للنسوة إلخ) . في العالم الأنتيكي تكون المدينة مع ماركها الزراعي هي الكل الاقتصادي . في العالم الجرماني لا يتركز في محل السكن الواحد ، الذي لا يظهر إلا كنقطة [٤٠] في الأرض التي تخصه ، كثير من المالكين ، بل عائلة واحدة كوحدة مستقلة . في الشكل الآسيوي (أو على الأقل حيث يسود هذا الشكل) لا ملكية للفرد ، بل له حيازة فقط ، الجماعة المشاعية هي المالك الفعلي الحقيقي - إذن الملكية هي مجرد ملكية مشاعية للأرض . لدى القدماء (الرومان كمثال كلاسيكي ، حيث يكون الوضع في أنقى وأوضح أشكاله) يكون الشكل متناقضاً ، ما بين ملكية الدولة العقارية وملكية الأفراد العقارية ، بحيث أن الملكية الأخيرة تكون بتوسط من الأولى أو أن الأولى نفسها تتواجد في هذا الشكل المزدوج . لذلك فالمالك العقاري الخاص هو في نفس الوقت مواطن مديني . اقتصادياً تتحلل المواطنية إلى الشكل البسيط الذي يكون فيه المزارع ساكن مدينة . في الشكل الجرماني لا يكون المزارع من رعايا الدولة ، أي لا يكون من سكان المدينة ، بل الأساس هو المسكن العائلي المستقل المنعزل الذي يحقق أمنه من خلال ارتباطه مع المساكن العائلية الأخرى التابعة لنفس القبيلة ، ولقاءاتهم بين الحين والآخر من أجل الحرب والدين والقضاء الخ ، مما يضمن لهم أمناً متبادلاً . الملكية العقارية الفردية لا تظهر هنا كشكل مناقض لملكية المشاعة العقارية ، ولا أنها وُجدت بتوسط من هذه المشاعة ، بل العكس صحيح

---

(٣٩) في الأصل : au fond .

(٤٠) انظر هيغل ، علم المنطق . - ملاحظة من الناشر .

الجماعة المشاعية لم تتوجد إلا في صلة هؤلاء المالكين الفرديين ببعضهم وبصفتهم هكذا . ملكية المشاعة بصفتها هذه لا تظهر إلا كملحق مشتركي للمنازل القبلية والاستملاكات العقارية الفردية . فلا الجماعة المشاعية هي جوهر يمثل الأفراد أعراضه ، ولا هي شيئاً عاماً يمثل وحدة موجودة ، سواء في تصور الناس أو في وجود المدينة وحاجاتها المدينية المميزين عن وجود وحاجات الفرد أو في أرضها المدينية التي تمثل وجود الجماعة المميز عن الوجود الاقتصادي الخاص بعضو الجماعة . بل إن الجماعة المشاعية باعتبارها كياناً مشتركاً باللغة والدم إلخ هي بحد ذاتها متطلب مسبق لوجود المالك الفردي ، لكنها من جهة أخرى لا تتوجد إلا باجتماعها الفعلي من أجل الأغراض المشتركة ، و- بقدر ما لها من وجود اقتصادي مميز- بالتقائها في أرض الصيد والرعي الخ المستخدمة بصورة مشتركة ، حيث تُستخدم من قبل كل مالك فرد بصفته هذه ، لا باعتباره ممثلاً للدولة (كما في روما) . إنها ملكية مشتركة فعلاً تخص المالكين الفرديين بصفتهم هذه ، ولا تخصهم كرابطة ذات وجود منفصل عن وجود الفرد[41] .

في الحقيقة يتعلق الأمر هنا بمايلي : في جميع هذه الأشكال التي تشكل فيها الملكية العقارية والزراعة قاعدة النظام الاقتصادي ، ويكون بالتالي الهدف الاقتصادي هو انتاج قيم استعمالية ، و (في جميع هذه الأشكال)[42] التي تتم فيها إعادة إنتاج الفرد في إطار علاقته بالجماعة المشاعية التي يمثل قاعدتها ، نجد :

١) تملك الشرط الطبيعي للعمل ، تملك الأرض باعتبارها الأداة الأصلية للعمل ، باعتبارها مختبراً ، وكذلك باعتبارها مخزناً للمواد الخام . ولكن التملك لا يكون من خلال العمل ، بل كمتطلب مسبق له . يقف الفرد من الشروط الموضوعية للعمل بكل بساطة على أنها تخصّه ، على أنها الطبيعة اللاعضوية

(٤١) انظر تاسيتوس ، المصدر المذكور . - ملاحظة من الناشر .

(٤٢) ما بين القوسين مضاف من قبلي لتوضيح المعنى . - ب . ع .

لذاتيته والتي تتحقق فيها هذه الذاتية . الشرط الموضوعي الرئيسي للعمل لا يظهر على أنه بالذات نتاجاً للعمل ، بل يتواجد على أنه طبيعة . من ناحية هناك الفرد الحي ، وهناك من الناحية الأخرى الأرض كشرط موضوعي لاعادة انتاج هذا الفرد .

٢) لكن موقف الفرد هذا من الأرض باعتبارها ملكية للفرد العامل - الذي بذلك منذ البدء لا يظهر كمجرد فرد عامل ، لا يظهر بهذا التجريد ، بل يحوز في ملكيته للأرض على نمط وجود موضوعي يسبق نشاطه ولا يظهر كمجرد نتيجة لهذا النشاط ، ويكون كذلك متطلباً مسبقاً لنشاطه ، مثله مثل جلده وأعضاء حواسه التي هو في الحقيقة يعيد انتاجها ويطورها إلخ أيضاً ضمن سيرورة الحياة ، لكن هي بدورها تتطلبها عملية إعادة الانتاج - (هذا الموقف) [٤٣] يتوسطه في لحظته الوجود الفطري والمطوّر إلى هذا الحد أو ذاك تاريخياً والمعدّل للفرد كعضو في جماعة مشاعية - وجوده الفطري كعضو في قبيلة إلخ .

الفرد المنعزل لا يستطيع أن يملك أرضاً ، كما لا يستطيع أن يتكلم . على أنه يمكن أن يقتات منها مثلما تفعل الحيوانات . أما الوقوف من الأرض موقف المالك فيكون دائماً بتوسط من خلال الاستيلاء السلمي أو القسري على الأرض من قبل القبيلة ، من قبل الجماعة المشاعية بأي شكل فطري إلى هذا الحد أو ذاك أو متطور تاريخياً . هنا لا يمكن أن يظهر الفرد إطلاقاً في تلك العزلة المجردة [٤٤] التي يظهر فيها العامل الحر المنفرد . فإذا كان مفترضاً بالشروط الموضوعية لعمله أن تخصّه ، فمن المفترض فيه ذاتياً أن يكون هو عضواً في جماعة مشاعية تتوسط علاقته بالأرض . صلته بالشروط الموضوعية للعمل يتوسطها وجوده كعضو في

---

(٤٣)انظر الحاشية السابقة .

(٤٤) punktualitaet . انظر هيغل ، علم المنطق . - ملاحظة من الناشر .

الجماعة ؛ من جهة أخرى يتحدد الوجود الفعلي للجماعة من خلال الشكل المحدد لملكيته على الشروط الموضوعية لعمله . قد تظهر هذه الملكية التي يتوسطها وجود المشاعة : (١) كملكية مشتركة ، حيث يكون الفرد مجرد حائز ولا وجود للملكية الخاصة للأرض . (٢) أو تظهر هذه الملكية في الشكل المزدوج لملكية الدولة وملكية الفرد ، جنباً إلى جنب ، بحيث تظهر الملكية الأخيرة محدثة من خلال الملكية الأولى ، وبالتالي لا يكون ولا يمكن أن يكون مالكاً إلا من هو مواطن في الدولة ، من جهة أخرى ، في ذات الوقت تحوز ملكيته كمواطن وجوداً خاصاً .
(٣) أو تكون أخيراً ملكية المشاعة مجرد استكمال للملكية الفردية ، بحيث أن الملكية الفردية هي القاعدة وأن ملكية المشاعة لا تنوجد بذاتها إلا في اجتماع أعضاء الجماعة وفي اتحادهم من أجل الأغراض المشتركة . فسواء ظهرت الملكية في أي من الأشكال الثلاثة ، فان هذه الأشكال المختلفة من مواقف أعضاء المشاعة أو القبيلة تجاه أرض القبيلة – تجاه الأرض التي حلت فيها القبيلة – تتعلق بجزء منها بالخصائص الطبيعية للقبيلة ، وبجزء آخر بالشروط الاقتصادية التي تتصرف فيها القبيلة فعلا كمالك للأرض ، أي تستحوذ من خلال العمل على خيراتها ، وهذا بدوره يتعلق بالمناخ وطبيعة التربة ونمط استغلالها ، كما تفرضه طبيعتها ، ويتعلق بالموقف من القبائل المعادية أو المجاورة ، وبالتغييرات التي تحدثها الهجرات والتجارب التاريخية إلخ . من أجل أن تستمر الجماعة المشاعية على نمطها القديم ، بصفته هذه ، من الضروري أن تعيد إنتاج أعضائها في ظل الشروط الموضوعية التي قامت عليها . الانتاج بالذات ، نمو السكان (وهذا يدخل أيضاً ضمن الانتاج) يلغي بالضرورة شيئاً فشيئاً هذه الشروط ، يقضي عليها بدل أن يعيد إنتاجها إلخ ، وبذلك تزول المشاعة مع علاقات الملكية التي بُنيت عليها . أكثر أشكال المشاعة مقاومة واستمراراً هو بالضرورة الشكل الشرقي . هذا يعود إلى الأساس الذي يقوم عليه هذا الشكل ، يعود إلى أن الفرد لا يصير مستقلاً عن الجماعة المشاعية ، ويعود إلى الدورة الأكتفائية

للانتاج ، والوحدة بين الزراعة والصناعة اليدوية إلخ . فإذا غيّر الفرد علاقته بالجماعة المشاعية ، فانه يغيّر بذلك الجماعة المشاعية ويعمل على تقويضها ، كما يعمل على تقويض أساسها الاقتصادي . من جهة أخرى يحدث تغيّر في هذا الأساس الاقتصادي - من خلال جدليته الخاصة ، إفقار إلخ . الشؤون الحربية والاحتلال ، على وجه التحديد ، التي في روما مثلاً تعدّ أساساً من الشروط الاقتصادية للجماعة المشاعية ذاتها ، تقضي على الرابط الحقيقي الذي ترتكز عليه الجماعة .

في جميع هذه الأشكال يكون أساس التطور هو إعادة إنتاج علاقات الفرد تجاه جماعته المشاعية - هذه العلاقات المتواجدة بصورة فطرية إلى هذا الحد أو ذاك أو التي حدثت تاريخياً إنما صارت تقليدية - ، وإلى جانب وجود محدد ، مقدر سلفاً بالنسبة للفرد وموضوعي ، سواء في موقفه تجاه شروط العمل أو تجاه العاملين معه ، أبناء قبيلته إلخ . - هذا هو أساس التطور الذي يكون لذلك منذ البدء تطوراً محدوداً ، لكن مع إزالة هذه الحدود يكون التطور نحو الانحلال والزوال [٤٥] . هكذا كان عند الرومان تطور الرق ، تركيز الأملاك العقارية ، التبادل ، النظام النقدي ، الاحتلال إلخ ، مع أن جميع هذه المقومات كانت إلى حد معين تبدو متلائمة مع الأساس الرقي ، وتبدو موسعة له جزئياً دون قصد ، وبجزئها الآخر كانت تبدو أنها ناجمة عنه جراء سوء الاستخدام . كان يمكن أن تحدث هنا تطورات عظيمة ضمن دائرة معينة . يمكن أن يظهر الأفراد بمظهر العظماء . لكن لا يمكن التفكير هنا بتطور حرّ وكامل ، لا على مستوى الفرد ولا على مستوى المجتمع ، ذلك لأن مثل هذا التطور يتناقض مع العلاقة الأصلية [٤٦] .

---

(٤٥) انظر هيغل ، علم المنطق . - ملاحظة من الناشر .
(٤٦) انظر هيغل ، محاضرات في علم الجمال . - ملاحظة من الناشر .

لا نجد لدى القدماء أي بحث في مسألة : أي أشكال الملكية العقارية إلخ أكثرها انتاجية ، أيها يحقق أكبر ثروة ؟ لا يبدو أن الثروة كانت غاية الانتاج ، مع أن كاتو قد يكون بحث فعلاً مسألة ، أية طريقة لزراعة الأرض تدر أكبر غلّة [47] ، أو قد يكون بروتوس أقرض نقوده بأعلى الفوائد [48] . البحث كان دائماً عن نمط الملكية الذي يخلق أفضل المواطنين . ولم تكن الثروة غاية لذاتها إلا لدى الشعوب التجارية القليلة - محتكري تجارة النقل [49] - ، التي عاشت في مسامات العالم القديم ، مثل اليهود في المجتمع القروسطي . إن الثروة هي من جهة شيء ، متحقق في أشياء ، في منتجات مادية ، يقابلها الانسان كذات ؛ ومن جهة أخرى هي كقيمة مجرد سلطة على عمل الغير [50] ، ليس بغاية السلطة ، بل من أجل التمتع الشخصي إلخ . في جميع الأشكال تظهر الثروة في هيئة شيئية ، سواء كانت شيئاً ، أو علاقة من خلال الأشياء التي تقع خارج الفرد وعرضاً إلى جانبه . هكذا يبدو التصور القديم ، الذي يظهر فيه الانسان - كيفما كان تعريفه المحدود الأفق ، قومياً أم دينياً أم سياسياً - على أنه غاية الانتاج ، أرفع بكثير من العالم المعاصر الذي يظهر فيه الانتاج على أنه غاية الانسان وتظهر الثروة على أنها غاية الانتاج [51] . لكن عملياً ، لو جرى التخلص من الشكل البورجوازي الضيق الأفق ، ماذا تكون الثروة غير شمولية الحاجات

---

(٤٧) انظر كاتو : M . Porcius Cato : De Re Rustica - ملاحظة من الناشر . وكاتو سياسي وخطيب وكاتب روماني ، عاش من ٢٣٤ - ٤١٩ ق م .

(٤٨) انظر M . Tullii Ciceronis : Epistolarum ad Atticum . Liber Quintus - ملاحظة من الناشر .

(٤٩) في الأصل بالانكليزية : carrying trade .

(٥٠) انظر آدم سميث : An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations . - ملاحظة من الناشر .

(٥١) انظر هيغل : محاضرات في علم الجمال . - ملاحظة من الناشر .

والقدرات والمتع والقوى الانتاجية إلخ لدى الأفراد ، التي نتجت من خلال التبادل الشامل ؟ ماذا تكون غير التطور الكامل لسيطرة الانسان على القوى الطبيعية ، سواء قوى ما يسمى بالطبيعة أو قوى طبيعة الانسان الخاصة ؟ وغير الكشف المطلق عن استعدادات الانسان الخلاقة ، دون أية متطلبات أخرى غير التطور التاريخي السابق ، الذي يجعل من هذه الكلية في التطور غاية لذاتها ، هذا يعني تطور كل القوى الانسانية بصفتها هذه ، غير مقاسة بأي مقياس موجود من قبل ؟ ألا تكون حيث لا يعيد الانسان انتاج نفسه بمحدودية ، بل ينتج كليته ؟ حيث لا يسعى للبقاء على أي شيء صار إليه ، بل أن يكون في الحركة المطلقة للصيرورة ؟ في الاقتصاد البورجوازي - وحقبة الانتاج التي تقابله - يظهر هذا الكشف التام عن الدواخل الانسانية كتفريغ تام ، ويظهر هذا التجسيد الشامل على أنه تغريب كلي ، ويظهر تحطيم جميع الغايات المحددة والأحادية على أنه تضحية بالغاية الذاتية من أجل غاية خارجية تماماً . لذلك يظهر من جهة أن العالم القديم الطفولي هو الأرفع (٥٢) . ومن جهة أخرى نجد العالم القديم في كل مكان نبحث فيه عن قوام وشكل مغلق وعن حدود معطاة . هو إرضاء في موقع معين ؛ بينما العالم المعاصر لا يقدم إرضاء ، وحيث يبدو كذلك ، فهو وضيع (٥٣) .

مايدعوه السيد برودون منشأ غير اقتصادي للملكية - ويقصد الملكية العقارية (٥٤) - ، هو العلاقة ما قبل البورجوازية للفرد بالشروط الموضوعية للعمل ، أصلاً بالشروط الموضوعية الطبيعية للعمل ، ذلك لأنه كما أن الذات العاملة هي فرد طبيعي ، كيان طبيعي ، كذلك فان الشرط الموضوعي الأول

---

(٥٢) انظر فريدريش شيللر : آلهة الاغريق . - ملاحظة من الناشر .
(٥٣) انظر هيغل : محاضرات في علم الجمال . - ملاحظة من الناشر .
(٥٤) انظر كارل ماركس ، بؤس الفلسفة . - ملاحظة من الناشر .

لعملها يظهر كطبيعة ، كأرض ، كجسدها اللاعضوي [٥٥] . والفرد نفسه ليس فقط الجسد العضوي ، بل هو هذه الطبيعة اللاعضوية كذات . هذا الشرط ليس من انتاجه ، بل موجود قبله ، هو كوجود طبيعي خارج عنه سابق له . وقبل أن نتابع تحليلنا ، مازال هناك شيء آخر : ليس بامكان الشاطر برودون فحسب ، بل لا بد له أن يتهم كلاً من الرأسمال والعمل المأجور - باعتبارهما شكلين للملكية - بأن منشأهما غير اقتصادي . ذلك لأن ظهور الشروط الموضوعية للعمل كشيء منفصل عن العمل ، كرأسمال بالنسبة له ، وظهور العامل كانسان عديم الملكية ، كعامل مجرد بالنسبة للرأسمالي (التبادل ، كما يجري بين قيمة وعمل حي ، يفترض سيرورة تاريخية) ، - مهما كان رأس المال والعمل المأجور يعيدان انتاج هذه العلاقة ويكشفان عنها في اتساعها الموضوعي ، وكذلك في عمقها - هو سيرورة تاريخية تشكل ، كما رأينا ، تاريخ نشوء الرأسمال والعمل المأجور . بكلمات أخرى : المنشأ غير الاقتصادي للملكية لا يعني سوى المنشأ التاريخي للاقتصاد البورجوازي ، لأشكال الإنتاج التي تعبر عنها مفاهيم الاقتصاد السياسي نظرياً أو مثالياً . أما القول بأن التاريخ ما قبل البورجوازي ، وكل مرحلة من هذا التاريخ ، كان له أيضاً اقتصاده وأساس اقتصادي للتحرك ، فهذا أساساً [٥٦] مجرد تكرار للقول ، بأن حياة الإنسان تقوم منذ القدم على الانتاج ، على هذا النوع أو ذاك [٥٧] من الانتاج الاجتماعي ، الذي نطلق على علاقاته اسم علاقات اقتصادية .

---

(٥٥) وردت هذه الجملة في الأصل كالتالي : «فكما أن الفرد العامل كان فرداً طبيعياً ، كياناً طبيعياً ، كذلك يظهر الشرط الموضوعي الأول لعمله على أنه من الطبيعة ، من الأرض ، من جسده اللاعضوي» . ثم إن ماركس شطب بعض الكلمات ، دون أن يصحح الباقية . - ملاحظة من الناشر .

(٥٦) في الأصل : au fond .

(٥٧) في الأصل بالفرنسية : d'une manière ou d'une autre

الشروط الأصلية للانتاج (أو - بتعبير آخر - إعادة انتاج عدد متنام من البشر من خلال العملية الطبيعية بين الجنسين ؛ ذلك لأن إعادة الانتاج هذه ، وإن كانت تظهر من جهة كتملك للأشياء من قبل الذوات ، فانها تظهر من الجهة الأخرى كتشكيل ، كإخضاع للأشياء لغاية ذاتية ؛ تحويل لذلك إلى نتائج وخزانات للنشاط الذاتي) لا يمكن أن تكون منتوجة في الأصل - لا يمكن أن تكون نتائج للإنتاج . ليست وحدة البشر الأحياء والفاعلين مع الشروط الطبيعية غير العضوية لاستقلابهم مع الطبيعة ، وبالتالي استحوازهم على الطبيعة ، ليس هذا ما يحتاج للشرح أو أنه نتيجة لسيرورة تاريخية ، بل الفصل بين هذه الشروط اللاعضوية للوجود الإنساني وهذا الوجود الإنساني الفاعل ، هذا الفصل الذي لم يأخذ مداه الكامل إلا في العلاقة بين العمل المأجور والرأسمال .

في العلاقات الرقية والاقطاعية لا يحدث مثل هذا الفصل ، بل إن قسماً من المجتمع يعامله القسم الآخر كمجرد شرط لا عضوي وطبيعي لاعادة انتاجه . فالعبد ليس له أية علاقة على الاطلاق بالشروط الموضوعية لعمله ؛ إنما العمل نفسه ، سواء في شكل العبد أو في شكل القن يوضع باعتباره شرطاً لا عضوياً للانتاج في مصفّ الكائنات الطبيعية الأخرى ، إلى جانب البقر أو كشيء ملحق بالأرض . بكلمات أخرى : الشروط الأصلية للانتاج تظهر كمتطلبات طبيعية ، كشروط وجود طبيعية للمنتج ، لم يوجدها هو بالذات ، مثل جسده الحي تماماً ، برغم أنه يعيد انتاجه ويطوره باستمرار ، تظهر كمتطلبات مسبقة له ذاته ؛ وجوده الخاص (وجوده الجسدي) هو متطلب طبيعي ، لم يوجده هو . وشروط الوجود الطبيعية هذه ، التي يتعامل معها كأشياء تخصه ، كجسد غير عضوي ، هي بالذات ثنائية : (١) من طبيعة ذاتية و (٢) من طبيعة موضوعية . يجد المنتج نفسه عضواً في عائلة ، في قبيلة ، في منطقة إلخ - تأخذ فيما بعد من خلال الاختلاط والتصارع مع غيرها هيئة مختلفة تاريخياً - ، وبصفته هذه كعضو يستند إلى طبيعة معينة (قل هنا أيضاً : إلى

أرض ، عقار) كوجود غير عضوي لذاته ، كشرط لانتاجه وإعادة انتاجه . وهو كعضو طبيعي في المشاعة له قسم من الملكية المشاعية ويتصرف بقسم خاص منها ، تماماً كما أنه كمواطن روماني بالولادة له حق نظري (على الأقل) [٥٨] بالأراضي المشاع [٥٩] وحق فعلي بكذا وكذا يوغيرا [٦٠] من الأرض إلخ . ملكيته ، أي علاقته بالمتطلبات الطبيعية لانتاجه باعتباره خاصته ، تتم بتوسط [٦١] من كونه بالذات عضواً في المشاعة . (أما تجريد مشاعة لا يملك فيها الأعضاء أي شيء جماعي سوى اللغة إلخ ، وبالكاد هذه ، فمن الواضح أنه نتاج ظروف تاريخية متأخرة .) فيما يخص الفرد ، من الجلي أنه لا يقف من اللغة كشيء يخصه إلا باعتباره عضواً طبيعياً في مشاعة بشرية . أما اللغة كنتاج لفرد من الأفراد فهي لا شيء . وهكذا هي الملكية أيضاً .

اللغة بالذات هي نتاج المشاعة ، كما أنها من وجهة نظر أخرى وجود المشاعة ، الوجود البديهي لهذه المشاعة . «من الواضح أن الإنتاج الجماعي والملكية المشاعية ، كما يتواجد [٦٢] في البيرو مثلاً ، هو شكل ثانوي ، مجلوب ومنقول من قبائل غازية عرفت في موطنها الأصلي الملكية المشاعية والانتاج الجماعي في شكل أبسط مما هو في الهند ولدى السلاف . كذلك ، فالشكل الذي نلقاه مثلاً لدى السلتيين في ويلز منقولاً إلى ويلز ، يبدو ثانوياً ، جلبه الغزاة إلى القبائل الخاضعة ذات المستوى الأدنى . إن اكتمال هذه الأنظمة والاعداد المنتظم أكثر كمالاً من الاقطاعية في فرنسا التي نشأت بصورة عفوية» . بالنسبة للقبائل الرعوية الرحالة – وجميع القبائل الرعوية كانت في الأصل رحالة – تظهر الأرض

---

(٥٨) في الأصل بالانكليزية : at least .

(٥٩) في الأصل باللاتينية .

(٦٠) يوغيرا juggera ، مفردها jugerum : وحدة قياس رومانية تساوي ٢٥,١٩ آر .

(٦١) ناجمة عن كونه . . . انظر هيغل ، علم المنطق . – ملاحظة من الناشر .

(٦٢) هكذا في الأصل بصيغة المفرد .

مثل الشروط الطبيعية الأخرى دون حدود ، كما على سبيل المثال في البوادي الآسيوية والهضاب الآسيوية . هذه الأرض ترعاها إلخ ، تستهلكها القطعان التي بدورها تمد أقوام الرعاة بوسائل الوجود [٦٣] . إنهم يقفون من هذه الأرض باعتبارها ملكاً لهم ، في حين أنهم لا يثبّتون أبداً هذه الملكية . هكذا هي أرض الصيد لدى القبائل الهندانية المتوحشة . فالقبيلة تعتبر بقعة معينة أنها منطقة صيد لها تمنعها بالقوة عن القبائل الأخرى ، أو تسعى لأن تطرد القبائل الأخرى من المنطقة التي تدعيها لنفسها . لدى قبائل الرعاة الرحل تكون الجماعة المشاعية فعلاً باستمرار متحدة ، هي مجتمع متنقل ، قافلة ، ثلّة ، وأشكال التفاوت بين المراتب العليا والدنيا تتطور عن شروط هذا النمط من الحياة . ما يُستملك ويعاد انتاجه هنا فعلياً هو القطيع فحسب ، لا الأرض ، لكن الأرض تستخدم على الدوام مؤقتاً بصورة جماعية في كل مرة تحط فيها القبيلة رحالها . العائق الوحيد الذي يمكن أن يواجه المشاعة إزاء موقفها من شروط الانتاج الطبيعية - الأرض - (وإن كنا ننتقل مباشرة إلى الأقوام المستقرة) بوصفها تخصها ، هو مشاعة أخرى تدعي لنفسها هذه الشروط باعتبارها جسدها اللاعضوي . لذلك فالحرب هي واحدة من أوائل الأعمال لأي من هذه المشاعات الفطرية ، سواء للمحافظة على الملكية أو للظفر بمثل هذه الملكية . (يمكننا هنا بالفعل الاكتفاء بالحديث عن الملكية الأولية للأرض ، ذلك لأنه لدى أقوام الرعاة تكون ملكية المنتجات الطبيعية للأرض - مثل الغنم - في ذات الوقت ملكية للمراعي التي يمرون بها . وعلى العموم تتضمن ملكية الأرض منتجاتها العضوية) . «فاذا جرى احتلال أرض والسيطرة على الانسان نفسه باعتباره تابعاً عضوياً لهذه الأرض ، فان الاحتلال يشمله هو أيضاً كشرط من شروط الانتاج ، وبذلك تنشأ العبودية والقنانة ، اللتان سرعان ما تحرّفان الأشكال الأصلية للمشاعة وتعدّلانها ،

---

(٦٣) انظر أرسطو ، المصدر المذكور . - ملاحظة من الناشر .

وتصبحان هما بالذات أرضية لها . نتيجة ذلك تتحدد البنية البسيطة للمشاعة بصورة سلبية» .

الملكية لا تعني إذن سوى موقف الانسان من شروط انتاجه الطبيعية باعتبارها تخصّه ، باعتبارها شيئاً مسبقاً مثل وجوده الخاص . هي موقف الانسان إزاء هذه الشروط كمتطلبات طبيعية لذاته ، والتي - إن صح التعبير - تؤلف امتداداً لجسده . هو في الحقيقة لا يتخذ موقفاً من شروط انتاجه ، بل هو موجود بصورة مزدوجة : ذاتياً بصفته هو نفسه ، وموضوعياً في الشروط الطبيعية اللاعضوية لوجوده . أشكال شروط الانتاج الطبيعية مزدوجة : (١) وجوده كعضو في مشاعة ، أي وجود هذه المشاعة ، التي هي في شكلها الأصلي كيان قبلي ، كيان قبلي معدّل بهذا القدر أو ذاك . (٢) علاقته بالأرض بتوسط من المشاعة باعتبار الأرض تخصها ، ملكية مشاعية للأرض وفي الوقت نفسه حيازة فردية ، أو بشكل أن المحاصيل فقط يجري تقسيمها ، بينما الأرض ذاتها واعتمالها يبقيان مشتركين . (على أن المساكن إلخ ، حتى لو كانت عربات السقيتيين ، تظهر على الدوام ملكاً للفرد) . إن انتماء الفرد الحي إلى مجتمع فطري ، إلى قبيلة إلخ هو شرط انتاج طبيعي بالنسبة له . وهو على سبيل المثال أيضاً شرط للغته إلخ . وجوده المنتج بالذات ليس ممكناً إلا بهذا الشرط . ووجوده الذاتي بصفته هذه مشروط بذلك ، تماماً كما هو مشروط بعلاقته بالأرض بصفتها مختبره . (حقاً إن الملكية منقولة بالأصل ، إذ أن الانسان يستحوذ أول الأمر[٦٤] على الخيرات الجاهزة من الأرض ، التي تشتمل فيما تستمل على الحيوانات ، لاسيما بالنسبة له الحيوانات القابلة للتدجين . لكن حتى في هذه الحالات - الصيد البري ، صيد الأسماك ، الرعي ، جمع ثمار الأشجار إلخ - يُفترض دوماً تملك الأرض ، سواء

(٦٤) في الأصل بالفرنسية d'abord .

كانت موطن سكن ثابت أو مجالاً للترحال[٦٥] أو لرعي الحيوانات إلخ)[٦٦]

الملكية تعني إذن الانتماء إلى قبيلة (مشاعة) (امتلاك وجود ذاتي - موضوعي فيها)، وبتوسط من علاقة المشاعة بالأرض كجسدها اللاعضوي، تعني الملكية علاقة الفرد بالأرض، بالشرط الأولي الخارجي للانتاج - حيث تتمثل الأرض في: المادة الخام، الأداة، الثمار - باعتباره متطلبات مسبقة تخص فرديته، باعتباره أنماط وجود له. نحن نعيد هذه الملكية إلى العلاقة بشروط الانتاج. لماذا ليس بشروط الاستهلاك، طالما أن إنتاج الفرد ينحصر بالأصل باعادة انتاج جسده الخاص من خلال استحواذ أشياء جاهزة هيأتها الطبيعة ذاتها للاستهلاك؟ حتى حين يتوقف الأمر على العثور، وعلى الاكتشاف، فان هذا يتطلب مباشرة جهداً، عملاً - كما في الصيد البري، صيد الأسماك، الرعي - وإنتاجاً (أي تطويراً) لقدرات معينة من طرف الذات. على أن الأحوال التي يمكن فيها أن يتناول المرء ما هو متوفر دون أية أدوات (ولا حتى ما ينتجه العمل خصيصاً من أجل الانتاج) دون تغيير الشكل (الذي قد يحدث حتى في مجال الرعي) إلخ، هي أحوال عابرة بسرعة ولا تعتبر عادية ألبتة، لا تعتبر عادية حتى كحالة بدائية. ثم إن الشروط البدئية للانتاج تضم بطبيعة الحال مباشرة المواد القابلة للاستهلاك بدون عمل، مثل الثمار، الحيوانات إلخ؛ أي أن الرصيد الاستهلاكي نفسه يظهر على أنه عنصر من عناصر الرصيد الانتاجي الأصلي.

الشرط الأساسي للملكية القائمة على الكيان القبلي (الذي تتمثل فيه المشاعة أصلاً) - أي أن يكون المرء عضواً في القبيلة - يجعل القبيلة الغريبة المحتلة الخاضعة، عديمة الملكية ويضعها نفسها ضمن الشروط اللاعضوية

---

(٦٥) roaming .

(٦٦) انظر أرسطو، المصدر المذكور. - ملاحظة من الناشر.

لاعادة انتاج القبيلة المسيطرة ، التي كمشاعة تعتبرها ملكاً لها . لذلك فالعبودية والقنانة ليستا إلا تطورات للملكية المرتكزة على الكيان القبلي . وهما يعدّلان بالضرورة جميع أشكال هذه الملكية . إلا أنهما أعجز ما يكونا عن تعديل الشكل الآسيوي . ففي الوحدة الاكتفائية (٦٧) للمانيفاكتوره والزراعة ، التي يقوم عليها هذا الشكل ، لا يكون الغزو والاحتلال شرطاً ضرورياً ، كما هو حيث تسود حصراً الملكية العقارية والزراعة . من جهة أخرى ، بما أن الفرد لا يصبح أبداً مالكاً في هذا الشكل ، بل حائزاً فقط ، فهو نفسه في الواقع (٦٨) ملكية ، هو عبد تتجسد فيه وحدة الجماعة المشاعية ، والعبودية هنا لا تزيل شروط العمل ، كما أنها لا تعدّل العلاقة الأساسية (٦٩) .

بذلك أصبح من الواضح :

أن الملكية ، طالما هي الموقف الواعي للفرد - أوجدته بالنسبة للفرد وأعلنت عنه وضمنته الجماعة المشاعية - من شروط الانتاج على أنها تخصّه ، وطالما يظهر وجود المنتج كوجود في الشروط الموضوعية الخاصة به ، فانها لا تتحقق إلا من خلال الانتاج نفسه . التملك الفعلي لا يحدث بتاتاً في العلاقة المتخيلة ، بل في العلاقة الفاعلة الحقيقية بهذه الشروط ، أي جعل هذه الشروط فعلياً شروطاً لنشاطه الذاتي .

يتضح من ذلك ، أن هذه الشروط تتغير . من خلال قيام القبائل بالصيد تصير رقعة من الأرض منطقة صيد ، وزراعة الأرض تجعل من الأرض المزروعة امتداداً جسدياً للفرد . بعد أن بنيت مدينة روما وزرع فلاحوها الأراضي المحيطة بها ، صارت شروط الجماعة المشاعية غير ما كانت عليه من قبل . غاية جميع هذه المشاعات هي حفظ الأفراد الذين تتكون منهم المشاعات ، أي إعادة إنتاجهم

---

(٦٧) self - sustaining .

(٦٨) au fond .

(٦٩) انظر رسالة ماركس إلى انغلز بتاريخ ٢ حزيران ١٨٥٣ . - ملاحظة من الناشر .

باعتبارهم مالكين ، أي إعادة انتاجهم في نفس نمط الوجود الموضوعي الذي يشكل في نفس الوقت علاقة الأعضاء ببعضهم ويشكل بالتالي الجماعية نفسها . غير أن إعادة الانتاج هذه هي في ذات الوقت بالضرورة إنتاج جديد وهدم للشكل القديم . على سبيل المثال ، حيث يكون مقدّراً أن يمتلك كل فرد مساحة كذا من الأرض الزراعية ، فان نمو السكان وحده يقف عائقاً أمام ذلك . الاحتياط لذلك يستوجب الاستعمار ، وهذا يجعل الحرب التوسعية ضرورية . نتيجة ذلك : عبيد إلخ ، وتوسيع الأراضي المشاع أيضاً ، الارستقراطية التي تمثل المشاعة إلخ . هكذا يتضمن الحفاظ على المشاعة القديمة هدم الشروط التي ارتكزت عليها ، ينقلب إلى ضده . ربما وجب التفكير ، بأنه يمكن زيادة الانتاجية دون توسيع أرض المشاعة عن طريق تطوير القوى الانتاجية إلخ (وهي أبطأ ما تكون في الزراعة التقليدية القديمة) . غير أن هذا يتضمن أنماطاً جديدة وتجميعات للعمل ، استخدام جزء كبير من اليوم في الزراعة ، ويلغي بالتالي ثانية الشروط الاقتصادية القديمة للمشاعة . ..

ضمن فعل إعادة الانتاج نفسه لا تتغيّر الشروط الموضوعية فحسب ، كأن تصبح القرية مدينة أو تتحول أراضي القفر إلى حقول زراعية إلخ ، بل إن المنتجين يتغيرون ، بأن يخلقوا من أنفسهم نوعيات جديدة ، أنماط تواصل جديدة وحاجات جديدة ولغة جديدة . وكلما كان نمط الانتاج نفسه أكثر تقليدية - وهذا يدوم طويلاً في الزراعة ، ويدوم أطول في التكامل الشرقي بين الزراعة والحرفة - ، هذا يعني : كلما كانت العملية الفعلية للتملك أقل تغيّراً ، تكون الأشكال القديمة للملكية وبالتالي المشاعة عموماً أكثر ثباتاً [٧٠] . وحيثما يحدث انفصال في كيان أفراد الجماعة ، بصفتهم مالكين خاصين من جهة وبصفتهم جماعة مدينية ومتملكين لمنطقة المدينة ، تنشأ أيضاً شروط قد يفقد فيها الفرد

(٧٠) انظر رسالة ماركس إلى انغلز بتاريخ ٢ حزيران ١٨٥٣ . - ملاحظة من الناشر .

ملكيته ، هذا يعني أنه يفقد علاقته الثنائية التي تجعله مواطناً متساوياً أي عضواً في المشاعة وتجعله مالكاً . في الشكل الشرقي يصعب حدوث هذا الفقدان إلا بتأثير أسباب خارجية ، إذ أن الفرد العضو في الجماعة المشاعية لا يقيم أبداً علاقة حرة معها بحيث يمكن من خلالها أن يفقد ارتباطه (الموضوعي ، الاقتصادي) بهذه الجماعة . إنه ينمو بجذور ثابتة . كما أن هذا يعود إلى الاتحاد ما بين الحرفة والزراعة ، ما بين المدينة (أو القرية) والريف . تعتبر الحرفة لدى القدماء فساداً (هي مهنة الخلعاء ، الموالي ، الغرباء) إلخ . هذا التطور للعمل المنتج (وقد تحرر من خضوعه الخالص للزراعة ، باعتباره عملاً منزلياً يقوم به أحرار ، باعتباره حرفة تخدم الزراعة والحرب فقط ، أو تخدم إقامة الشعائر الدينية والأعمال المشاعية مثل بناء المساكن وتنفيذ الطرق وتشييد أماكن العبادة) ، الذي يتأتى بالضرورة من خلال الاحتكاك بالغرباء والعبيد والرغبة في مبادلة المنتوج الفائض إلخ ، يحلل نمط الانتاج الذي تقوم عليه المشاعة ، ويحلل بالتالي الفرد الموضوعي ، أي الفرد المحدد كروماني ، اغريقي إلخ . هكذا أيضاً مفعول التبادل ، والمديونية الخ .

إن الوحدة الأصلية بين شكل مميز للكيان المشاعي (القبلي) وملكية الطبيعة المتعلقة به أو الموقف من الشروط الموضوعية للانتاج كوجود طبيعي ، كوجود موضوعي للفرد بتوسط من الجماعة المشاعية – هذه الوحدة التي تظهر من جهة على أنها الشكل المميز للملكية – تتجلى واقعيتها الحية في نمط معين للانتاج نفسه ، في نمط يظهر كعلاقة فيما بين الأفراد ، تماماً كما يظهر على أنه علاقتهم الفاعلة المحددة تجاه الطبيعة اللاعضوية ، على أنه نمط عمل محدد (هو دائماً عمل عائلي ، غالباً عمل مشاعي) . تظهر المشاعة نفسها على أنها القوة الانتاجية الكبيرة الأولى ؛ في مجال نوع خاص من شروط الانتاج (مثلاً تربية الحيوان ، الزراعة) يتطور نمط انتاج خاص وتتطور قوى انتاجية خاصة ، ذاتية ، تظهر كخصائص للأفراد ، وكذلك موضوعية .

في مرحلة معينة من تطور القوى الانتاجية للذوات العاملة - توافقها علاقات معينة فيها بين هذه الذوات ومع الطبيعة - يتحلّل في نهاية المطاف كيانهم المشاعي وتتحلل كذلك الملكية المرتكزة على هذا الكيان . حتى نقطة معينة ثمة إعادة انتاج . بعدئذ تنقلب إلى انحلال .

الملكية تعني إذن في الأصل - وذلك في الشكل الآسيوي [٧١] ، السلافي ، الأنتيكي ، الجرماني - موقف الذات العاملة (المنتجة أو التي تعيد انتاج نفسها) تجاه شروط انتاجها أو إعادة انتاجها باعتبارها تخصها . لذلك فهي تتخذ أشكالاً مختلفة وفقاً لشروط هذا الانتاج . الانتاج بحد ذاته يرمي إلى إعادة انتاج المنتجين في شروط وجودهم الموضوعية هذه ومعها . هذا الموقف كمالك - ليس كنتيجة للعمل ، أي الانتاج ، بل كمتطلب له - يفترض وجوداً معيناً للفرد كعضو في كيان قبلي أو مشاعي (يملك إلى حد معين العضو نفسه) . العبودية والقنانة إلخ ، حيث يظهر العامل نفسه ضمن الشروط الطبيعية للانتاج لفرد ثالث أو مشاعة ثالثة [٧٢] (وهذا لا يسري مثلاً على العبودية المعممة للشرق ، التي تبدو هكذا من زاوية نظر [٧٣] اوربية فقط) - أي أن الملكية لم تعد موقفاً للفرد العامل ذاتياً تجاه الشروط الموضوعية للعمل - (هذه العبودية والقنانة إلخ) [٧٤] هي دائماً ثانوية ، ليست أصلية مطلقاً ، مع أنها نتيجة ضرورية ومنطقية للملكية المرتكزة على المشاعة والعمل في المشاعة . في الحقيقة من السهل جداً أن نتصور شخصاً قوياً متفوقاً بدنياً ، - بعد أن اقتنص بالأول الحيوان - ، أن يأسر إنساناً من أجل أن يقتنص بواسطته الحيوانات . بكلمة واحدة ، أن يستخدم الانسان كشرط موجود طبيعياً من أجل إعادة انتاج نفسه (حيث يتحول عمله الخاص إلى سيطرة

(٧١) انظر رسالة ماركس إلى انغلز بتاريخ ٢ حزيران ١٨٥٣ . - ملاحظة من الناشر .

(٧٢) انظر هيغل ، الخطوط الأساسية لفلسفة الحق . - ملاحظة من الناشر .

(٧٣) في الأصل بالانكليزية : point of view .

(٧٤) ما بين القوسين مضاف من قبلي لتوضيح المعنى . - ب . ع .

إلخ) ، كما يفعل مع أي كائن طبيعي آخر . إلا أن مثل هذا الرأي تافه - مهما كان صحيحاً من موقع كيان قبلي أو مشاعي معين - ، إذ أنه ينطلق من تطور أناس مُفردين . فالانسان لا يُفرد إلا من خلال سيرورة تاريخية . في الأصل يظهر الانسان ككائن نوعي ، كائن قبلي ، حيوان قطيعي - وإن لم يكن بأي شكل كحيوان سياسي [٧٥] بالمعنى السياسي للكلمة [٧٦] . التبادل بالذات هو إحدى الوسائل الرئيسية لهذا الإفراد . فهو يجعل الكيان الحظيري [٧٧] غير لازم ، ويحلّه . وحالما يدور الأمر بهذا الشكل ، فانه كانسان مُفرد لا يعود يعتمد إلا على نفسه ، بينما أصبحت الوسائل التي يطرح نفسه من خلالها كمفرد هي جعله لنفسه عاماً ومشاعياً [٧٨] . في هذا الكيان المشاعي يكون الوجود الموضوعي للفرد كمالك ، لنقل كمالك عقاري مثلاً ، مفترضاً سلفاً ، وذلك ضمن شروط معينة تقّيده بهذا الكيان المشاعي ، أو بالأحرى تضيف حلقة في هذا القيد . في المجتمع البورجوازي يكون العامل مثلاً في وضع غير موضوعي تماماً ، في وضع ذاتي ، إنما الشيء الذي يجابهه أصبح الآن المشاعة الحقيقية ، التي يسعى لأن يلتهمها والتي تلتهمه .

إن جميع الأشكال (هي فطرية إلى هذا الحد أو ذاك ، وهي في الوقت نفسه أيضاً نتائج لسيرورة تاريخية) ، التي تضع فيها المشاعة الذوات في وحدة موضوعية معينة مع شروط انتاجها أو حيث وجود ذاتي معين يفترض المشاعات نفسها كشروط انتاج ، لا يوافقها بالضرورة سوى تطور محدود فعلاً ، ومحدود من حيث المبدأ للقوى الانتاجية . تطور القوى الانتاجية يحلّها ، وانحلالها بالذات هو

---

(٧٥) وردت العبارة بالأصل بالاغريقية .

(٧٦) انظر أرسطو ، المصدر المذكور . - ملاحظة من الناشر .

(٧٧) نسبة إلى حظيرة . المقصود هنا هو كون الانسان في قطيع كالحيوانات .

(٧٨) انظر فريدريش شيللر : ماريا ستيوارت . - ملاحظة من الناشر .

تطور للقوى الانتاجية . بالأول يجري العمل انطلاقاً من أساس معين - فطري بالأول - ومن ثم بسوابق تاريخية . لكن بعدئذ يُزال هذا الأساس نفسه أو هذه السوابق نفسها ، إذ أصبح ضيقاً على تطور العُصبة البشرية التقدمية .

طالما أن الملكية العقارية الأنتيكية تعود إلى الظهور في الملكية المفتتة الحديثة ، فانها تدخل ضمن نطاق الاقتصاد السياسي وسنتناولها في باب الملكية العقارية .

(سنعود إلى كل ما سبق بصورة أكثر تعمقاً وتفصيلاً) (٧٩)(٨٠)

ما يعنينا هنا في البدء هو : علاقة العمل بالرأسمال أو بالشروط الموضوعية للعمل كرأسمال تفترض سيرورة تاريخية تحلل مختلف الأشكال التي يكون فيها العامل مالكاً أو التي يعمل فيها المالك . هذا يعني قبل كل شيء :

١) انحلال العلاقة بالأرض كشرط انتاج طبيعي ، يعتبره الفرد وجوده اللاعضوي الخاص ، مختبر قواه ، والمجال الذي يحقق فيه إرادته . جميع الأشكال التي تتواجد فيها هذه الملكية تفترض وجود مشاعة ، يكون أعضاؤها ، رغم الاختلافات الشكلية التي يمكن أن تكون بينهم ، مالكين باعتبارهم أعضاء في المشاعة . لذلك فالشكل الأصلي لهذه الملكية هو ملكية مشاعية مباشرة (شكل شرقي ، معدّل إلى الملكية السلافية ، متطور حتى نقيضه في الملكية الأنتيكية والجرمانية ، مع أنه مازال يشكل الأساس الخفي لهما) .

٢) انحلال العلاقة التي يكون فيها الفرد مالكاً للأداة . فكما أن الشكل المذكور أعلاه للملكية العقارية يفترض وجود كيان مشاعي حقيقي ، كذلك فان ملكية

---

(٧٩) هذا ما حدث في مخطوطه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» التي كتبها ماركس في الفترة ١٨٦١ - ١٨٧٣ . - ملاحظة من قبل الناشر .

(٨٠) ثمة ما يزيد على ٥٠ عنواناً لأعمال لخصها ماركس في الأربعينات والخمسينات ، مما يعطي فكرة عن ضخامة المادة العلمية التي كانت مستنَداً لهذا التحليل . في إطار هذه الطبعة ليس ممكناً أن نقدم ثبتاً تفصيلياً بالمصادر . - ملاحظة من قبل الناشر .

العامل للأداة تفترض شكلاً خاصاً من تطور عمل المانيفاكتوره كعمل صناعي يدوي ؛ ترتبط بذلك الروابط الحرفية إلخ (يمكن ادراج المانيفاكتورة الشرقية القديمة تحت البند رقم ١) . هنا مازال العمل بالذات نصف فني ، نصف غاية ذاته إلخ . المعلمية الحرفية . الرأسمالي نفسه مازال معلم حرفة . مع وجود المهارة الخاصة في العمل تتأمن ملكية الأداةإلخ إلخ .. ضمن حدود ثمة وراثة لنمط العمل وتنظيم العمل وأداة العمل . أوضاع مدينية قروسطية . العمل مازال عملاً خاصاً ؛ تطور اكتفائي معين لقدرات أحادية إلخ .

٣) متضمن في كلا الحالتين ، أن يملك الفرد مواد الاستهلاك قبل الانتاج ، وذلك بالضرورة كي يعيش كمنتج - هذا يعني أثناء عمله الانتاجي وقبل انجازه . كمالك عقاري يظهر الفرد مزوداً مباشرة بالرصيد الاستهلاكي اللازم . كمعلم حرفة يكون قد ورثه أو اكتسبه أو ادّخره ، وكصانع حرفي يكون متمرناً ، حيث لا يظهر بعد على الاطلاق كعامل مستقل بمعنى الكلمة ، بل يتقاسم مع معلمه الطعام بصورة أبوية . وكأجير حرفي (حقيقي) يشارك نوعاً ما معلمه بما يملكه هذا من رصيد استهلاكي . وإن لم يكن هذا الرصيد ملكاً للأجير ، فانه بحكم قوانين الرابطة الحرفية وأصولها إلخ يشارك في ملكيته على الأقل إلخ . (سيجري التوسع في هذه النقطة) .

٤) من جهة أخرى كذلك انحلال العلاقة التي مازال فيها العمال أنفسهم ، أي قدرات العمل الحية نفسها مباشرة ضمن الشروط الموضوعية للعمل التي يجري فيها تملكهم بصفتهم هذه - أي يكونون عبيداً أو أقناناً . بالنسبة للرأسمال لا يمثل العامل شرط انتاج ، بل العمل فقط يمثل ذلك . فإذا استطاع الرأسمال تأدية العمل بواسطة الآلات أو ربما بقوة الماء أو الهواء ، فهذا أفضل . والرأسمال لا يتملك العامل ، بل يتملك عمله - ليس مباشرة بل عبر التبادل .

تلك كانت من جهة متطلبات تاريخية من أجل أن يجد العامل كعامل حر ، كقدرة عديمة الموضوعية ، مجرد ذاتية ، نفسه في مواجهة الشروط

الموضوعية للانتاج بصفتها قيمة لذاتها ، أي كرأسمال . لكن من جهة أخرى ينطرح السؤال ، ما هي الشروط الضرورية كي يجد العامل نفسه في مواجهة الرأسمال ؟

إن صيغة رأس المال ، التي يقف فيها العمل الحي سلبياً تجاه المواد الخام والأداة وكذلك تجاه وسائل البقاء اللازمة أثناء العمل ، أي باعتبارها ليست ملكية ، تتضمن أولاً [81] عدم الملكية العقارية ، أو تنفي الحالة التي يقف فيها الفرد العامل من الأرض باعتبارها تخصّه ، هذا يعني كمالك للأرض يعمل عليها ، ينتج . في أفضل الأحوال لا يتصرف تجاه الأرض كعامل فقط ، بل إنه كمالك للأرض يتصرف تجاه نفسه كذات عاملة . إن ملكية الأرض تشتمل بالقوة على ملكية المادة الخام وكذلك على ملكية الأداة الأولية ، تشتمل على ملكية الأرض وكذلك على ثمراتها البريّة . هذا يعني في أكثر الأشكال بدائية أن الفرد يقف من الأرض على أنها خاصة به ، ويعني أنه يجد فيها المادة الخام والأداة ، وكذلك يجد وسائل البقاء إنما ليس من خلال العمل بل مما تجود به الأرض من نفسها . فإذا ما أُعيد انتاج هذه العلاقة ، ظهرت ضمن الملكية العقارية في أشكالها البدائية : أدوات ثانوية وثمرات من الأرض خلقها العمل نفسه . بذلك فان هذه الحالة التاريخية هي أول ما يجري نفيه بصفته موقفاً أكثر كمالاً من الملكية ضمن علاقة العامل بشروط العمل كرأسمال . هذه هي الحالة التاريخية رقم ١ التي يجري نفيها في هذه العلاقة ، أو يُفترض أنها منحّلة تاريخياً

لكن ثانياً ، عندما تكون الأداة ملكاً للفرد ، أو يقف الفرد من الأداة على أنها تخصه ، عندما يعمل الفرد وهو مالك للأداة (الأمر الذي يفترض في الوقت نفسه اخضاع الأداة لعمله الفردي ، أي يفترض الوصول إلى مرحلة معنية من التطور المحدود لقوة العمل الانتاجية) ، عندما يحل هذا الشكل للعامل المالك أو

---

(٨١) في الأصل d'abord .

المالك العامل كشكل مستقل ، إلى جانب وبمعزل عن الملكية العقارية - إنه التطور الحرفي والمديني للعمل - ، ليس كما في الحالة الأولى كعرض من أعراض الملكية العقارية ومحتوى من قبلها - أي أن المادة الخام ووسائل البقاء أيضاً باعتبارها ملكاً للحرفي لا تتأمن إلا بتوسط من عمله اليدوي ، من خلال ملكيته للأداة - ، عندئذ تكون قد حلّت مرحلة تاريخية ثانية إلى جانب وبمعزل عن المرحلة الأولى التي لا بد إذ ذاك أن تظهر مُعدَّلة إلى حد كبير من خلال الاستقلال الذاتي لهذا النوع الثاني من الملكية أو من المالك العامل . وبما أن الأداة نفسها هي الآن نتاج العمل ، أي أن العنصر الذي يكوّن الملكية موجود من خلال العمل ، فان المشاعة (التي يقوم عليها هذا النوع من الملكية) لم يعد ممكناً أن تظهر هنا في الشكل الفطري الذي كانت عليه في الحالة الأولى ، بل تظهر ككيان مصنوع ، ناشيء ، ثانوي ، أنتجه العامل نفسه . من الواضح أنه حيث تكون ملكية الأداة هي الموقف من الشروط الانتاجية للعمل باعتبارها ملكية ، فان الأداة لا تظهر في العمل الفعلي إلا كوسيلة للعمل الفردي . ويظهر فن التملك الفعلي للأداة ، استخدامها كوسيلة عمل ، على أنه مهارة خاصة للعامل تجعله مالكاً للأداة . باختصار ، الطابع الأساسي للروابط الحرفية باعتبارها ذاتاً للعمل الحرفي مُنصَّبة كمالكين ، يَنْصبّ في الموقف من أداة الانتاج - أداة العمل لملكيته - ، خلافاً للموقف من الأرض (من المادة الخام بصفتها هذه) باعتبارها مُلكاً . أن يكون الموقف من هذا العنصر من شروط الانتاج يُنَصِّب الذات العاملة مالكاً ، يجعل من هذا المالك مالكاً عاملاً ، فهذا هو الحالة التاريخية رقم ٢ التي بطبيعتها لا يمكن أن تتواجد إلا كنقيض أو - إذا شئنا - في نفس الوقت كاستكمال للحالة الأولى المعدلة .

الشكل المحتمل الثالث ، وهو أن يقف الفرد تجاه وسائل البقاء فقط كمالك ، أي أن تتواجد هذه كشرط طبيعي للذات العاملة ، دون أن يقف الفرد ، لا تجاه الأرض ولا تجاه الأداة ولا حتى العمل ، باعتبار أي منها يخصّه ،

هو بالأساس [٨٢] صيغة العبودية والقنانة التي يجري كذلك نفيها ، والتي كحالة تاريخية منحلة ذابت في علاقة العامل بشروط الانتاج كرأسمال .

تذوب الأشكال البدائية للملكية بالضرورة في العلاقة بمختلف العناصر الموضوعية التي يشترطها الانتاج باعتبارها تخصّه ؛ كما أنها تشكل الأرضية الاقتصادية لمختلف أشكال الكيانات المشاعية ، مثلما هي بدورها تفترض أشكالاً معينة من المشاعات . وتتعدل هذه الأشكال جوهرياً من خلال إدراج العمل نفسه ضمن الشروط الموضوعية للانتاج (القنانة والعبودية) ، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع وتحول الطابع الايجابي البسيط لجميع أشكال الملكية المصنّفة تحت رقم ١ [٨٣] . تتضمن كافة هذه الأشكال العبودية كامكانية ، تتضمن بالتالي نقيضها الخاص في ذاتها . بخصوص رقم ٢ ، حيث النوع المميز للعمل - المعلمية وتبعاً لذلك ملكية أداة العمل - يساوي ملكية شروط الانتاج ، فانه حقاً يستبعد العبودية والقنانه ، لكنه يمكن أن يكتسب في شكل الكيان الطوائفي [٨٤] تطوراً سلبياً موازياً . «الشكل الثالث للملكية ، وهو ملكية وسائل البقاء ، لا يمكن أن يتضمن علاقة الفرد العامل بشروط الانتاج ، وبالتالي بشروط الوجود ، ما لم يصّب في العبودية والقنانه . لذلك فان هذا الشكل لا يمكن أن يمثل سوى علاقة عضو المشاعة البدائية القائمة على الملكية العقارية الذي فقد الملكية ولم ينتقل بعد إلى النوع رقم ٢ من الملكية ، مثل العوام الرومان في زمن الخبز والسيرك» [٨٥] . «تختلف علاقة التابعين [٨٦] بنبيلهم ، أو علاقة

(٨٢) في الأصل au fond

(٨٣) رقم ١ ورقم ٢ هما الحالتان التاريخيتان اللتان يتحدث عنهما ماركس .

(٨٤) من : caste وهي الطائفة الاجتماعية أو الطبقة المنغلقة ، وأبرز أمثلتها الطوائف الاجتماعية الوراثية عند الهندوس في الهند .

(٨٥) في الأصل : pances et circenses .

(٨٦) في الأصل : retairner .

الخدمة الشخصية اختلافاً جوهرياً . إذ أنها لا تشكل بالأساس[87] سوى نمط وجود للمالك العقاري نفسه الذي لم يعد يعمل ، إنما ملكيتة تضم بين شروط الانتاج العمال أنفسهم بصفتهم أقناناً إلخ . هنا تمثل علاقة السيد بالتابع علاقة التملك الأساسية . تجاه الحيوان ، العقار إلخ لا يمكن أصلاً[88] أن تحصل علاقة سيادة من خلال التملك ، مع أن الحيوان يخدم . فعلاقة السيادة تقتضي تملك الارادة الغريبة . حقاً يمكن لعديم الارادة ، كالحيوان مثلاً ، أن يخدم ، لكنه لا يجعل من صاحبه سيداً . هكذا نرى هنا ، كيف أن علاقة السيادة والتابعية تدخل كذلك الأمر ضمن هذه الصيغة من تملك أدوات الانتاج . وهي تشكل الخميرة الضرورية لتطور وزوال جميع علاقات الملكية والانتاج البدائية ، كما أنها تعبر عن محدوديتها . على أنه يعاد – في شكل وسيطي – إنتاجها في الرأسمال ، فتشكل بذلك أيضاً خميرة لانحلاله ودليلاً على محدوديته» .

«إن حق المرء بأن يبيع نفسه وعائلته في حال العوز كان للأسف حقاً عاماً . هكذا في الشمال ، كما في بلاد الاغريق وفي آسيا . كذلك فان حق الدائن بأن يجعل المدين ، الذي قصّر عن الدفع ، خادماً له وأن يسدد دينه من خلال عمله أو بيع شخصه ، بحسب الكفاية ، كان حقاً شائعاً في كل مكان تقريباً» . (نيبور ، الجزء الأول ، ص . ٦٠٠) . في موضع آخر يقول نيبور ، إنه بالنسبة للكتّاب الاغريق الذين نشطوا في العهد الاوغسطيني ، كان مصدر الصعوبة والفهم الخاطىء للعلاقة بين الارستقراطيين والعوام ، وخلط هذه العلاقة بالعلاقة بين الولي والمولى هو أنهم «نشطوا في زمن كان فيه الأغنياء والفقراء هم الطبقتان الحقيقيتان الوحيدتان في المجتمع ، حيث كان المعوز ، مهما كان أصله نبيلاً ، يحتاج إلى متفضّل ، والمليونير مطلوباً كمتفضّل ، حتى لو كان عبداً

---

(٨٧) في الأصل : au fond .

(٨٨) نفس الملاحظة السابقة .

معتوقاً . فما كانوا يرون بعد أثراً لعلاقات تبعية موروثة» . (الجزء الأول ، ص . ٦٢٠) . «في كلا الطبقتين» - الوافدون والعتقاء وخلفهم - «كان ثمة حرفيون ، وكان العوام الذين يتخلون عن الزراعة ينتقلون إلى تحت مظلة القانون المدني الذي يخضع له حصراً هؤلاء الحرفيون . وما كان هؤلاء يفتقرون إلى شرف الروابط الحرفية الشرعية . وكانت روابطهم تحظى باحترام كبير لدرجة أنه كان يُعتبر نوما [٨٩] هو مؤسسها . كانت تعدّ تسع روابط : الزمارون ، الصاغة ، النجارون ، الصباغون ، السراجون ، الدباغون ، النحاسون ، الفواخرية ، والرابطة التاسعة تضم بقية الحرف مجتمعة . . . أما الحرفيون المستقلون في أطراف المدينة ؛ والمواطنون المتساوون غير التابعين لسيد حام ، - فيما لو وجد مثل هذا الحق ؛ ونسل التابعين الذين تحرروا من ارتباطهم بسبب انقراض سلالة أسيادهم ؛ هؤلاء بقوا بلا شك بعيدين عن تنازعات المواطنين القدماء والجماعة المشاعية ، مثلما بقيت الروابط الحرفية الفلورنسية خارج النزاعات بين سلالتي غيلف وغيبيلين . وأما التابعون فقد كانوا على الأرجح ما زالوا جميعاً تحت سيطرة الارستقراطية» (الجزء الأول ، ص . ٦٢٣) .

من ناحية يفترض حدوث سيرورات تاريخية تحوّل جمعاً من أفراد أمة إلخ إلى عمال أحرار ، إن لم يكن فعلاً ، فبالقوة [٩٠] ، حيث تكون ملكيتهم الوحيدة هي مقدرتهم على العمل وامكانيتهم على مبادلتها بقيم متوفرة . إنها تحولهم إلى أفراد يواجهون جميع شروط الانتاج الموضوعية باعتبارها ملكية غريبة ، باعتبارها لا ملكية ، إنما في نفس الوقت باعتبارها قيماً قابلة للتبادل ، وبالتالي قابلة للتملك إلى حد معين [٩١] من خلال العمل الحي . من أمثال عمليات الانحلال التاريخية

---

(٨٩) نوما Numa : ملك روماني .

(٩٠) في الأصل بالاغريقية : dynamei

(٩١) في الأصل : certain degree .

هذه : - انحلال العلاقة الاستعبادية التي تقيد العامل بالأرض وسيد الأرض ، إنما عملياً تفترض ملكيته لوسائل البقاء ؛ هذه هي في الحقيقة عملية فصله عن الأرض . - انحلال علاقة الملكية العقارية التي جعلت من العامل yeoman [٩٢] ، مالكاً عقارياً صغيراً عاملاً أو محاصصاً (colonus) ، فلاحاً حراً [٩٣] . - انحلال علاقات الروابط الحرفية التي تفترض ملكيته لأداة العمل ، وتفترض العمل نفسه باعتباره مهارة حرفية معينة ، باعتباره ملكية (وليس مصدراً لها فحسب) . - كذلك انحلال علاقات الموالي في أشكالها ، حيث يظهر اللا مالكون مشاركين في استهلاك فائض المنتوج [٩٤] بموجب تبعيتهم لأسيادهم ، ويرتدون بالمقابل زي سيدهم ويشاركون في منازعاته ويقدمون له خدماتهم الشخصية ، الموهومة أو الحقيقية إلخ . في جميع هذه العمليات التحليلية يتبين لدى الفحص الدقيق ، أن ما يتحلل من علاقات الانتاج هي تلك التي تسود فيها القيمة الاستعمالية ، أي الانتاج من أجل الاستعمال المباشر ، والتي تفترض فيها القيمة التبادلية وإنتاجها هيمنة الشكل الآخر . لذلك تغلب في جميع هذه العلاقات المدفوعات العينية والخدمات العينية على المدفوعات النقدية والخدمات النقدية . هذا على الهامش فقط . ولو دققنا في الأمر أكثر لوجدنا أن انحلال جميع هذه العلاقات ليس ممكناً إلا عند درجة معينة من تطور القوى الانتاجية المادية (وبالتالي الفكرية أيضاً) .

ما يهمنا بعد هو التالي : إن عملية الانحلال التي تحول جمعاً من أفراد أمة إلخ إلى عمال مأجورين أحرار بالقوة - إلى أفراد مرغمين ، لمجرد عدم ملكيتهم ، على العمل وعلى بيع عملهم - ، تفترض من جهة أخرى ليس فقدان

---

(٩٢) هو الفلاح الحر الصغير في انكلترا الاقطاعية .

(٩٣) من النافل ذكر انحلال الأشكال الأكثر قدماً للملكية والمشاعة الحقيقية . - ملاحظة من ماركس .

(٩٤) في الأصل : Surplusproduce .

مصادر الدخل السابقة وجزئياً شروط ملكية هؤلاء الأفراد ، بل بالعكس لا تفترض سوى تغيّر استخدامها ، تفترض بأن يكون نمط وجودها قد تحوّل ، أن تكون كأرصدة حرة قد انتقلت إلى أيد أخرى أو أنها بقيت جزئياً في نفس الأيدي . لكنه من الواضح على أقل تعديل ، أن العملية إياها التي فصلت بهذه الطريقة أو تلك (٩٥) مجموعة من الأفراد عن علاقاتهم الايجابية السابقة بالشروط الموضوعية للعمل وقامت بنفي هذه العلاقات وحولت بذلك هؤلاء الأفراد إلى عمال أحرار ، هذه العملية نفسها حررت بالقوة (٩٦) هذه الشروط الموضوعية للعمل - الأرض ، المادة الخام ، وسائل البقاء ، أدوات العمل ، النقد ، أو كل هذه مجتمعة - من ارتباطها السابق بالأفراد الذين قد انفصلوا عنها الآن . مازالت هذة الشروط موجودة ، إنما بشكل آخر ؛ موجودة كرصيد حر ، تنعدم فيه جميع العلاقات (٩٧) السياسية الخ القديمة ، أصبحت في شكل قِيَم فحسب ، قيم قائمة بذاتها ، تقف في مواجهة اولئك الأفراد السائبين المعدومين من الملكية . ونفس العملية ، التي تضع الجماهير بصفة عمال أحرار في مواجهة شروط العمل الموضوعية ، قد وضعت هذه الشروط بصفتها رأسمالاً في مواجهة العمال الأحرار . لقد تمثلت هذه السيرورة التاريخية في الفصل بين عناصر كانت حتى الآن متحدة - لذلك لم ينتج عنها اختفاء أي من العناصر ، بل ظهور كل عنصر في علاقة نافية مع الآخر - ، من جهة العامل الحر ، ومن الجهة الأخرى الرأسمال (كامكانية) . لذلك فان فصل الشروط الموضوعية عن الطبقات التي تحولت إلى عمال أحرار ، لا بد أن يظهر كذلك كاستقلال بالذات للشروط إياها في الطرف المعاكس .

---

(٩٥) في الأصل : d'une manière ou d'une autte

(٩٦) في الأصل بالاغريقية .

(٩٧) في الأصل : relations .

إذا نظرنا إلى العلاقة ما بين الرأسمال والعمل المأجور ، ليس على أنها هي الموجه والمهيمن على الانتاج بأكمله [٩٨] ، بل على أنها ناشئة تاريخياً - هذا يعني ، إذا نظرنا إلى التحول الأصلي للنقد إلى رأس مال ، إلى عملية التبادل ما بين الرأسمال الموجود بالقوة [٩٩] فحسب من ناحية ، والعمال الأحرار المتواجدين بالقوة [١٠٠] من الناحية الأخرى - ، عندئذ من الطبيعي أن تفرض علينا نفسها الملاحظة البسيطة التي جعل منها الاقتصاديون شيئاً كبيراً ، وهي أن الطرف الذي يظهر كرأسمال يجب أن تكون بحوزته : المواد الخام وأدوات العمل ووسائل البقاء ، من أجل أن يتمكن العامل من العيش أثناء الانتاج قبل إتمام هذا الانتاج . ثم إن الأمر يبدو بشكل أنه يجب أن يحدث في طرف الرأسمالي تراكم - تراكم سابق للعمل وليس منبثقاً عنه - ، يمكّنه من تشغيل العامل وإدامة نشاطه ، يمكّنه من المحافظة عليه كطاقة عمل حية [١٠١] . ثم بعد هذا يجري

---

(٩٨) ذلك لأن الرأسمال ، الذي يتطلبه العمل المأجور كشرط ، يكون في هذه الحالة نتاجاً للعمل ويتطلب العمل كشرط له . - ملاحظة من ماركس .

(٩٩) في الأصل بالاغريقية .

(١٠٠) نفس الملاحظة السابقة .

(١٠١) حالما يُطرح الرأسمال والعمل المأجور كمتطلبين مسبقين لبعضهما ، باعتبارهما قاعدة يشترطها الانتاج نفسه ، يبدو الأمر في البدء بشكل أن الرأسمالي ، بالاضافة إلى الرصيد من المادة الخام ووسائل العمل الضرورية كي يعيد العامل انتاج نفسه ويخلق وسائل البقاء الضرورية ، أي ينجز العمل الضروري ، يملك أيضاً رصيداً من المادة الخام ووسائل العمل يمكّن العامل من انجاز فائض عمله ، أي ربح الرأسمالي . لو دققنا في الأمر أكثر لتبين لنا ، أن العامل يخلق على الدوام رصيداً مزدوجاً للرأسمالي ، أو رصيداً مزدوجاً بشكل رأسمال ، حيث يحقق العامل بجزء من هذا الرصيد شروط وجوده الخاص ، وبالجزء الآخر يحقق باستمرار شروط وجود الرأسمال . كما رأينا ، فان فائض الرأسمال - وهو فائض رأسمال بالنسبة لعلاقته العتيقة بالعمل - يتضمن كل رأسمال حقيقي

فصل هذا الفعل ، الذي قام به الرأسمال باستقلالية عن العمل والذي لم يخلقه العمل ، عن تاريخ نشوئه ونقله إلى الحاضر ، وتحويله إلى عنصر من عناصر واقعه وفعاليته ، إلى عنصر من عناصر تكوينه الذاتي . ثم يجري من ذلك أخيراً اشتقاق الحق الأزلي للرأسمال بثمار عمل الغير ، أو بالأحرى يجري استخلاص نمط الرأسمال في الكسب من القوانين البسيطة و«العادلة» للتبادل بين الأشياء المتكافئة (١٠٢) .

إن الثروة التي تتواجد بشكل نقد لا يمكن انفاقها إلا على الشروط الموضوعية للعمل ، لأن هذه الشروط قد تحررت من العمل ، ولا يمكن ذلك إلا عندما تكون هذه الشروط متحررة من العمل . لقد رأينا أنه يمكن جزئياً مراكمة النقد عن طريق تبادل الأشياء المتكافئة . على أن هذا يمثل منبعاً ضئيلاً لدرجة أنه لا يستحق الذكر تاريخياً - على افتراض أنه جرى كسب هذا النقد عبر مبادلة الفرد لعمله . بيد أن الثروة المنقولة المراكمة من خلال الربا - وخاصة الذي يحصل في مجال الملكية العقارية - ومن خلال الأرباح التجارية ، هي الثروة النقدية التي تتحول إلى رأسمال بالمعنى الحقيقي للكلمة ، إلى رأسمال صناعي . وسيتاح لنا فيما يلي أن نعاود الحديث عن كلا الشكلين - وذلك بقدر ما يظهران ، ليس كشكلين للرأسمال ، بل كشكلين مبكرين للثروة ، كمتطلبين مسبقين للرأسمال .

كما رأينا ، يتضمن مفهوم الرأسمال في أصله ، أنه ينطلق من المال وبالتالي من الثروة المتواجدة بشكل نقد . كما أنه يتضمن أن الرأسمال يتحدر من

وحاضر ، يتضمن كل عنصر من عناصر هذا الرأسمال دون تمييز باعتبارها عملاً غريباً مجسّداً وممتلكاً من قبل الرأسمال ، دون تبادل ، متملّكاً دون تقديم أي مقابل .
- ملاحظة من ماركس .

(١٠٢) انظر باستيا وبرودون : F. Bastiat et P. J. Proudhon : Gratuité du Crédit, Paris 1850. - ملاحظة من الناشر .

التداول ، يظهر كنتاج للتداول . لذلك فان تكوين الرأسمال لا ينطلق من الملكية العقارية (إلا ما يكون من طرف المزارعين المستأجرين ، بقدر ما يتاجرون بالمنتجات الزراعية) ؛ ولا ينطلق كذلك من الروابط الحرفية (مع وجود امكانية لذلك) ؛ إنما ينطلق من الثروة التجارية والربوية . غير أن التجار والمرابين لا يجدون الشروط لشراء العمل الحر ، إلا بعد أت يتحرر العمل من شروط وجوده الموضوعية عبر سيرورة تاريخية . ولا تتواجد إلا عندئذ الامكانية لشراء هذه الشروط . في ظل شروط الروابط الحرفية مثلاً لا يمكن بالمال وحده - ما لم يكن مصدره الروابط الحرفية نفسها أو بالأحرى ما لم يكن مال المعلمين - شراء الأنوال لتشغيل الناس عليها ؛ إذ أن هناك تعليمات عن عدد الأنوال التي يحق للفرد الواحد أن يستخدمها إلخ . باختصار ، مازالت الأداة مدموجة بالعمل الحي لدرجة أنها تظهر على أنها جماه ، بحيث أنها لا تدخل في التداول بشكل حقيقي . إن ما يمكّن الثروة النقدية من أن تصبح رأسمالاً هو تواجد العمال الأحرار من جهة ، وتواجد وسائل البقاء والمواد الخام إلخ الحرة والقابلة للشراء أيضاً والتي كانت سابقاً بطريقة أو بأخرى [١٠٣] ملكاً للجماهير التي أصبحت الآن معدمة . أما الشرط الآخر للعمل - وهو شيء من المهارة الفنية ، وكون الأداة وسيلة العمل إلخ - فانه يتأمن للرأسمال في مرحلته المبكرة أو في مرحلته الأولى : جزئياً من خلال نظام الروابط الحرفية ، وجزئياً من الصناعة المنزلية أو من الأشغال الصناعية الثانوية الملحقة بالزراعة .

هذه السيرورة التاريخية ليست نتاجاً للرأسمال ، بل إنها متطلب له . من خلالها يحشر الرأسمالي نفسه كوسيط (تاريخي) ما بين الملكية العقارية والملكية بعامة والعمل . أما الأوهام المريحة التي ترى أن الرأسمالي والعامل يعقدان فيما بينهما شراكة إلخ ، فان التاريخ لا يعرف عنها شيئاً ، كما لا يوجد أي أثر لها في

---

(١٠٣) في الأصل : d'une manière ou d'une autre .

تطور مفهوم الرأسمال [104] . بصورة افرادية يمكن أن تتطور المانيفاكتوره محلياً ضمن إطار يتبع إلى مرحلة مغايرة تماماً ، كما على سبيل المثال (تطورات المانيفاكتوره) [105] في المدن الايطالية إلى جانب الروابط الحرفية ، غير أن شروط الرأسمال ، كي تكون الشكل العام المهيمن في حقبة معينة ، ليس لها أن تكون محلية ، بل يجب أن تتطور على نطاق واسع . (لا يعيق هذا التطور أن يتحول بعض المعلمين الحرفيين أثناء انحلال الروابط الحرفية إلى رأسماليين صناعيين ؛ وهذه حالة نادرة لا تتفق مع طبيعة الأشياء . عموماً يزول النظام الحرفي بما فيه المعلم والحرفي الأجير ، ويظهر الرأسمالي والعامل) .

من البديهي - كما يتبين لدى التعمق في الحقبة التاريخية التي يجري الحديث عنها هنا - ، أن زمن انحلال أنماط الانتاج السابقة وأنماط علاقة العامل بالشروط الموضوعية للعمل هو على أية حال في نفس الوقت الزمن الذي من جهة تطورت فيه الثروة النقدية إلى مدى معين ، والذي من جهة أخرى تنمو فيه هذه الثروة النقدية بسرعة وتتوسع من خلال نفس الظروف التي تعجل بذلك الانحلال . فالثروة النقدية إياها هي في ذات الوقت واحد من عملاء ذلك الانحلال ، كما أن ذلك الانحلال هو شرط تحول الثروة النقدية إلى رأسمال . غير أن مجرد وجود الثروة النقدية وحتى اكتساب نوع من التفوق [106] لا يكفي لوحده بأية حال كي يحدث ذلك الانحلال إلى رأسمال . لو صح ذلك لكانت روما القديمة أو بيزنطه إلخ أنهت تاريخها بالعمل الحر والرأسمال أو بالأحرى لكانت ابتدأت تاريخاً جديداً . فهناك أيضاً ارتبط انحلال علاقات الملكية القديمة بتطور

---

(١٠٤) انظر باباج : Ch . Babbage : Traité sur l'Economie des Machines et des Manufactures , Paris 1833 . - ملاحظة من الناشر .

(١٠٥) ما بين القوسين مضاف من قبلي لتوضيح المعنى . - ب . ع .

(١٠٦) في الأصل : supremacy .

الثروة النقدية للتجارة إلخ . لكن ، بدلاً من أن يقود هذا الانحلال إلى الصناعة ، قاد فعلياً (١٠٧) إلى سيادة الريف على المدينة .

لا يحدث التكوين الأولي للرأسمال بشكل أن الرأسمال ، كما يتصور البعض ، يكدّس وسائل البقاء وأدولت العمل والمواد الخام ، باختصار : شروط العمل الموضوعية المتحررة من الأرض والمندمجة بالعمل البشري (١٠٨) . ليس بشكل أن الرأسمال يخلق الشروط الموضوعية للعمل . إنما يحدث التكوين الأولي للرأسمال من خلال أن القيمة المتواجدة كثروة نقدية تمتلك ، بفعل السيرورة التاريخية لانحلال نمط الانتاج القديم ، قدرة على شراء شروط العمل الموضوعية من جهة ، وعلى مبادلة العمل الحي نفسه من العمال ، الذين أصبحوا أحراراً ، مقابل النقد من جهة أخرى . جميع هذه العناصر متواجدة ، وافتراقها بالذات هو سيرورة تاريخية ، هو عملية انحلال تمكّن المال من التحول إلى رأسمال . والمال نفسه ، إلى الحد الذي يكون له فعل في التاريخ ، يتدخل بهذا القدر كوسيلة تفريق بالغة الفعالية في هذه العملية ، ويسهم بهذا القدر في خلق العمال الأحرار المعدمين والمتوفين . لكنه بالتأكيد لا يقوم بذلك عن طريق خلق الشروط

---

(١٠٧) في الأصل : in fact .

(١٠٨) يتضح من النظرة الأولى ، كم هو سخيف أن ندخل في هذه الحلقة المفرغة : من جهة أن العمال ، الذين يجب أن يشغّلهم الرأسمال كي يكون رأسمالاً ، يجب أن يُخلقوا أولاً ، أن يُبعثوا إلى الحياة من خلال تراكم الرأسمال ، أن ينتظروا مشيئته . بينما من جهة أخرى الرأسمال نفسه غير قادر على التراكم دون عمل الغير ، وفي أقصى الحالات قد يتسنى له مراكمة عمله الخاص فقط ، أي أن يتوجد في شكل لا رأسمال ولا نقد ، إذ أن العمل قبل وجود الرأسمال لا يستطيع أن يتقنع إلا بذاته في أشكال من العمل الحرفي والزراعة الصغيرة إلخ ، باختصار : أشكال لا يمكنها التراكم أو تستطيع التراكم بمقدار ضئيل ، أشكال لا تسمح إلا بخلق فضل انتاج ضئيل تستهلك معظمه . عموماً سيتوجب علينا بحث هذا التصور للتراكم بصورة أكثر تمحيصاً . - ملاحظة من ماركس .

الموضوعية لوجودهم ، بل من خلال مساعدته في التعجيل بانفصالهم عن هذه الشروط – بانعدام ملكيتهم . على سبيل المثال ، عندما صرف كبار الملّاك الانكليز وكلاءهم (١٠٩) الذين يشاركونهم في استهلاك فائض انتاج (١١٠) الأرض ، وطرد مزارعوهم المستأجرون صغار الملاكين إلخ ، فانه بذلك جرى أولاً قذف كتلة من العمل الحية إلى السوق ، كتلة متحررة بالمعنى المزدوج للكلمة : حرة أولاً من علاقات الموالاة أو التبعية القديمة ومن العلاقات الخدمية ، وحرة ثانياً من كل ملك ومتاع ومن أي شكل من أشكال الوجود المادي الموضوعي ، حرة من كل ملكية ، تعتمد كمصدر كسب وحيد على بيع قوة عملها أو على التسول والتشرد والنهب (١١١) . من الثابت تاريخياً أنهم (١١٢) في البدء حاولوا سلوك الطريق الأخيرة ، لكن جرى إبعادهم عنها ودفعهم إلى سوق العمل بالمشانق وأدوات التعذيب وبالسوط – هكذا حيثما ظهرت حكومات ، كما في حكم هنري السابع وهنري الثامن إلخ ، تلبي الشروط لسيرورة الانحلال التاريخية وتخلق شروط وجود الرأسمال (١١٣) . من جهة أخرى فان وسائل البقاء إلخ التي كان المالكون العقاريون في السابق يلتهمونها مع تابعيهم ، أصبحت توضع الآن تحت تصرف

---

(١٠٩) في الأصل : retainers .

(١١٠) في الأصل : surplusproduce .

(١١١) انظر ستيوارت : Stewart : An Inquiry into the Principles of Political Oeconomy , Dublin 1770 . – ملاحظة من الناشر .

(١١٢) يقصد تلك الكتلة من البشر المتحررة من كل شيء .

(١١٣) انظر ايدن ، وويد ، وتاكيت : Eden : The State of the Poor , London 1797 .
Wade : History of the Middle and Working Classes , 1835 .
Tuchett : A History of the Past and Present State of the Labouring Population , London 1846 . – ملاحظة من الناشر .

المال الذي يريد شراءها ، من أجل شراء العمل بهذا المال (١١٤) . إن المال لم يخلق وسائل البقاء ، ولا هو راكمه ؛ كانت وسائل البقاء موجودة ، يجري استهلاكها وإعادة انتاجها ، قبل أن يتوسط المال لاستهلاكها وإعادة انتاجها . الأمر الذي تغيّر ليس سوى أن وسائل البقاء هذه أصبحت الآن تُطرح في سوق التبادل - ويفصلها عن ارتباطها المباشر بأشداق التابعين إلخ وتحويلها من قيم استعمالية إلى قيم تبادلية ، وقعت في حمى وتحت سيطرة الثروة النقدية . وهذا ما حدث مع أدوات العمل . فالثروة النقدية لم تخترع ، ولا صنعت دولاب الغزل أو النول . لكن الغزّالين والحائكين بانفصالهم عن أرضهم وعقارهم سقطوا مع أنوالهم ودواليبهم تحت رحمة الثروة النقدية إلخ . ما يتميز به الرأسمال ليس أكثر من أنه يجمع كتلاً من الأيدي والأدوات التي يجدها أمامه . إنه يكوّمها رهن مشيئته . هذه هي مراكمته الحقيقية ، إنها مراكمة العمال في مواقع معينة إلى جانب أدواتهم . وسوف نتوسع في ذلك عند الحديث عما يسمى تراكم رأس المال .

على كل ساعدت الثروة النقدية - كثروة تجارية - بالتعجيل بانحلال علاقات الانتاج القديمة ومكّنت المالك العقاري مثلاً ، كما بيّن أ . سميث (١١٥) بشكل متاز ، من مبادلة حبوبه ومواشيه إلخ مقابل قيم استعمالية مجلوبة من الغربة ، بدلاً من أن يبذر ما أنتجه مع تابعيه (١١٦) الذين كان يجد في كثرتهم أكبر ثروة لديه . لقد أوجدت الثروة النقدية لديه أهمية أكبر لقيمة دخله التبادلية . هذا ما حدث أيضاً بالنسبة للمزارعين المستأجرين لديه الذين كانوا نصف رأسماليين ، وإن كان بصورة ملطّفة . وقد حلل تطور القيمة التبادلية - بمؤازرة المال المتواجد بشكل ثروة تجارية - الانتاج الموجه على الغالب إلى الاستعمال

---

(١١٤) في الأصل : through their instrumentality

(١١٥) انظر آدم سميث ، المصدر المذكور سابقاً . - ملاحظة من الناشر .

(١١٦) في الأصل : retainers .

المباشر وحلل أشكال الملكية الموافقة له - علاقات العمل بشروطه الموضوعية - ودفع بذلك إلى إنشاء سوق العمل (التي يجب تفريقها عن سوق النخاسة) . على أن هذا التأثير للمال ليس ممكناً إلا بشرط وجود النشاط الحرفي المديني الذي لا يقوم على الرأسمال والعمل المأجور ، بل على تنظيم العمل في الروابط الحرفية إلخ . العمل المديني بالذات خلق وسائل انتاج لاقت تضييقاً [١١٧] من قبل الروابط الحرفية ، كما فعلت علاقات الملكية العقارية القديمة مع الزراعة المتطورة التي كانت جزئياً بدورها نتيجة لزيادة تصريف المنتجات الزراعية في المدن إلخ .

الظروف الأخرى التي زادت مثلاً في القرن السادس عشر من حجم السلع وكذلك النقود المتداولة وخلقت حاجات جديدة وبالتالي رفعت القيمة التبادلية للمنتجات المحلية إلخ ، ورفعت الأسعار إلخ ، هذه الظروف مجتمعة ساعدت من جهة على انحلال علاقات الانتاج القديمة وعجّلت بانفصال العامل أو القادر على العمل غير العامل عن الشروط الموضوعية لاعادة انتاجه ، وبذلك ساعدت على تحول المال إلى رأسمال . لذلك ليس هناك ما هو أكثر حمقاً من فهم هذا التكوين الأولي للرأسمال على أن الرأسمال راكم وخلق الشروط الموضوعية للانتاج - وسائل البقاء ، المادة الخام ، الأدوات - وقدمها للعامل المحروم منها . الأصح أن الثروة النقدية ساعدت جزئياً على تجريد قوى عمل الأفراد القادرين على العمل من هذه الشروط ؛ وجزئياً جرت عملية التفريق هذه دون تدخل الثروة النقدية . وعندما وصل التكوين الرأسمالي إلى مستوى معين ، أمكن للثروة النقدية أن تضع نفسها وسيطاً [١١٨] بين الشروط الموضوعية للحياة التي أصبحت بذلك حرة وبين قوى العمل الحية التي أصبحت حرة إنما أيضاً سائبة وخاوية ، وأمكنها أن تشتري الواحدة بالأخرى . أما ما يتعلق بتكوين الثروة النقدية

---

(١١٧) في الأصل بالفرنسية : génant .

(١١٨) انظر هيغل ، علم المنطق . - ملاحظة من الناشر .

نفسها ، بخصوص تحولها إلى رأس مال ، فان هذا يعود إلى ما قبل تاريخ الاقتصاد البورجوازي . في ذلك يلعب الربى والتجارة وشؤون المدن ، والمالية العامة الناشئة معها، دوراً رئيسياً . بالإضافة إلى مكتنزات[119] المزارعين المستأجرين والفلاحين إلخ ، إنما بدرجة أقل .

يتبين مما سبق أيضاً ، كيف أن تطور التبادل والقيمة التبادلية التي تتوسط لها التجارة في كل مكان أو التي نسمي وسيطها تجارة - يكتسب النقد في الوسط التجاري[120] وجوداً مستقلاً مثل التداول في التجارة - يؤدي إلى انحلال علاقات ملكية العمل لشروط وجوده الموضوعية من جهة ، كما يؤدي إلى العمل المندرج ضمن الشروط الموضوعية للانتاج . كلها علاقات تعبر عن هيمنة القيمة الاستعمالية والانتاج الموجه نحو الاستعمال المباشر ، كما تعبر عن هيمنة كيان جماعي ما زال موجوداً بصفته متطلباً مسبقاً ومباشراً للانتاج . إن الانتاج المرتكز على القيمة التبادلية والكيان الجماعي المرتكز على تبادل هذه القيمة التبادلية - مهما كانا ، كما رأينا في الفصل السابق حول النقد ، يظهران بمظهر أنهما يقيمان الملكية على أساس أنها نتيجة العمل وحده ، والملكية الخاصة على أساس أنها نتاج عمل الفرد ومشروطة به[121] - والعمل كشرط عام للثروة تفترض جميعها فصل العمل عن شروطه الموضوعية وتقوم به . يجري هذا التبادل بين الأشياء المتكافئة ، وهو ليس سوى القشرة الخارجية لانتاج يقوم على الاستيلاء على عمل الغير دون تبادل ، إنما متظاهراً بمظهر التبادل . هذا النظام من التبادل يقوم على أساس الرأسمال ، وإذا تأملنا هذا النظام بمعزل عن الرأسمال بصفته نظاماً مستقلاً ، كما

---

(١١٩) في الأصل : Hoarden .

(١٢٠) في الأصل : Kaufmannsstand . وتعني هذه الكلمة : الوضع التجاري وكذلك فئة التجار .

(١٢١) انظر رسالة ماركس إلى انغلز تاريخ ٢ نيسان ١٨٥٨ . - ملاحظة من الناشر .

يبدو لنا على السطح ، فانه يظهر لنا على أنه مجرد مظهر ، لكنه مظهر ضروري . لذلك لن نجد بعد الآن غرابة في تحول نظام القيم التبادلية - تبادل بين أشياء متكافئة بمقياس العمل - إلى الاستحواز على عمل الغير دون تبادل ، أو بالأحرى أن يكشف عن خلفيته المخفية هذه ، أن يكشف عن الانفصال التام بين العمل والملكية . فسيطرة القيمة التبادلية نفسها والانتاج المنتج للقيم التبادلية يفترض أن تكون قوة عمل الغير نفسها قيمة تبادلية - هذا يعني انفصال قوة العمل الحية عن شروطها الموضوعية ؛ الوقوف من هذه الشروط (أو من الموضوعية الخاصة بهذه القوة) على أنها ملكية الغير ؛ الوقوف منها - باختصار - كرأسمال . في أزمنة انهيار الاقطاع فحسب ، عندما كان الصراع مازال ناشباً فيما بينه ، كما في انكلترا في القرن الرابع عشر وفي النصف الأول من القرن الخامس عشر ، وقتها كان العصر الذهبي للعمل الذي يسعى لتحرير ذاته . وكي يعود العمل إلى الوقوف من شروطه الموضوعية على أنها ملكيته ، يجب أن يحل نظام آخر محل نظام التبادل الفردي الذي ، كما رأينا ، يبادل عملاً مجسداً بأشياء مقابل قوة العمل ، ولهذا يستحوز على العمل الحي دون تبادل .

تاريخياً يتحول المال إلى رأسمال على الغالب بطريقة بسيطة وملموسة تماماً : مثلاً يشغل التاجر لحسابه عدداً من الغزالين والحائكين الذين كانوا يمارسون الغزل والحياكة كعمل ثانوي في الريف ، ويجعل من هذا الشغل الثانوي شغلهم الرئيسي . بذلك يتمكن منهم ويضعهم تحت رحمته كعمال مأجورين . وتكون الخطوة التالية بأن ينقلهم من أماكن إقامتهم ويجمعهم في بيت مخصص للعمل . من الواضح في هذه العملية البسيطة ، أن التاجر لم يهيء لهؤلاء الغزالين والحائكين ، لا المادة الخام ولا الأداة ولا وسائل البقاء . كل ما فعله أنه حصرهم شيئاً فشيئاً ضمن نوع من العمل يكونون فيه معتمدين على البيع ، خاضعين للشاري ، أي للتاجر ، ويؤول الأمر بهم أخيراً إلى أن ينتجوا من أجله وبواسطته فقط . في الأصل اشترى التاجر عملهم من خلال شراء إنتاجهم فحسب ؛ لكن

خالماً هم يقتصرون على انتاج هذه القيمة التبادلية ويضطرون بالتالي لانتاج قيم تبادلية بصورة مباشرة ولمبادلة عملهم بأكمله مقابل النقود كي يتمكنوا من تأمين بقائهم ، فانهم يقعون تحت رحمة التاجر ، وينتهي في النهاية المظهر الخادع بأنهم يبيعونه منتجاتهم . إنه يشتري عملهم وينتزع منهم بالأول ملكيتهم للمنتوج ، ثم ملكيتهم للأداة ، أو أنه يدع لهم ملكية الأداة كملكية وهمية من أجل التقليل من تكاليف الانتاج لديه .

الأشكال التاريخية الأصلية ، التي ظهر فيها الرأسمال ، في البدء بصورة متفرقة أو محلية ، إلى جانب أنماط الانتاج القديمة ، إنما مفجّراً لها شيئاً فشيئاً وفي كل مكان ، هي من جهة المانيفاكتورة الحقة (ليس المصنع بعد) . وهذه تنبثق حيثما يجري الانتاج الواسع من أجل التصدير ، من أجل السوق الخارجية - أي على أساس التجارة البحرية والبرية الكبيرة ، في مراكزها التجارية مثل المدن الايطالية والقسطنطينية والمدن الفلاندريه [١٢٢] والهولاندية وبعض المدن الاسبانية مثل برشلونة إلخ . في البدء لا تطول المانيفاكتورة ما يسمى الحرف المدينية - بل الأشغال الريفية الثانوية ، كالغزل والحياكة ، والأعمال الأقل تطلباً للمهارة الحرفية والتدريب الفني . باستثناء تلك المراكز التجارية الكبيرة ، حيث تجد المانيفاكتورة أرضية لسوقها الخارجية وحيث الانتاج موجه - كما يقال - بصورة طبيعية نحو القيم التبادلية - أي مانيفاكتورات مرتبطة مباشرة بالنقل البحري ، وحتى بصناعة السفن إلخ - ، فان المانيفاكتورة لا تشيد مواطنها الأولى في المدن ، بل في الريف ، في القرى الخالية من الروابط الحرفية إلخ . في الحرفة الريفية الثانوية تكمن الأرضية الواسعة للمانيفاكتورة ، بينما تتطلب الحرفة المدينية تقدماً كبيراً في الانتاج ، كي يتسنى تسييرها على طريقة المصنع . وهذا هو الحال مع فروع الانتاج مثل مصانع الزجاج والمعادن ومناشر الأخشاب إلخ ، التي تتطلب

(١٢٢) الفلاندرن : منطقة جغرافية تتوزع سياسياً في الزمن الحاضر بين فرنسا وبلجيكا .

مقدماً تركيزاً أكبر للقوى العاملة ، وتستهلك مقدماً كمية أكبر من القوى الطبيعية ، تتطلب إنتاجاً واسعاً ، وكذلك تركيزاً لوسائل العمل إلخ . تضاف إلى ذلك مصانع الورق إلخ . من جهة أخرى يجدر بالذكر ظهور المزارعين المستأجرين وتحول السكان الزراعيين إلى عمال مياومين أحرار . ومع أن هذا التحول يفرض نفسه حتى نهاياته المنطقية وفي أنقى أشكاله أخيراً في الريف ، فانه يبتدأ هنا أول ما يبتدأ . والقدماء ، الذين لم يتجاوزوا مطلقاً المهارة الفنية ، المدينية في حقيقتها ، لم يستطيعوا لذلك أبداً الوصول إلى الصناعة الكبيرة . فالمتطلب الأول لهذه الصناعة هو اجتذاب الريف بقاعدته العريضة ، ليس إلى انتاج قيم استعمالية ، بل إلى انتاج قيم تبادلية . فمصانع الزجاج ومعامل الورق ومصانع الحديد إلخ لا يمكن تسييرها على طريقة الروابط الحرفية . تتطلب هذه الصناعات إنتاجاً واسعاً ، تصريفاً في سوق عامة ، وثروة نقدية لدى الرأسمالي الصناعي - ليس بمعنى أنه يخلق الشروط ، سواء الذاتية أو الموضوعية ، إنما في ظل علاقات الملكية والانتاج القديمة لا يمكن جمع هذه الشروط معاً . - بعدئذ وبالتدريج يحوّل انحلال علاقات القنانة وظهور المانيفاكتورة جميع فروع العمل إلى فروع مسّيرة من قبل الرأسمال . - كما أن المدن ذاتها تحتوي ضمن فئة المياومين غير المنتمين للروابط الحرفية والعمال غير المهرة إلخ على عنصرمن عناصر تكوين العمل المأجور الحقيقي .

إذا كان (كما رأينا) تحوّل المال إلى رأسمال يفترض سيرورة تاريخية تفصل الشروط الموضوعية للعمل عن العمل وتجعلها مستقلة تجاهه ، فمن جهة أخرى يحدث من خلال الرأسمال وسيرورته اخضاع كل الانتاج ، ويحدث كذلك في كل مكان تطوير وتحقيق الافتراق بين العمل والملكية ، بين العمل والشروط الموضوعية للعمل . وسوف تبين التطورات اللاحقة ، كيف أن الرأسمال يدمر

بصورة ملموسة العمل الحرفي والملكية العقارية الصغيرة العاملة[123] إلخ ، ويدمر كذلك نفسه في أشكال لا تظهر مناقضة للعمل - في الرأسمال الصغير وفي الأنواع الوسيطية ، في الأنواع الهجينة ما بين أنماط الانتاج القديمة (أو كما تجددت على أساس الرأسمال) والنمط الكلاسيكي لانتاج الرأسمال نفسه والملائم له[124] .

التراكم الوحيد الذي يتطلبه نشوء الرأسمال مسبقاً ، هو تراكم الثروة النقدية ، وهي بحد ذاتها غير منتجة على الاطلاق ، حيث أنها تنبثق عن التداول وتنتمي إليه ، ليس إلا . الرأسمال يخلق سريعاً لنفسه سوقاً داخلية من خلال أنه يدّمر جميع الحرف الريفية الثانوية ، أي أنه يغزل ويحيك من أجل الجميع ، ويكسي الجميع إلخ ، باختصار : السلع التي كان يجري إنتاجها سابقاً كقيم للاستعمال المباشر يضعها الرأسمال في شكل قيم تبادلية ، وهذه عملية تتأتى تلقائياً من خلال فصل العمال عن الأرض وعن ملكية شروط الانتاج (ولو كانت في شكل قنّي) .

بالرغم من أن الحرفة المدينية تقوم أساساً على التبادل وعلى خلق قيم تبادلية ، فان الغاية المباشرة ، الغاية الرئيسية للانتاج هي البقاء كحرفي أو كمعلم حرفة ، أي هي القيمة الاستعمالية ، غايتها ليس الاثراء ، ليس القيمة التبادلية كقيمة تبادلية . لذلك يكون الانتاج في كل مكان مرهوناً بالاستهلاك ، والتوريد خاضعاً للطلب ولا يتوسع إلا ببطء .

إنتاج الرأسماليين والعمال المأجورين هو إذن المنتوج الرئيسي لعملية الانتفاع بالرأسمال . والاقتصاد السياسي المألوف ، الذي لا ينظر إلا الأشياء

---

(١٢٣) أي التي يعمل أصحابها بأنفسهم .

(١٢٤) كان يُفترض أن تتحقق هذه النيّة ، كما يظهر ، في باب التنافس وتركيز الرساميل . لكن في هذه المخطوطة لا يتواجد مثل هذا العرض . - ملاحظة من الناشر .

المنتجة ، ينسى ذلك تماماً . وعندما يصير في هذه العملية العمل المجسّد في نفس الوقت لا تجسيداً للعامل ، تجسيداً لذاتية مضادة للعامل ، ملكية لارادة غريبة عن العامل ، فان الرأسمال يكون عندئذ بالضرورة في نفس الوقت رأسمالياً ، وتكون الفكرة المطروحة من قبل بعض الاشتراكيين والقائلة ، إننا نحتاج إلى الرأسمال وليس إلى الرأسماليين ، خاطئة بالتأكيد . يتضمن مفهوم الرأسمال أن تكتسب الشروط الموضوعية للعمل – وهي من انتاج العمل – شخصية في مواجهة العمل ، أو بتعبير آخر : تصير هذه الشروط ملكاً لشخصية غريبة عن العامل . الرأسمالي متضمن في مفهوم الرأسمال . على أن هذه المغالطة [١٢٥] ليست بأي حال أكبر من مغالطة جميع اللغويين مثلاً ، الذين يتحدثون عن الرأسمال في العصر القديم ، عن الرأسماليين الرومان أو الاغريق . فهذا القول ليس سوى تعبير آخر عن أن العمل في روما وبلاد الاغريق كان حراً ؛ ومن الصعب أن يكون هؤلاء السادة قد رغبوا بادعاء شيء كهذا . أما كوننا الآن لا نرى في أصحاب المزارع في أميركا رأسماليين بالاسم فحسب ، بل رأسماليين فعلاً ، فان هذا يقوم على كونهم متواجدين كحالات شاذة في نطاق سوق عالمية قائمة على العمل الحر . وإذا كان الموضوع يدور حول كلمة رأسمال ، التي لا ترد لدى القدماء [١٢٦] ، فان الجماعات التي مازالت تنتقل مع قطعانها في سهوب آسيا العليا هي أكبر الرأسماليين ، إذ أن الرأسمال يعني في الأصل الماشية . لذلك مازال عقد المزارعة الشائع في جنوب فرنسا بسبب الافتقار إلى الرأسمال يُسمى بصورة

---

(١٢٥) مغالطة الاشتراكيين المذكورين أعلاه .

(١٢٦) مع أن الاغريق استعملوا arkeia مقابل ما هو عند الرومان : Principalis summarei creditae . – ملاحظة من ماركس . انظر الملاحظة التالية .

استثنائية [١٢٧] : Bail de bestes à cheptel [١٢٨] . وإذا أردنا التعبير بلاتينية ركيكة ، فان رأسماليينا أو Capitales Homines [١٢٩] سيكونون هم أولئك : «qui debent censum de capité» [١٣٠][١٣١] .

ثمة في تعريف الرأسمال صعوبات لا نجدها عند تعريف النقد . فالرأسمال هو في جوهره رأسمالي . لكنه في نفس الوقت مختلف عن الرأسمالي كعنصر من عناصر تكوينه ، أو إن الانتاج هو عموماً رأسمال . هكذا سنكتشف باستمرار ، أن عبارة رأسمال تنطوي على الكثير مما يبدو أنه لا يدخل في مفهوم الرأسمال . يمكن مثلاً اقراض الرأسمال ، مراكمته إلخ . في جميع هذه التعبيرات عن الرأسمال يبدو أنه مجرد شيء وأنه متطابق تماماً مع المادة التي يتكون منها . غير أن هذا وغيره سوف يتضح في سياق التطور . (على الهامش نذكر بقصد المزاح ، أن طيب القلب آدم موللر [١٣٢] ، الذي يفهم التعبيرات المجازية فهماً صوفياً ، سمع عن الرأسمال الحي في الحياة العامة ونقيضه الرأسمال الميت ، ففهم ذلك فهماً صوفياً لا هوتياً . وكان بامكان الملك اتيلستان أن يعطيه درساً بهذا الخصوص : سأقدم مما أملك العشر إلى الله ، من Vivente Capitale (ماشية

---

(١٢٧) انـظر دوكـانـج : Ducange . Glossarium Mediae et Infimae Latinitatis ..., Parisiis 1842 . – ملاحظة من الناشر .

(١٢٨) عقد تأجير الماشية .

(١٢٩) المعنى الحقيقي : رؤساؤنا ، وليس رأسماليينا ، كما يريد ماركس أن يقول .

(١٣٠) «الذين يدفعون ضريبة الرأس» . وهذا نوع من اللعب بالألفاظ ، الغاية منه تبيان خطأ مسعى اللغويين لاعطاء المصطلحات معناها من خلال أصلها اللغوي .

(١٣١) انظر دوكانج ، المصدر المذكور – ملاحظة من الناشر .

(١٣٢) انطر آدم موللر . A . Mueller · Die Elemente der Staatskunst , Berlin 1809 – ملاحظة من الناشر .

حية) ومن mortis fructuis terrae (ثمار الأرض الميتة) [133] . النقد يبقى دائماً على نفس الشكل في نفس المادة الأساسية . ويمكن لذلك بسهولة تصوره على أنه مجرد شيء . لكن الشيء نفسه ، السلعة ، النقد إلخ ، هذه يمكن أن تمثّل الرأسمال أو المدخول إلخ . بذلك فانه من الواضح حتى للاقتصاديين ، أن النقد ليس شيئاً ملموساً ، بل إن الشيء ذاته يمكن أن يكون مرة محدداً كرأسمال ويمكن مرة أخرى أن يكون محدداً تحديداً آخر مناقضاً ، وتبعاً لذلك يكون رأسمالاً أو لا يكون . يتضح من ذلك أن الرأسمال علاقة ولا يمكن أن يكون سوى علاقة إنتاج .



(١٣٣) انظر دوكانج ، المصدر المذكور . - ملاحظة من الناشر .

المحتوى

مقدمة المترجم ٥
ـ هلموت رايش
حول مفهوم نمط الانتاج الآسيوي
مدخل ١٣
الفصل الاول : مستو البحث الذي انطلق منه ماركس وانغلز ٢١
الفصل الثاني : نمط الانتاج الآسيوي في كتابات انغلز وماركس ٣٥
الفصل الثالث : ملاحظات نقدية على الحوار الماركسي حول
نمط الانتاج الآسيوي ٦٩
الفصل الرابع : حول الجدوى من نظرية نمط الانتاج الآسيوي ٨٣

ـ كارل ماركس ٩٧
الاشكال السابقة للانتاج الرأسمالي

صدر للمترجم

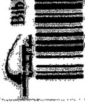
في المجالات الاقتصادية

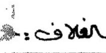
*

- القطن وظاهرة الانتاج الأحادي في الاقتصاد السوري دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٤ .
- السلطة العمالية على وسائل الانتاج ، دار الحقائق بيروت ١٩٧٩ .
- حكاية الأرض والفلاح السوري ، دار الحقائق ، بيروت ١٩٧٩ .
- ترجمة : الأزمات الاقتصادية ، تأليف اوتو راينهولد دار الفارابي ، بيروت ١٩٨٠ .

صدر في سلسلة أبحاث

* مستقبل المرأة ـ روجيه غارودي
* القرد العاري ـ ديزموند موريس
* عصر العقل ـ ستيورات هامبشر
* الصراع الايديولوجي في العلاقات الدولية
  ـ د . عبد الحسين شعبان
* خير الزاد في حكايات شهرزاد
  ـ دراسة في ألف ليلة وليلة ـ بو علي ياسين
* انثولوجية الفنون التقليدية ـ د . ابراهيم الحيدري
* الاسطورة والمعنى ـ شتراوس
* منعطف المخيلة البشرية ـ صموئيل هنري هووك
* أدب الاطفال والفتيان في العالم ـ مجموعة مؤلفين





الغلاف :





دار الحوار للنشر والتوزيع ـ سورية
ص ب ١٠١٨ ـ هاتف